بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري
"دراسة مقارنة"

إعداد
زياد توفيق محمد أبو كشك

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2005م

ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري

(دراسة مقارنة)

إعداد

زياد توفيق محمد أبو كشك

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2005/12/18م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
1. الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد / رئيسا	--------------------
2. الأستاذ الدكتور مهدي عرار/ ممتحناً خارجياً	---------------------
3. الأستاذ الدكتور يحيى جبر/ ممتحناً داخلياً	---------------------

دعاء

اللهم فرج كربنَا

ويسر أمرنا



الإهداء

إلى أبي الذي جاهد كي أتعلّم

إلى أمي التي تتلهفُ لنجاحي

إلى أم أبنائي التي وقفت إلى جانبي

إلى كل من شجعني وابتسم في وجهي

أهدي هذا الجهد

زياد أبو كشك



شكر وتقدير

لا يسعني إلاّ أن أشكر كل من وقف إلى جانبي بالكلمة الطيبة والابتسامة الخالصة ، أو قدم لي معلومةً أو لفتةً أو إشارة أسهمت في إنارة دربـي لإتمام هذا البحث، وأخص بالشّكر الجزيل أُستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد الذي أولاني عناية خاصة، وتكرم بالإشراف علي خلال مراحل إنجاز هذا البحث، فكان نعم العون لي بعد ا سبحانه وتعالى.

إلى كل أساتذتي الأجلاء الذين زودوني بالملاحظات الهادفـة والنصـائح المهمة التي أنارت لي دربي للوصول إلى هذا.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري

(دراسة مقارنة)

إعداد

زياد توفيق محمد أبو كشك

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

الملخص

الحمد ا الذي أقسم بالقلم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكَلِم محمد صلّى ا عليه وسلّم وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبع هديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن ا قد كرم هذه الأمة بالإسلام، وأعزها بالقرآن، وذلّل لها هذا اللسان العربي المبين؛ ليخدم هذا الدين.

لقد صنف ابن مالك "الكافية الشّافية" في النحو والتّصريف في ثلاثـة آلاف بيـت، ثـم أحصى منها "الخلاصة"، وهي التي تعرف بألفية ابن مالك في نحو ألف بيت، وقـد اهـتم بهـا العلماء اهتماماً بالغاً فشرحوها، وأعربوا أبياتها، وذلك نظراً لأهميتهـا العظيمـة فـي الـدرس النحوي.

وكثرت شروحها، وكان أكثرها لصوقاً بها شرح ابن عقيل؛ الشّرح المتداول في جامعاتنا ومعاهدنا ومدارسنا ومكتباتنا وحتى بيوتنا، حيث فاقت شهرته غيره، ولقي قبولاً لم يلقه شـرح قبله ولا بعده، مما يدلّ على ميزةٍ له لا تضاهيها ميزة، ومنهجٍ لا يدانيه آخر.

وألهم هذا الشّرح كثرةً كاثرة من النّحاة فتناولوه وتوسعوا في ذلك واهتمـوا بشـواهده، منهم الخضري في حاشية سميت باسمه، عرفها من تعمق في الدرس النّحـوي، وغابـت عـن كثيرين، وربما يعود ذلك لعدم توافرها في المكتبات؛ فلا تكاد تجدها إلاّ في المكتبات الجامعيـة والعامة دون تحقيق، وقد قام مكتب البحوث والدراسات بالإشراف على طباعتهـا، ونفّـذت دار

الفكر ذلك على ضبط يوسف الشّيخ محمد البقاعي وتشكيله وتصحيحه وذلك عام (1995م)، ثـم قام بعد ذلك تركي فرحان المصطفى بالتّعليق عليها باقتضاب شديد عام (1998م).

ونظراً لتميز شرح ابن عقيل عن غيره، وقيام الخضري بتناوله مع الألفية في حاشية لم يألُ فيها جهداً؛ حيث زين ووضح ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فقمت بهذا البحث علّي أقارن بين الشّرح والحاشية مثبتاً أهمية الألفية أولاً، ومبيناً مذهب الشّارح والمحشي في فصلين متتاليين، ثم منهج كل منهما في فصلٍ آخر، وبعدها مصادر كل منهما، مظهراً مذهبهما في ذلك، جاهداً فـي إثارة اهتمام الدارسين وذوي الميول النّحوية إلى التعرف على الحواشـي التـي قامـت علـى الشروح.

وقد اتبعت في بحثي هذا طريقة الوصف والتّحليل والمقارنة مراعيا التسلسل التـاريخي لفرسان هذا الميدان، للوصول إلى المقارنة بين الأقران، في دراسة مقارنةٍ موازية.

وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن أهمية الألفية في الدرس النّحوي.

وأماّ الفصل الثاني فقد تناولت فيه مذهب ابن عقيل النحوي الذي سار عليه خلال شرحه لأبيات الألفية.

وفي الفصل الثّالث تناولت مذهب الخضري في حاشيته على الألفية والشرح.

وخصصت الفصل الرابع للحديث عن منهج كل منهما وطريقته التي سلكها في تناول مـا بـين يديه.

وأماّ الفصل الأخير فقد جعلته لمصادر كل منهما التي اعتمدا عليها لخدمة ما قامـا بـه لغويـاً ونحوياً وصرفيا وتقديمه سائغاً للراغبين.

وقد كان من مصادري في بحثي هذا، كتاب الألفية للعلاّمة ابن مالك، وشرح ابن عقيـل بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وآخر بتحقيق يوسف الشّيخ محمد البقـاعي، واعتمـدت

على حاشية الخضري بضبط هذا الأخير وتشكيله وتصحيحه، ونسخة أخرى أحدث منها بتعليـق تركي فرحان المصطفى.

وقد عرجت على كثيرٍ من كتب النّحو كشرح الألفية لابن النّاظم، وأوضح المسالك لابن هشام، ومنهج السالك للأشموني، وحاشية الصبان عليه، وشرح المكّودي وغيرها.

وأما للاستدلال على مصادرهما الواردة في الشرح والحاشية، فقد كان مـن مصـادري القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب التراجم كبغية الوعاة للسـيوطي وغايـة النّهايـة لابـن الجزري، والأعلام للزركلي، ومعجم المؤلّفين لكحالة.

ومما واجهني في كتابة هذا البحث، عدم توفر دراسات تقوم على البحث في مذهب ابن عقيل بصورة موسعة إلاّ ما وجد من سطورٍ في كتب المدارس النّحوية لسالم مكـرم وشـوقي ضيف وعبده الراجحي، وكذلك الشّأن مع منهجه ومصادره، وعدم توفّر دراسةٍ حـول حاشـية الخضري، مماّ جعلني أبذل جهداً كبيراً في التحليل والتّقصي وذلك سطراً سطراً وورقةً ورقـةً، علّي أقدم شيئاً ذا بالٍ بهذا الخصوص.

وفي الختام أسأل ا   أن يكون بحثي هذا مشتملاً على مفيدٍ أقدمـه لهـذه الأم الحنـون (العربية) تقديراً لحبي لها وإجلالاً لمكانها.

المقدمة

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

يتناول هذا البحث دراسة ألفية ابن مالك من خلال شرح ابن عقيل، ومقارنةً بينه وبين حاشية الخضري، هادفاً إلى بيان أهمية هذه الألفية في الدرس النّحوي والّصرفي، معرجاً على شرح ابن عقيل لها لتيسير تناولها من قبل الدّارسين، عاطفاً على حاشية الخضري التي تناولت الألفية والشرح معاً، وذلك من خلال مذهب الشارح والمحشي، ومنهج كل منهما ومصادرهما اللغوية والنّحوية.

وقد خاص هذا البحث إلى توضيح ذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين الطرفين مظهراً دور كلّ منهما فيما بين يديه من جهود السالفين.

ولا بد من ذكر الصعوبات التي واجهتني خلال التمهيد لهذا البحث، وأثناء جمعي لمادته، وخاصة التمييز بين المذهب والمنهج من جهة، حيث إن كثيراً من الباحثين يجمعون بينهما، والبحث في المذهب الذي سلكه كل منهما، من حيث التوصل إلى جذوره من جهة أخرى، وكان لا بد من التغلب عليها لإتمام هذا البحث، لأن مهمة بحث هي فهم ما عند الفريقين، واستنباط الأسس التي يقوم عليها مذهبهما.

وقد حاولت وأرجو أن أكون قد وفقت، في تمهيد الطريق أمام من يريد استكمال هذه الدراسة من خلال كتبهما.

وفي خاتمة مقدمتي أحمد ا الذي وفقني لإخراج هذا البحث (بحثى) إلى الوجود، ومن ثم أتوجه بالشكر من خالص قلبي إلى أساتذتي في دائرة اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنية، وأخص أستاذي وموجهي الأستاذ الدكتور أحمد الذي أشرف على بحث ووضح لي ما استغلق أمامي، كما أتوجه بالشكر لعضوي المناقشة الكريمين الأستاذ الدكتور مهدي عرار، والأستاذ الدكتور يحيى جبر، لما تكبداه من مشقة قراءة البحث والإعداد للمناقشة، وا أسأل أن يوفق الجميع لما فيه خير الأمة.

الفصل الأول

ألفية ابن مالك وأهميتها في الدرس النحوي

الفصل الأول

ألفية ابن مالك وأهميتها في الدرس النّحوي

معنى الألفية:

جاء في لسان العرب: "الألف من العدد معروفٌ مذكر، والجمع آلُف، وألّـف العـدد وآلفه: جعله ألفاً، وألفٌ مؤلّفةٌ أي مكملة، و ألفه يألِفُه بالكسر أي أعطاه ألفاً " [1].

وفي دائرة المعارف: " الألفية نسبة إلى الألف من العدد، وهـو اسـم سـميت بـه مجموعات متونٍ شعرية قد جمعت فيها قواعد علم من العلوم العربية، وأشهرها، وهي المعروفة على الإطلاق، ألفية الشيخ العلامة جمال الدين محمد بن مالك في النحو، جمع فيهـا المقاصـد العربية، وسماها الخلاصة، وإنّما اشتهرت باسم الألفية لأن عدد أبياتها ألف "[2].

ومما سبق يظهر أن هذه الألفاظ تعني العدد ألفاً من كل شيء، والعـرب تميـل إلـى الألف للتكثير، ويستعملونها للدلالة على الشيء الكثير منه وإن لم يبلغها.

أصحاب الألفيات:

ظهرت الألفيات في فنونٍ كثيرة غير النحو، فهناك " الألفية الوردية في التعبير للشيخ زين الدين عمر بن الوردي المتوفى سنة850 هـ، والألفية في المعاني والبيان للشـيخ برهـان الدين الحلبي المتوفى في حدود سنة 850هـ، والألفية في أصول الفقه لشمس الدين بن البرماوي المتوفى سنة 831هـ، والألفية في الألغاز الخفية – ألف لغزٍ (في ألف اسم) منظومة لأبي بكـر بن محمد بن إبراهيم الأربلي الشاعر المتوفى سنة 679هـ...."[3].

---

1) ابن منظور: لسان العرب، مادة: (ألف).

2) البستاني، بطرس: دائرة المعارف، بيروت، مج4، د. ت، 275.

3) ينظر: خليفة، حاجي: كشف الظنون، دار الفكر، 1990،ج1، 157.

الألفيات في النحو:

وأشهرها ثلاث، وهي حسب الترتيب الزمني:

1- ألفية ابن معط: للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطي النحوي. المتوفى سنة ثمان وعشرين وستمائة سماها بالدرة الألفية أولها:

الرجز
يقـــولُ راجـــي ربـــهِ الغفـــور   يحيـى بـن معـطٍ بـن عبـد النـور

وأتمها سنة خمس وتسعين وخمسمائة ولها شروح(1).

2_ الألفية في النحو: وهي أساس الدراسة، وسأتكلم عليها فيما بعد، وهي للشيخ العلامة جمـال الدين أبي عبد ا محمد بن عبد ا الطائي الجياني المعروف بابن مالك النحوي.... (2).

3_ "الألفية في النحو والتصريف والخط لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، جمع فيها بين ألفية بن مالك وألفية ابن معط وسماها "الفريدة"، ثـم شَرحها وسماه "المطالع السعيدة"(3).

الألفية في النحو لابن مالك:

ابن مالك اسمه ونسبه:

" أبو عبد ا جمال الدين محمد بن عبد ا بن مالك الإمام العلّامة الأوحـد، الطـائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل إلى المشرق، النحوي المشـهور نزيـل دمشق" ولم يتغير التعريف به في كشف الظنون إلا بترتيب الألقاب(4)، وزاد في شذرات الذهب "

---

1) خليفة: كشف الظنون، ج1، 155.

2) نفسه: ج1، 151.

3) نفسه: ج1، 157.

4) خليفة: كشف الظنون، 1، 151.

حجة العرب"[1]، وفي البداية والنهاية لم يذكر ألقابا له،[2] وفي كتاب الأعـلام ورد مـا يوافـق التعريف به في البداية والنهاية"، وورد تحديد مولده ووفاته بالتـأريخين" 600_ 672 للهجـرة. 1203 _ 1274م، وقد ذكر في بغية الوعاةِ وفوات الوفيات وخزائن الكتب ونفح الطيب ونهاية النهاية وآداب اللّغة وطبقات السبكي ومحمد بن شنب في دائرة المعـارف الإسـلامية والـوافي بالوفيات والأعلام.

نشأته:

"ولد بجيان بالأندلس، وانتقل إلى المشرق، فنزل دمشق، نشأ راغبـاً فـي طلـب العلـوم والفنون وبرع، فكان كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يراجعه في محله"[3].

شيوخه:

"أخذ بجيان عن أبي المظفر وقيل أبي الحسن ثابت بن محمد يوسف خيار المعروف بابن الطّيلسان وعن الكلاعي من أهل لبلة، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد ا بن مالك المرشاني، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون وغيرهمـا بحلب وتصدر بها لإقراء العربية، و "أخذ بدمشق عن مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح وأبي الحسن ابن السخاوي وغيرهم"[4].

علمه وعمله:

يعرف مقدار علم الإنسان من خلال أعماله وإقبال الناس عليها، أو من أقوال العلماء ومن يعمل في نفس مجاله، وهذا بعض ما قيل عن علم ابن مالك: " صرف همته فـي إتقـان لسـان العرب حتى بلغ فيه الغاية وفاق على المتقدمين وكان إماماً في القراءات صنف فيها قصيدة داليه

1) ابن العماد، عبد الحي: شذرات الذهب، دار الفكر، د.ت، ج5، 339.
2) ابن كثير: البداية والنهاية، د.ط، د.ت، ج13، 222.
3) البستاني: دار المعارف، ج1، 674-675.
4) نفسه، ج1، 674-675.

مرموزةً في قدر الشاطبية، وأما اللّغة فكان إليه المنتهى فيها، فكان إمام المدرسة بالعالية فكـان إذا صلى بها يشيعه قاضي القضاة ابن خلكان تعظيماً لقدره، وأما النحو والتصريف فكان فيهمـا بحراً لا يشقّ له لجة،وأما اطّلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللّغة فكـان أمراً عجيباً، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وكان آية في الحديث.

أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل بالجامع والتربة العادلية، وكان نظم الشعر عليه سـهلاً جداً قيل توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق فلما بلغوا إلى الموضع الذي أرادوه غفلوا عنـه برهةً فطلبوه فلم يجدوه ثم فحصوا عنه فوجدوه مكباً على أوراق"[1]، وقد ورد عن علمه وأخلاقه الكثير في كتب تاريخ النحو والمدارس.

أخلاقه وتدينه:

كان "دينا عابداً صادق اللّهجة كثير النوافل حسن السمت كامل العقـل .... ولا يـرى إلاّ وهو يتلو أو يصلي أو يصنّف أو يقرىء"[2].

كتبه وتصانيفه:

ذكر له في دائرة المعارف:

1- تسهيل الفوائد في النحو.

2- الموصل في نظم المفصل، وقد حلّ هذا النظم، فسماه سبك المنظوم وفك المختوم.

3- كتاب الكافية الشافية ثلاثة آلاف بيت وشرحها.

4- الخلاصة، وهي مختصر الشّافية وهي المرادة بقوله فيها: " أحصى من الكافية الخلاصة"

5- إكمال الأعلام بمثلث الكلام وهو مجلد كبير كثير الفوائد.

---

1) البستاني: ج1، 674-675.

2) نفسه: ج1، 674-675.

6- لامية الأفعال وشرحها.

7- فَعل وأفْعل.

8- المقدمة الأسدية، وضعها باسم ولده الأسد.

9- عدة اللافظ وعمدة الحافظ.

10- النظم الأوجز فيما يهمز.

11- الاعتضاد في الظاء والضاد.

12- إعراب مشكل البخاري.

13- تحفة المودود في المقصور والممدود.

14- شرح التسهيل وغير ذلك"[1].

وفي الأعلام للزركلي:

15- الروض.

16- شواهد التوضيح.

17- إيجاز التعريف في الصرف.

18-مجموع فيه عشر رسائل[2].

---

1) البستاني: دائرة المعارف، ج1، 674.

2) الزركلي: الأعلام، ج7، 111.

وفاته:

"توفي بدمشق سنة 672 هجرية، قدم إليها من القاهرة، ودفن بسفح قاسيون، وقيل حفظ يوم موته عدة أبيات وله شعر غير التأليف قليل، ولكن لطيف"[1].

رواته:

ورد في دائرة المعارف منهم:

"روى عنه ولده بدر الدين محمد، ومحب الدين بن جعوان، وشمس الدين بن أبي الفتح، وشهاب الدين محمود، وشهاب الدين بن غانم، وناصر الدين بن شافع وغيرهم "[2].

تلاميذه:

ومن تلامذته: "بهاء الدين بن النّحاس، والشيخ النووي، والعلَم الفارقي، والشمس البعلي، وغيرهم كثيرون"[3].

أقوال حول الألفية (الخلاصة):

ورد في دائرة المعارف عنها "من أشهر تآليفه وأكثرها تداولاً الألفية في النحو المنسوبة إليه التي سماها بالخلاصة"[4].

وقيل عنها: "وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجبية لابن الحاجب في غيرهـا، جمع فيها مقاصد العربية وسماها الخلاصة، وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيتٍ فـي الرجـز أولها"[5].

---

1) البستاني: دائرة المعارف، ج1، 675.

2) نفسه: ج1، 675.

3) نفسه: ج1، 675.

4) البستاني: دائرة المعارف، ج1، 675.

5) خليفة: كشف الظنون، ج1، 151.

و"من أكثر مؤلفات ابن مالك شهرة وأوسعها انتشاراً ثلاثة وهي الكافية الشافية والخلاصة وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وكل واحدٍ من هذه الثلاثة يعبر عن مرحلةٍ خاصة من مسـيرة ابن مالك العلمية"[1].

وجاء في مقدمة الألفية "وأشهر الألفيات في النحو ألفية ابن معطٍ وألفية ابن مالك ثم تبعهما من جاء بعدهما ونظموا النحو في ألف بيت، ويبدو أن العرب كانوا يميلون إلى هذا الرقم مثـل عملهم في ألف ليلة وليلة، كما جاء تكرار هذا الرقم كثيراً في القرآن الكـريم، وهـي تلخـيص للكافية الشافية "المفرطة الطّول التي سبقت الألفية"[2].

وقال آخرون: "ومن بين مؤلفاته التي تزيد عن الخمسين، كتابه " الخلاصة " الذي اشـتهر بين الناس باسم "الألفية"، والذي جمع فيه خلاصة علمي النحـو والتصـريف، فـي أرجـوزة ظريفة"[3].

أثر النظم في تقريبها للدارسين:

تعد الخلاصة الألفية مقصدا لطلاب العلم في كل مكان، عقب تأليفها مباشـرة وحتـى الآن "وما زال الدارسون يحرصون على استظهارها منذ حوالي ثمانمائة سنة إلى الآن"[4].

فما السبب الكامن من وراء ذلك؟

"يبلغ المنظوم من مؤلفات ابن مالك خمسة عشر مصنفا منها ثلاثة في النحو" الكافيـة الشـافية، والخلاصة الألفية، ونظم المفصل، ومنها عشرة في اللغة، ومنهـا منظومتـان كبيرتـان فـي القراءات.

---

1) ولد أباه، محمد المختار: تاريخ النحو العربي في المشرق، منشورات المنظمة الإسلامية – ايسيسكو، 1996، 314.

2) ابن مالك: ألفية ابن مالك، المقدمة، هـ.

3) الخضري، محمد: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيـة ابـن مالـك، شـرح وتعليـق تركـي فرحـان المصطفى،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 م، ج3،1.

4) ابن مالك: ألفية ابن مالك، المقدمة، ج.

وقد حظيت آثار ابن مالك بعناية فائقة بين دارسي العربية واهتم بها الشراح والمحشون حتى قيل عنه وعن مؤلفاته "هو السائرة مصنفاته سير الشمس"[1].

والكافية الشافية "موسوعة شاملة للمعلومات التي جمعها من دراسته الواسعة وقد نظمها في 2750 بيتا ونيفاً، وبعد شرحها انتقى منها ألفيته المشهورة فجاءت " خلاصته" تهذيبا تطبيقيا و عملا تربويا يقدم الى الطلاب ما لا يسع جهله من النحو دون أن يثقل عليهم بتشعب الآراء، وفروع الاختلاف، ويرشدهم الى طرق استعمال اللغة استعمالا صحيحا، وإلى التبصر بإعرابها المندرج تحت المعاني، فاعتمدها جمهور الدارسين، واستبدلها الناس بكتاب سيبويه، وبجمل الزجاجي، وبإيضاح الفارسي، وبمقدمة الجزولي، فانتشرت في جميع الأصقاع وصمدت على مر العصور، وبعدما نظم ابن مالك الكافية لنفسه والخلاصة للطلاب ألّف التسهيل للعلماء، ويقال إنه لخصه في مؤلف سابق له اسمه الفوائد "[2]، ويبدو أن ابن مالك تعمد نظم النحو في كامل الرجز لسهولته.

وصف الألفية:

"تضم الألفية باستثناء المقدمة والخاتمة أبوابا وفصولا كثيرة بين القصير والطويل، تبلغ عدة هذه الفصول خمسةً وسبعين أولها باب " الكلام وما يتألف منه، وآخرها باب " الإدغام"، وهي من كامل الرجز ووزنه مستَفْعِلُن ستّ مرات: " وبحر الرجز يستعمل تاما ومختصرا، فالتام هو ما كانت تفاعيله ستّا"[3].

وتمتاز الألفية بترتيب فصولها، وهو الترتيب المثالي لأبواب النحو، والأكثر ملاءمة لدراسته، وجاءت تسمية الخلاصة لأنها تلخيص للكافية الشافية، ولأن فيها زبدة أفكاره وعلمه،

---

1) الخضري: المقدمة.

2) ولد أباه، محمد المختار: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، 314-315.

3) عتيق، عبد العزيز: علم العروض والقافية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، 72.

و"تمتاز الألفية بأن ابن مالك عدلَ فيها عن آرائه السابقة الخاطئة، وأثبت ما يرى صحته، فيمكن القول إنها رأيه النهائي في المسائل النّحوية" [1].

ولم تركّز الألفية على تصريف الأفعال، وتخصيص باب لها، ولأهميتها فـي النحـو خصص لها كتابا يحيط بها " وربما فعل ذلك اكتفاء بلاميته الشهيرة المسماة لامية الأفعال"[2].

مقدمة الألفية:

وهي مقدمة ابن مالك، وتشتمل على سبعة أبيات من تام الرجز، بدأها – كشأن خطباء المنابر- بالحمد والثناء على الخالق الوهاب، والصلاة على النبي المصطفى وآله، ثم الاسـتعانة با   ذاكرا فضائلها[3]:

الرجز

قـال محمـد هـو ابن مالـكِ   أحمـد ربـي ا َ خيـر مالـكِ
مصـليا علـى النبـي المصـطفى   وآلِـهِ المسـتكمِلين الشـرفا
وأسـتعين ا َ فـي   ألفيـه   مقاصـد النحـو بهـا محويـه
تقـرب الأقصـى بلفـظٍ موجـز   وتَبسـطُ البـذلَ بِوعـدٍ منجـز
وتـقتضي رِضـاً بغيـرِ سـخْطِ   فائقـةً ألفيـةَ ابـن معـطِ
وهـو بسـبقٍ حـائز تفضـيـلا   مسـتوجِب ثنـائي الجمـيلا
وا ُ يقضـي بهبـاتٍ وافـره   لـي ولـه فـي درجـاتِ الآخـره

و بعد أن أنهى مقدمته، بدأ مباشرة في النحو، وفي باب " الكلام وما يتألف منه "، وهذا طبيعي لأن ما يهمنا هو الكلام الذي هو عنوان الإنسان وعلامته فقال[4]:

---

1) ابن مالك: ألفية ابن مالك، المقدمة هـ.

2) نفسه: المقدمة هـ.

3) نفسه: مقدمة ابن مالك 1-3.

4) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 3.

الرجز

كلامنـا لفـظٌ مفيـد كاستقم واسـم وفعـلٌ ثـم حـرفٌ الكلـم

إذ بين أقسام الكلام بعد أن أعطى مثالا على الكلام أو اللفظ الذي يفيد معنـى، وأنهـى كلامه في الصرف والصوت بباب الإدغام، وذلك في البيت الثامن والتسعين بعد التسعمائة[1]:

وفـك أفْعِـلْ فـي التّعجـبِ التُـزم والتُـزم الإدغـام أيضـاً فـي هلُـمْ

ومن هنا يظهر أن الأبيات التي لخّص فيها النحو والصرف والصـوت هـي تسـعمائة وواحد وتسعون بيتا، ثم جاءت خاتمته في أربعة أبيات من 999 - 1002 وهي[2]:

الرجز

ومـا بجمعِـه عنيـتُ قـد كمـلْ نَظمـا علـى جـل المهمـاتِ اشْـتملْ
أحصـى مـن الكافيـةِ الخلاصـه كمـا اقتضـى غِنـى بـلا خَصاصـه
فـأحمد اللهَ مصـلّياً علـى محمـدٍ خيـر نبـي أُرسِـلا
وآلـهِ الغُـر الكـرامِ البـرره وصحبِهِ المنتخَبيـن الخِيـرَه

في نهاية نظمه، يصف ابن مالك ميزة هذه الخلاصة، حيث إنه جمع مـا أراد واكتمـل نظمه حاويا لمعظم المهم إن لم يكن كلّه، وذكر أن في عمله هذا ما يغني من غير احتياج إلـى غيره، وكما بدأ بالحمد والصلاة والسلام ختم بذلك، فبلغت جميع أبياته مع المقدمـة والخاتمـة ألف بيت واثنين[3].

سبق القول إن ألفية ابن مالك جاءت مِن بحرٍ واحد هو (الرجز التام)، فهـي لـذلك لا تضطرب فيها الأنغام الموسيقية وليست ثقيلة على السمع مما يسهل حفظها، ومن هنا كانت ألفية

---

1) ابن مالك: 213.

2) نفسه: 213-214.

3) ينظر: ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف.

ابن مالك ألصق بالنفس وأسهل في الحفظ [1]، وطابعها الإيجاز؛ فقد جاء بجملة من كلمة واحدة، حين قال (استقم) في قوله [2]: "كلامنا لفظ مفيد كاستقم".

وقد رتب أبوابها وقسمها ونظمها، فجعل كل باب وحدة مستقلة، تتميـز عـن غيرهـا، فجعلها خمسةً وسبعين باباً على شكل عناوين، حتى لا يختلط باب منها مع غيره، فتتضح مسائل كل باب وحده؛ مما يساعد على الضبط والإتقان ويسهل الحفظ.

وقد كانت أكثر الألفيات لفتا للنظر والدراسة فخلّدت، وأصبحت عنوان الدرس النحـوي قديما وحديثا، ونظرا لسهولتها اتجه اليها الطلاب والدارسون المبتدئون قبل اتجاههم الى كتـاب سيبويه، فهو بهذا " عبد طريق النحو للسالكين فيه، وما زالت كتبه مصدر معرفة تنيـر السـبيل لكل دارس في ا لنحو منذ أن أُلّفت إلى يومنا هذا [3].

<u>مذهبه في ألفيته:</u>

من يقرأ الألفية يجد استقلالا لابن مالك واضحا في اتجاهه عن المدارس المعروفة قبله، ولن يغيب ذلك عن أي باحث في النحو، "كان شخصية مستقلة في حلبة النحو، بل قد كان فارس هذه الحلبة بين النحاة المتأخرين"[4].

مصطلحاته:

من المصطلحات الجديدة التي اتّسمت بها الألفية ما يأتي:

<u>- النائب عن الفاعل:</u> " وكان جمهور النحاة يسمونه " المفعول الذي لم يسـم فاعلـه"[5]، قـال الخضري: "هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور: "المفعـول الذي لم يسم فاعله لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف...."[6].

---

1) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 178.

2) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 3.

3) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 185.

4) نفسه، 186.

5) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام: 186.

6) الخضري: حاشية الخضري، ج1، 1/379.

البدل المطابق: بدل قولهم "كلّ من كلّ"[1]، وجاء في البيت (566) من الألفيـة، حـول أنـواع البدل[2]:

الرجز

مطابقـاً أو بعضـاً أو مـا يشْـتَمِلْ عليـهِ يلْفَـى أو كمعطـوفٍ ببَـلْ

- المعرف بأداة التعريف "بدل:التعريف بأل" [3]، قال ا لخضري: "هذا أولى من التعبيـر بـأل لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه بأَم عند حِمير" [4]،فهم يقولون وحتى الآن فـي بـلاد اليمن: امرجل ويعنون بها الرجل، وامبيت عن البيت.

- الشبه الوضعي" [5]:في البيت الآتي:

الرجز

كالشـبهِ الوضـعِي فـي اسـمي جِئْتَنـا والمعنَـوي فـي متـى وفـي هنـا

"من أنواع الشبه عند ابن مالك الشبه الوضعي، كأن يكون الاسم موضوعا على حـرف واحد كالتاء في ضربت أو على حرفين كـَ "نا" في أكرمنا"[6]، وقال أبو حيان: "لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل..."[7].

فما الذي وصل بابن مالك الى مكانته المرموقة هذه؟ هل هي بعض مسميات؟ أم أن لـه مواقف من المدارس السابقة؟ وأخص هنا المدرستين الكبيرتين.[8]

---

1) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 186.
2) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 121.
3) نفسه، 28.
4) الخضري: حاشية الخضري، ج1، 180.
5) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 5.
6) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 187.
7) ينظر: الخضري: حاشية الخضري، ج1، 53.
8) سنتوسع في القول عن المدرستين فيما بعد.

لقد مضى ما أصلته المدرسة البصرية، وكذلك الكوفية، ولم يعد هناك مـن يزيـد فـي مذهبهما النحوي، فقد استقر وثبت، وعندما انتقل الثقل إلى بغداد بعد بنائها واستقرار ا لخلافـة العباسية فيها، وتشجيع العلم والعلماء، ظهرت المدرسة البغدادية مع بقاء النزعة والميـل عنـد أفرادها إلى إحدى المدرستين السالفتين، ومضى الحال إلى أن سقطت بغداد فـي يـد المغـول، فأصبحت هناك أماكن يؤمها النحاة والدارسون كالأندلس والشام ومصر.

ابن مالك الذي نشأ وتعلّم في الأندلس ثم سافر إلى الشام، وكان ذا عقل وبصيرة، هـو إمام نحوي له آراؤه ونظراته، فهل ننتظر منه الميل إلى إحدى المدرستين اللتين تعـدان أمـرا فصلا في النحو والتصريف في مذهب النحاة ؟ فماذا فعل؟

"أخذ من مسائل النحو البصري ما قوي دليله، ورفض منها ما لم تؤيده الحجة أو يدعمه البرهان، وسار على هذا النهج في ا لنحو الكوفي، أخذ ورفض، وعلّل ونـاقش، فوجهتـه فـي المذهبين أن يأخذ أصحها دليلا، وأقواهما حجة، ويرفض ما لم يكن كذلك، وإذا رفض لم يرفض اعتباطا أو تقليدا، وإنما لأسباب يبسطها وعلل يوضحها"[1].

من هنا نجده لم يتجه إلى أي مدرسة منهما ويتشبث بأصولها فهو يأخذ ما يراه خليقا أن يؤخذ به من كلتا المدرستين " وأحيانا كان يترك المذهبين ليأخذ بآراء كبار النحاة الذين كانت لهم في النحو نظرات كالأخفش وسيبويه والخليل وأبي على الفارسي والشلوبين وغيرهم"[2].

ولكن أين آراؤه الخاصة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقول:

" اتّسم النحو البصري بطابع الميل إلى الفلسفة والمنطق أكثر من الميل إلى الرواية والنقل ومن هنا نشأ صراع بينهم وبين القراء من ناحية، وبينهم وبين أهل الحديث من ناحيـة أخـرى " [3]، والقُراء يعتمدون على النقل بالتلقين، ومن رواة الحديث من لم يكن عربيا، " وكان البصـريون

---

1) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 190.

2) نفسه:190.

3) نفسه: 191.

إلى جانب اعتدادهم بالعقل والمنطق لا يقبلون الاعتماد على الشـواهد العربيـة إلاّ إذا كانـت متواترة... واشترطوا... أن تصدر عن العرب الخلّص الذين لم تؤثر فيهم الحضارة "[1].

وقد وافقهم ابن مالك في أمور منها: قوله في الألفية، أن المصدر أصل للاشـتقاق فـي الفعـل والوصف"[2]:

الرجز

بمثِلــه أو فعــلٍ أو وصــفٍ نُصِــب   وكونُــه أصــلا لهــذين انتُخِــب

- كذلك في إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين، فالبصريون " يرون هذه الإضافة نحو" هذا سعيد كرزٍ" [3]، بينما يرى الكوفيون: " جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منـه أو عطـف بيان" نحو" هذا سعيد كرز "[4]،

وابن مالك يختار مذهب البصريين، قال في الألفية [5]:

الرجز

وإن يكونــا مفــردين فأضِــفْ   حتّــى وإلاّ أتْبِــع الــذي ردِفْ

- وفي اسم كان"[6]:

"قال البصريون كان ترفع المبتدأ، ويسمى اسما لها، وقال الكوفيون هو باق على رفعـه الأول. قال الصبان: يظهر ثمرة الخلاف في(كان زيد قائما، وعمـرو جالسـاً) فعلـى مـذهب

1) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام: 191.

2) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 67.

3) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 194.

4) نفسه: 194.

5) ابن مالك:ألفية ابن مالك، 25.

6) مكرم:المدرسة النحوية في مصر والشام، 195.

الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصـريين يجـوز لأن العامل واحد هو (كان)، وابن مالك يرى مذهب البصريين "، قال في ألفيته[1]:

الرجز

ترفـع كـان المبتـدأ اسـماً والخبـر تنصـــبه ككـــان ســـيداً عمـــر

وقد خالف ابن مالك البصريين في أماكن كثيرة ومن ذلك:

- ما جاء في علّة إعراب المضارع:

إن شرط العلّة عند ابن مالك أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطّأ البصريين في قولهم: " إن علّة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته، وإبهامـه وتخصصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم "، أما الكوفيون فهم يرون" قبول كـل ما وصل إليهم من العرب، وجعله أصلا من الأصول اللغوية التي يقاس عليها، ولـو كـان مـا وصل إليهم بيتا واحدا من الشعر " [2]، واحتجوا بالقراءات..وبنوا عليها كثيـرا مـن القواعـد النحوية اللغوية" [3]، واستشهدوا بلهجات عرب الأرياف، وقاسوا على القليل النادر، فماذا فعـل ابن مالك بهذا الخصوص؟

- وافق ابن مالك الكوفيين: في صحة الفصل بين المتضايفين في السـعة بمعمـول المضـاف والقسم، " حيث أجاز الكوفيون ذلك في السعة، والبصريون يخصصون ذلك بالشعر مطلقاً " [4]، وابن مالك يتفق مع الكوفيين في قولهم: قال في الألفية [5]:

فصلَ مضـافٍ شـبهِ فعـلٍ مانصـب مفعـــولاً، أو ظرفـــاً أجِـــز ولَـــم يعـــب

---

1) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 38.

2) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 198.

3) نفسه، 199.

4) نفسه: 201.

5) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 91.

- وفي عمل اسم المصدر عمل فعله، فهو يقول في الألفية[1]: (ولِاسمِ مصدرٍ عمل)

أكفـ ـرا بعـ ـد رد المـ ـوت عنـ ـي وبعـ ـد عطائـ ـك المائـ ـة الرتامـ ـا

- وفي تشديد النون من " اللذان واللتان في التثنية [2] وابن مالك يوافقهم على ذلك، فيقـ ول فـ ي الألفية [3]: (والنّون إن تُشدد فَلا ملاَمه)

شواهده النحوية:

ذكر المقري[4] أنّه: كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فان لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحـ ديث، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب، فمعنى هذا أن أصول منهجه هي بالترتيب:

- الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات.

- الاستشهاد بالحديث الشريف.

- الاستشهاد بأشعار العرب

فالقرآن الكريم معجز في جوانب كثيرة منها اللغة، فتحدى العرب أن يأتوا بسورة: قال تعالى: (وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ)[5] وقولـ ه تعالى:(أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ)"[6] وقولـ ه تعـ الى: (.أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ)[7].

1) مكرم المدرسة النحوية في مصر والشام: 24.

2) نفسه: 201.

3) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 93.

4) هو محمد بن محمد بن أحمد القرشي الأندلسي (ت 758هـ) ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 266- 267.

5) البقرة: 23.

6) يونس: 38

7) هود: 13.

وقبلها عجزوا عن الإتيان بمثله، قـال تعـالى:(قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ)[1] وقوله تعـالى:(فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ)[2]،"وفيه من اللغات العرب خمسون لغة "[3]

أما القراءات فقد أخذ ابن مالك بجميع القراءات، قال السيوطي: " كان قوم مـن النحـاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وقد رد المتـأخرون، ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعة الأكثرون مستدلاً به. ومن ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور مـن غير إعادة الجار بقراءة حمزة: (وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ)[4][5]، فأتبع (الأرحام) حركة الضمير المجرور.

واحتجاجه بالحديث الشريف جراء اقتناعه، بأن الرسول -صـلى ا عليـه وسـلم- أفصح العرب لسانا وأقواهم بيانا " ولهذا كان الاحتجاج بالحديث يلي في نظر هؤلاء المجوزين، القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج به "[6].

وابن مالك لايستشهد بأشعار العرب في اثبات القواعد النحوية، " إلا بعد الرجوع إلى القرآن الكريم والقراءات ثم الأحاديث النبوية فهذه الأدلة في نظره أقوى في الاستشهاد وأبلغ في الاحتجاج من أشعار العرب "[7]

قال السيوطي: "لابن مالك في النحو طريقه سلكها بين طريق البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذّ، ومذهب البصريين اتباع التـأويلات البعيـدة التـي خالفهـا

---

1) الإسراء: 88.

2) الطور: 34.

3) مكرم: المدرسة النّحوية في مصر والشّام، 225.

4) النساء: 1

5) السيوطي: الاقتراح، تحقيق حمدي خليل، ط1، د. م، 1999، 50- 58.

6) مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، 249.

7) نفسه، 249.

الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس و لا تأويل، بل يقول: إنه شـاذّ أو ضرورة، كقوله في التمييز:

(والفعلُ ذو التصريفِ نَزرا سِيقا)[1]، فاستخدم نزرا كحكمٍ على ما ذكر.

وقوله في مد المقصور [2]:

(والعكس بخُلفٍ يقع)، فاستخدم لفظ العكس لإظهار ما يراه.

قال ابن هشام: "وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين"[3].

أهمية الألفية:

تتضح أهميتها من خلال ثلاثة أمور، هي:

1- ما قيل عنها:

- "ومن أشهر تآليفه وأكثرها تداولا الألفية في النحو المنسوبة إليه التي سماها بالخلاصة..."[4].

- "الألفية في النحو... وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجبية في غيرها، جمع فيهـا مقاصد العربية وسماها الخلاصة"[5].

- "ذكر أن أبا حيان حمل الناس على مؤلفات ابن مالك، وكان يقول مقدمة ابن الحاجـب نحـو الفقهاء"[6]، فيقصد أن الألفية هي خلاصة النحو وقبلة النّحاة.

---

1) ابن مالك: ألفية ابن مالك، 81.
2) نفسه: 168.
3) السيوطي: الاقتراح، تحقيق أحمد محمد قاسم، 208.
4) البستاني: دائرةالمعارف، ج1، 674.
5) خليفة: كشف الظنون، ج1، 151.
6) نفسه: ج1، 151.

- وقال ابن هشام في مقدمة أوضح المسالك:

" فإن كتاب الخلاصة في علم العربية نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، رحمه الله كتاب صغر حجما، وغزر علما"[1].

وقال الخضري: "ومن بين مؤلفاته التي تزيد على الخمسين كتابه الخلاصة الذي اشتهر بين النّاس باسم الألفية، "والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة"[2].

وعالميا، ترجمت الألفية إلى الفرنسية والألمانية، وطبعت أكثر من مرة بلغات أجنبية وقررت في معاهد العالم، ما لازالت هي المرجع الأول في النحو والعربية [3].

2- من خلال من ترجم له ولها:

وقد ترجم لابن مالك وذكرت ألفيته في معظم كتب التراجم والسير والطبقات والمراتب، ونذكر هنا بعضا منها، ففي:

- شذرات الذهب، ذُكرا في المجلد الثالث، الجزء الخامس، ص 339.

- الأعلام: ذُكرا في الجزء السابع، ص 191.

- بغية الوعاة: ذُكرا في المجلد الأول، ص 111.

-البداية والنهاية: المجلد السابع، الجزء الثالث عشر، ص 222، وغيرها.

3- من خلال الشروح والحواشي على الشروح[4].

---

1) ابن هشام، عبد الله: أوضح المسالك،ط6، دار الفكر، 1974،ج1، 10.

2) الخضري: حاشية الخضري، ج1، 3.

3) ابن مالك: ألفية ابن مالك، المقدمة، و.

4) سنذكر الشروح والحواشي فيما بعد.

كما ذُكِر ابن مالك وذُكرت ألفيته، كذلك شروحها الكثيرة مماّ يدلّ على أهميتها، فقـد جاء حول شراحها وشروحهم:

" لم يوضع على متن من المتون نثرا كان أو نظما مثل ما وضع على ألفية ابـن مالـك مـن الشروح المتنّوعة "[1].

وقد جمعت هذه الشروح مطبوعة ومخطوطة في مقدمة شرح ألفية ابن مالك لابـن غـازي المكناسي، فبلغت اثنين وستين ومائتين بين شروح مطبوعـة ومخطوطـة ومفقـودة وحـواشٍ مطبوعة ومفقودة ومخطوطة، وشروح لشواهد الشروح كذلك وتعاليق على الألفية وإعراب لهـا وتصحيح وتكملة ومعارضة وتشطير ونثر وتقييداتٍ عليها، واختصارٍ وتهذيبٍ وتقريراتٍ علـى شروحها وحواشيها وتنكيتٍ ونظم[2].

وكل هذا يدل على أهميتها في الدرس النحوي، واهتمام الدارسين والعلمـاء بهـا وبتدريسـها وتسهيلها كلّ حسب مقدرته وزمانه وما يراه.

وقد قال محقّق الشرح السالف حول أهميتها: " وقد كتب لألفية ابن مالك أن تشـيع وتـذيع، وتشتهر في حلقات الدرس النحوي، وصارت من أهم المنظومات النحوية، فاسـتقطبت جهـود الدارسين نحوها فأصبحت محور نشاطهم، فكانت هي وما دار حولها من شروح، ومـا وضـع على شرحها من حواشٍ وتقريرات وتقييداتٍ وتعليقاتٍ وشروحٍ لشواهد شروحها أو بعضها، من أهم أعمدة الدراسات النّحوية الرئيسة منذ وضعها ناظمها وإلى يومنا هذا، وقد أدى ما حظيت به الألفية من ذيوعٍ وشهرةٍ إلى أن يهجر الدارسون أو أكثرهم كتب النّحو الأصلية...[3]

وليس معنى كثرة هذه الشرو ح والحواشي صعوبتها بعد زمان نظمها وسهولتها علـى أهل زمانها؛ فهذه الشروح بدأت منذ نظمها حتى أنّه قيل أن لابن مالك شرحاً عليها، وشرح ابنه

---

1) ابن مالك: ألفية ابن مالك، المقدمة هـ.

2) ابن غازي، محمد بن أحمد: شرح ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيق حسين عبد المنعم بركات، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م، 60- 115.

3) ابن غازي، محمد بن أحمد: شرح ألفية ابن مالك، ج1، 58.

معروفٌ وشروح أبي حيان وابن عقيل وابن هشام لا تزيد على زمانها مائة عـام علـى أكثـر تقدير، ولكن الشّعر يكون أكثر تلخيصاً وأضيق أفقاً، وقد شرح النّثر فكيف بالنّظم؛ فهـذا ابـن هشام شرح كتابه (شذور الذهب)....

وعليه فقد كانت تلك الشروح والحواشي مجالا للزيادة والإغناء، ومقارنةً للأقـوال والآراء والترجيح بينها، وهذا دليل صحة لا سقم.

الفصل الثاني

مذهب ابن عقيل النحوي

الفصل الثاني

مذهب ابن عقيل النّحوي[1]

حظيت الألفية لابن مالك بعناية كبيرةٍ من النحاة، فمنهم من شرحها ومنهم من علّق عليها، ومنهم من أعرب أبياتها ومنهم من نثرها، ولكن شرح ابن عقيل انتشر أكثر من غيره، وهـو شـرح متوسط، وقد قال الأسنوي عنه وعن شرح التسهيل " إنهما شرحان حسنان متوسطان "[2].

وجاءت مذاهب النّحويين الأوائل تابعةً للمدارس النحوية منذ بدايتها في البصرة فالكوفة فبغداد، وخفّت حدة التعصب لهذه المدارس،فظهرت مدارس الأندلس فمصر فالشام.

وكان أساس التشعب هو الاختلاف بين مدرستي البصرة والكوفة؛ فلكل مدرسةٍ جـذور وأصول تقوم عليها، قام بتأصيلها قوم من النّحاة واللغويين، فأصبحت مستقلةً إلى حد معين، ثـم فترت روح الانقسام في بغداد شيئاً فشيئاً لأن أصحاب الخلافات ذهبوا، ولم يعد ما يبرر التنافس الأول، وأصبح النّحاة يبحثون عن الأصح من خلال اجتهادهم ومقارناتهم آراء النحـاة الأوائـل بالآيات القرآنية والقراءات والأحاديث الشريفة، وأشعار العرب وكلامهم، وذلك لإثبات قول هذا أوذاك بغض النظر عن مكانته النّحوية واللغويةِ وأسبقيته، أو رأي هذه المدرسة أوتلك.

ومن خلال استقراء ما كُتِب عن المدارس، والمراحل التي مر بها النحو نجـد أن ذكـر المدرستين البصرية والكوفية،هو المصب لجميـع النّحـاة الأوائـل، والمنبـع لجميـع النّحـاة اللاحقين.[3]

وكان ابن عقيل يستخدم ألفاظاً مختلفةً في إبداء آرائه، ولا بد أن يكون لكلّ لفـظٍ منهـا دلالةٌ خاصة، ومن هذه الألفاظ ما يفهم منه أنّه موافقٌ على رأي صاحبه، ومنها ما يوحي بعـدم

---

1) هو عبد ا بن عبد الرحمن بن عبد ا بن محمد القرشي الهاشمي من أئمة النحاة مولده 694 هـ بالقاهرة ووفاته 769 هـ فيها ينظر: الزركلي: الأعلام، ج4، 231.

2) الأسنوي، جمال الدين، طبقات الشافعية، ط1، مطبعة الإرشاد، 1970، ج2، 240.

3) ينظر: - عبد الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، 62، 215، 216.

- محمد الطنطاوي: نشأة النحو، 19.

قبول رأي من الآراء ، فما يظهر أنّه موافق عليه فهو مذهبه الذي يراه أو يذهب إليه ومارفضه هو الجانب الآخر، وتفصيل ذلك:

1) الألفاظ التي تنم عن رفضه لمذهبٍ من المذاهب:

استعمل ابن عقيل ألفاظاً منها: "وهو محجوج"، "وهو فاسد"،"وهذا لا يتعين "،"وهو غيـر سديد "، "وليس كذلك"، وإليك التوضيح:

"وهو محجوج":

هذا القول للشارح في باب (المعرب والمبني) رداً على الفراء [1]،الذي أنكر إتمام (هـ ن) من الأسماء الستة، فقال الشارح: "وأنكر الفرّاء جواز إتمامه،وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " [2].

"وهو فاسد ":

كذلك في باب (المعرب والمبني) يرد على من زعم أن جمع المؤنث السـالم إذا أدخـل عليه عامل يقتضي نصبه، فهو مبني على الكسر في محلّ نصب وقال بذلك الأخفش [3]، قال ابن عقيل: "وزعم بعضهم أنّه مبني في حالة النصب وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه " [4].

1) هو يحيي بن زياد، (ت 207هـ) ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 329- 330.

2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1985، 49.

3) هو سعيد بن مسعدة بن سعيد الأخفش الأوسط (ت216هـ) ،ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 53.

4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 74.

"وهذا لا يتعين":

في باب (المبتدأ والخبر) للرد على من جعل "يمين الله" تقديراً على "يمين الله قسمي، فرد عليه بقوله "وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً"[1]، وعلى هذا ابن الناظم[2]، وابن هشام [3].

"وليس كذلك ":

في باب (الإضافة) عندما ذكر أن سيبويه زعم أن تسكين (مع) ضرورة في قول الشاعر:

الوافر

فريشـــي مِـــنكُم وهـــواي معكُـــم　　وإن كانـــــت زيـــــارتُكُم لِمامـــــا

فرد عليه الشارح بقوله: "وليس كذلك،بل هو لغة ربيعة، وهـي عنـدهم مبنيـة علـى السكون"، وظهرت هنا كلماتٌ توحي برفضه لما ورد مثل: زعم، ادعى، حيث قـال: " وزعـم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النّحاس الإجماع على ذلك،وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم" [4].

"وهو غير سديد ":

ظهر ذلك في باب (أبنية المصادر)، وذلك في الفعل الثّلاثي المتعدي يأتي مصدره على (فَعْل) قياساً مطّرداً، فرد بقوله " زعم بعضهم أنّه لا ينقاس وهو غير سديد " [5].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 252.

2) هومحمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، له شرح على ألفية والده (ت686هـ) ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 186.

3) هو عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 104.

4) ابن عقيل: الشرح،ج3، 70.

5) نفسه: ج3، 123.

وقد ذكر ذلك السيوطي في (همع الهوامع) عن ابن جودي[1].

2) الألفاظ التي استعملها وتوحي بأنها مذهبه واختياره:

فمنها: " الصحيح "و"الراجح " و"أرجح" و"أولى"وأعدل هـذه المـذاهب" و "الصـواب" و"الحقّ" و"الأصح" و"المختار"، وقد ظهر ذلك في مواضع كثيرة، وقد أيد البصريين فـي سـبعة مواضع وذكر سيبويه تخصيصاً في أحد عشر موضعاً، ومال إلى الكوفيين في مواضـع أقـلّ، وانضم إلى الجمهور في خمسةٍ، وإلى الزمخشري في اثنين، ولابن أبي الربيع[2] فـي موضـع، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

ما أيد فيه البصريين:

- في باب (المعرب والمبني)؛ صحح مذهب البصريين القائل: " إن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال[3] "

- ظاهرهم في الباب نفسه فيما ذهبوا إليه من أن فعل الأمر مبني وليس معرباً، واصفاً له بأنّـه الراجح حيث قال: " والراجح أنّه مبني [4]"

- في باب (كان وأخواتها)؛ صحح مذهب من قال بجواز تقديم خبر ليس على اسمها[5]، وهـذا هو رأي البصريين.

- صوب في الباب نفسه من أجاز تقدم خبر (دام) على اسمها منضماً، إلى مـذهب البصـريين راداً على ابن معطٍ[6]الذي منع ذلك بقوله:

---

1) السيوطي:همع الهوامع، ج6، 48، وابن جودي هو خلف بن فتح (ت 434هـ) ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة،ج2، 70.

2) عبيد ا بن أحمد بن عبيد ا ، (ت 688هـ) ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 152 -153.

3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 37.

4) نفسه: ج1، 38.

5) نفسه: ج1، 273.

(6) سبقت ترجمته.

"وذكر ابن معطٍ أن خبر "دام" لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: لا أصاحبك ما دام قائمـاً زيـد، والصواب في جوازه وأيد قوله بشعر[1].

- وفي باب (أفعال المقاربة) والاختلاف على أنّها أفعال إلاّ عسى، نقل الزاهد عن ثعلـب أنّهـا حرف،ونسبه أيضاً إلى ابن السراج، قال: " والصحيح أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل

وأخواتها بها"[2]، وقال محمد محيي الدين: " نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القـول بـأن عسى حرف هو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السراج"[3].

- ذكر أن الخلاف في باب (إن وأخواتها)، في دخول لام الابتداء على خبر إن: " فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف وغير المتصرف هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف" وقصده يجوز حيث قال: " فيجوز إذا كانت سوف على الصحيح، وأما إذا كان السـين فقليل"[4] .

-أيدهم في قولهم: "إن المصدر أصل والفعل والوصف مشـتقان منـه "، ووصـفه أنـه هـو الصحيح[5].

من المواضع التي قال فيها برأي سيبويه:

- في باب (المبتدأ والخبر) انضم إليه في أن العامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، ووصف هـذا المذهب أنه أعدل المذاهب"، وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه"[6].

-في باب (إن وأخواتها) أخذ بما ذهب إليه سيبويه من أن "ما غير الموصولة إذا اقترنـت بـإن وأخواتها أبطلت عملها إلاّ ليت فإن إعمالها مع "ما جائز"، وقد أشار إلى ذلك محمد محيي الدين

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج274،1.

2) نفسه: الشرح، ج1، 322 – 323، وسيأتي ذكر الزاهد فيما بعد.

3) نفسه: ج1، 322، الهامش

4) نفسه:ج1، 369- 370.

5) نفسه: ج2، 171.

6) نفسه: ج201،1.

بقوله: "ذهب سيبويه الى أن ما غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أُبطل عملها الاّ ليـت" فإن إعمالها مع ما جائز"[1] .

-وفي باب (الإضافة) مال إلى سيبويه في أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف ووصفه أنّه "هو الصحيح"[2]

- وفي باب (التعجب) يرى صحة رأي من ذهب إلى أن ما التعجب نكرة تامة وذلـك مـذهب سيبويه[3]

- ذكر في فصل (لو)، من أن لو الشرطية قد: " فسرها النحاة بتفاسير كثيرة منها أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره " وفسرها سيبويه كما فعلوا فوصف ذلك بأنّه " الأصح"[4] وهناك مواضع أخرى في الشرح يظاهر فيها سيبويه[5]

مع جمهور النحويين:

وافق الجمهور ومال إلى ما ذهبوا إليه في مواضع منها:

- في باب (الموصول): أن الألف اسم موصول[6]

- في الباب نفسه: أن ما المصدرية حرف وليست اسما[7]

- في باب (تعدي الفعل ولزومه)؛ عدم جواز حذف حرف الجر الذي يتعدى به الفعل اللازم إن كان الجرور غير (أن) و(أن) إلاّ سماعاً وإن كانتا جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس، وقال " وهـذا هو الصحيح"، وكان قبلها قد قال في الاختلاف في محلهما عند حذف حـرف الجـر: "فـذهب

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 374- 375.
2) نفسه: ج3، 43.
3) ينظر: نفسه: ج3، 148.
4) نفسه: ج4، 47.
5) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، 124، ج2، 224، ج3، 252.
6) ابن عقيل: الشرح، ج1، 149، وينظر: السيوطي: الهمع، ج1، 291.
7) نفسه: ج1، 149، والسيوطي: الهمع، ج1، 281.

الأخفش إلى أنّهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنّهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين"[1]. فقولنا: "والنيلَ سرتُ"، اتفق على منعه، أما "سار والنيلَ زيد" ففيه خلاف، وهذا ما جوزه ابن جني.

- وفي باب (المفعول معه) أن المفعول معه لا يجوز تقدمه على مصاحبه وخالفهم في ذلك ابن جنّي[2].

ابن عقيل وتأييد الكوفيين:

أشار كثيراً إلى مذهب الكوفيين وخص منهم الكسائي والفراء وثعلب، ومن ذلك:

- في باب (الموصول)؛ حول الموصول الاسمي قال: " إن شئت شددتَ النون عوضاً عن الياء المحذوفة في: اللذان واللتان وهو مذهب الكوفيين[3]فمن قوله " إن شئت" تأييد واضح لهم.

- وفي اسمي الإشارة (ذا و تا) قال: " وهذا التشديد يجوز في تثنية ذا وتا اسمي الإشارة فتقول: ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول: ذين وتين وهو مذهب الكوفيين " وأردف: والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في الذي والتي[4].

- وقال في باب (الوقف)؛ حيث جوز الكوفيون الوقف بالنقل، فقال: " مذهب الكوفيين أنّه يجوز الوقف بالنّقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز "[5] ، ومذهب البصريين أنّه لا يجوز النّقل إذا كانت الحركة فتحةً إلاّ إذا كان الآخر مهموزاً... ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب[6].

1) ابن عقيل: الشرح، ج2، 152- 153.
2) نفسه: ج2، 213 وينظر: الأشموني: ج1، 224.
3) نفسه: ج1، 141.
4) نفسه: ج1، 141.
5) نفسه:ج4، 175.
6) نفسه: ج4، 175.

وأما الموضعان اللذان ذهب فيهما مذهب الزمخشري فهما:

- في باب (المعرب والمبني)؛ مال إلى المذهب القائل " إن ما سمي به جمـع المؤنـث السـالم والملحق به (أذرعات) ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين "، وقال: هذا هو الصحيح وفيه مذهبان آخران[1].

- في باب (الإضافة) ذكر أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء ولكنه

اختار ما أُضيف إلى الجملة الفعلية إذا صدرت بماضٍ البناء[2]، وهذا مذهب الزمخشري[3] مـع أنّه خالف المصنّفَ فيه حيث قال: " وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصـنف، لكـن المختار فيما أُضيف الى جملةٍ فعليةٍ صدرت بماضٍ البناء "[4]

ما وافق فيه ابن أبي الربيع:

- بين ذلك في باب (الإضافة) وأن المضاف قد يحذف ويبقـى المضـاف إليـه علـى جـره، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابلٌ له، وذهب ابن عقيل إلى حيث ذهب ابن أبي الربيع، إذ قال: "والأول أولى حيث ذُكر أن هناك من يقدمه فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ بـه، وكذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح"[5].

ابن عقيل وابن مالك:

وافق ابن عقيل ابن مالك في معظم ماذهب إليه في ألفيته، وقد أورد له آراء أخرى مـن غيـر الألفية، إلاّ أنّه اعترض على ما ذهب إليه ابن مالك في سبعٍ وعشرين مسألةً، وقد تراوح ذلـك

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 75.
2) نفسه: ج3، 59.
3) البغدادي: خزانة الأدب،ط1، بولاق، ج3، 151.
4) ابن عقيل: الشرح، ج3، 59.
5) نفسه: ج3، 78.

بين حقيقة ما إليه المصنّف "ما نص عليه"[1]، وعبارة المصنّف في نظمه للألفية أي ظاهر نظمِه، وقد خالفه في ستّ مسائل فيما نص عليه وهي:

- قال ابن عقيل في باب (المعرب والمبني): "وحاصل ما ذكره أن المثنّى وما أُلحق بـه يرفـع بالألف وينصب ويجر بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح أن الإعراب للمثنّى والملحـق بـه بحركةٍ مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً" [2] ، واستطرد قائلاً" وما ذكره المصنّف هـو المشهور في لغة العرب، ومن العرب [3] من يجعل المثنّى والملحق به بـالألف مطلقـاً رفعـاً، ونصباً،وجراً،فيقول: (جاء الزيدان كلاهما، ورأيـت الزيـدان كلاهمـا، ومـررت بالزيـدان كلاهما)[4].

- ذهب ابن مالك إلى أن ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضـميران، يجب فيه الاتصال، قال: " وكذلك المختار من المصنّف الاتصال في نحو (خلتُنيهِ) وهـو: كـلّ فعلٌ تعدى إلى مفعولين الثّاني منهما خبر في الأصل،وهما ضميران، ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال، نحو (خلتُني إياه)، ومذهب سيبويه أرجح، لأنّه هو الكثير فـي لسـان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم"[5] ، فهنا خالفه في نصه، ورجح الانفصـال موافقاً ما ذهب إليه سيبويه.

- وذهب المصنّف في إعراب الأسماء الستّةِ أنّها معربةٌ بالحروف وهو المشهور، وخالف ذلـك ابن عقيل حين قال: " والمشروع أنّها معربةٌ بالحروف"، وهذا هو الّذي أشار إليـه المصـنف، "والصحيح أنّها معربة بحركات مقدرة على الواو والياء والألف"[5].

- بين أن ابن مالك يجوز استعمال الوصف مبتدأً من غير أن يسبقه نفي أو استفهام زاعمـاً أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف، فقال في تفسير قول ابن مالك (فائز أولو الرشَد)، "وقـد يجـوز

---

1) الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1969، 360.

2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 58.

3) لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر.

4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 58- 59.

5) نفسه: ج1، 104.

5) نفسه: ج1، 44.

استعمال هذا الوصف مبتدأً من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، وزعم المصنّف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف"[4]، فخالفه ابن عقيل في قوله هذا ولم يأخذ به.

- في باب (المفعول فيه) يقول: "فليس (البيت والدار والشّام) في المثل منصوبةً على الظرفيـة، في قولنا: (دخَلتُ البيت وسكنت الدار وذهبت الشام) وإنّما هي منصوبةٌ على التشبيه بـالمفعول به؛ لأن الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطّراد، وهذه متضمنةٌ معنـى (فـي) لا بـاطّراد"، ويردف " هذا تقرير كلام المصنّف وفيه نظر، لأنّه إذا جعلت هذه الثّلاثة ونحوها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى (في) لأن المفعول به غير متضـمن معنـى (فـي)، فكذلك ما شبه به؛ فلا يحتاج إلى قوله باطّراد ليخرجها فإنها خرجت بقوله: "ما ضـمن معنـى في"[1].

- وفي باب (الاستثناء) أورد مثالاً: " ومررت بالقوم إلاّ حماراً " فنصب حماراً على الاسـتثناء حسب ما ورد في النّص، وعلّق بن عقيل بقوله: " والصحيح من مذاهب النّحويين أن النّاصب له ما قبله بواسطة (إلاّ) واختار المصنّف – في غير هذا الكتاب – أن النّاصب له (إلاّ) وزعم أنّـه مذهب سيبويه"[2].

أمّا بخصوص مخالفته لظاهر[3] كلام المصنّف، فظهر ذلك في تسع مسائل هي:

- في باب (الكلام وما يتألّف منه) يقول ابن عقيل: " وظاهر كلام المصنّف أن التنوين كله مـن خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنّما هو تنوين التمكين والتّنكير والمقابلـة والعوض، وأمّا تنوين الترنّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف " [4]، فقـد أخـذ هنـا بالظاهر كما أشار "وظاهر..." وخالفه حسب ما فهم من ظاهر كلامه.

- وفي باب (النّكرة والمعرفة: الضمير)؛ يقول في شرحه لما قاله ابن مالك في المتن:

---

4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 194.
1) نفسه:ج1، 192.
2) نفسه: ج2، 210- 211.
3) الجرجاني: التعريفات، 147.
4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 21.

الرجز

وألِفٌ والواو والنّون لما غاب في غيره، كقاما واعلما

" الألف والواو والنّون ضمائر الرفع المتّصلة، وتكون للغائب والمخاطب...، ويدخل تحت قول المصنّف: (وغيره) المخاطب والمتكلّم وليس هذا بجيد، لأن هذه الثّلاثة لا تكون للمتكلّم أصلاً بل إنّما تكون للغائب أو المخاطب"[1].

- وفي الباب نفسه حين قال ابن مالك:

الرجز

وقدم الأخص في اتصال وقدمن ما شئتَ في انفصال

قال ابن عقيل: " وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنّما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس " [2].

- وفي باب (اسم الإشارة) في قول ابن مالك في المتن:

الرجز

وبـأُولى أشر لجمع مطلقا والمد أَولى، ولدى البعدِ انطقا

قال: " يشار إلى الجمع – مذكراً كان أو مؤنثاً – بـ "أولى" ولهذا قال المصنف: (أشر لجمع مطلقا)، ومقتضى هذا أنّه يشار به إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك ولكن الأكثر استعمالها في العاقل"[3]، فقيد الشارح مطلق كلام ابن مالك، وابن مالك لم يقيد قوله حتى في غير متن الألفية [4].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 94.

2) نفسه: ج1، 106 – 107.

3) ابن عقيل: الشرح: ج1، 132.

4) ينظر ابن مالك: الكافية الشافية، ج1، 315 والتسهيل، 39 وشرح عمدة الحافظ 151 و ابن عقيل: المساعد على التسهيل، ج1، 183.

- وفي باب (الموصول) عن استعمالات (أي) الموصولة، يعلّق ابن عقيل بقوله: " ولهذا يظهـر لك ما في كلام المصنّف من الإبهام، فإنّه لم يبين أنّه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلةً لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، وسواء أكان الموصول (أياً) أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغيـر (أي) مـن الموصولات، لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك " [1]، ثم يصل إلى جـواز حـذف العائـد المتّصل المنصوب بوصف، فنبه بأن إطلاق كلام المصنّف يقتضي أن حذف العائـد المتصـل المنصوب بوصفٍ كثير ككثرةِ حذف المنصوب بفعلٍ واعترض عليه، وخصص الكثرة فيمـا إذا كان منصوباً بفعل، وأماّ المنصوب بوصف فالحذف فيه قليل وقال: " وكلام المصنّف يقتضي أنّه كثير وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأماّ مع الوصف فالحذف منه قليـل"[2]، ولم يظهر كذلك هنا أن المصنّف قد قيد لكلامه في مؤلّفاته الأخرى[3].

- قال ابن عقيل في باب (إن وأخواتها): " إن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفّتها عـن العمـل وقد تعمل قليلاً " [4]، وهذا ظاهر كلام المصنّف حسب قوله، ثم ذهب ابن عقيـل خـلاف ذلـك وصحح قول من ذهب إلى أن اتصال (ما) غير الموصولة بإن وأخواتها تكفّها عن العمل إلاّ ليت فهو يخالف مذهب ابن مالك، لأن مذهبه يظهر في متن الألفية ويؤيده ماورد في التسهيل: " وتلي ما ليت فتعمل وتهمل " وقلّ الإعمال في (إنّما) وعدم سماعه في (كأنّما ولعلّما ولكنّما) والقيـاس سائغ "[5].

- وفي الباب نفسه في شرح قول ابن مالك:

الرجز

وجـــائز رفعــك معطوفـــاً علــى منصـــوبِ إن بعـــد أن تُســـتَكْملا

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 168- 171.
2) نفسه:ج1، 168- 171.
3) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، 290 والتسهيل، 34 وابن عقيل: المساعد، ج1، 151.
4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 374.
5) ابن مالك: التسهيل، 95 وينظر ابن عقيل: المساعد، ج1، 329.

أي: "إذا أُتي بعد اسم إن وخبرها بعاطفٍ جاز في الاسم الذي بعده وجهان؛ أحدهما النّصب عطفاً على اسم إن نحو: (إن زيداً قائم وعمراً)، والثاني: الرفع نحو: (إن زيداً قائم وعمرو)، واختلف فيه، فالمشهور أنّه معطوفٌ على محل اسم إن، فإنّه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأً، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنّف، وذهب قوم إلى أنّه مبتدأٌ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح"[1].

- وفي باب (أفعال المقاربة) في قول ابن مالك في الألفية:

الرجز

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غير، وزادوا موشكا

قال ابن عقيل: " وقول المصنّف زادوا موشكا معناه أنّه قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من أوشك، وقد يشْعِر تخصيصه أوشك بالذّكر أنّه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك،بل قد ورد استعماله في الشعر " [2]، وذكر ما يدلّ على ذلك وزاد " وقد ذكر المصنّف هذا في غير هذا الكتاب"[3].

- وفي باب (النّعت) قال ابن مالك:

الرجز

وارفع أو انصِب إن قطعتَ مضمرا مبتدأً،أو ناصباً، لن يظهرا

قال ابن عقيل: "أي إذا قطع النّعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعلٍ نحو: (مررت بزيدٍ الكريم أو الكريم) أي: هو الكريم، أو أعني الكريم، وقول المصنف: " لن يظهرا معناه أنّه يجب إضمار الرافع أو الناصب ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 376، وفي المساعد، ج1، 335.

2) نفسه: ج1، 338 – 339.

3) نفسه: ج1، 339.

إذا كان النّعت لمدحٍ أو ذمٍ أو ترحم، فأماّ إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار، وإن شئت أظهرت والمراد بالرافع والناصب لفظةُ هو أو أعني"[1].

استدراكات ابن عقيل على ابن مالك (الزيادات):

مرت بعض مخالفات ابن عقيل لما نص عليه ابن مالك في متن الألفية، وكذلك ما خالفه فيه من خلال ما فهمه من ظاهر كلام المؤلف بمعارضته أو تقييدٍ لإطلاقاته، والآن مع ما وضعه زيادة عماّ جاء به ابن مالك في متن الألفية:

- في باب (المعرب والمبني)؛ ذكر الشارح أربعةَ شروط لإعراب الأسماء الستة بالحروف وهي كما ذكرها نقلاً عن النّحويين مع توضيحها وأمثلةٍ عليها[2] وأكتفي بذكر الشروط:

- أن تكون مضافة.

- أن تضاف إلى غير ياء المتكلّم.

- أن تكون مكبرة.

- أن تكون مفردة.

ثم قال: " ولم يذكر المصنّف – رحمه الله تعالى – من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين، ثم أشار إليهما بقوله:

(وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا)

أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فعلم من هذا أنّه لا بد من إضافتها، وأنّه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلّم، ويمكن أن يفهم

1) ابن عقيل: الشرح، ج3، 205، وينظر: ابن مالك: التسهيل، 169، وابن عقيل: المساعد، ج2، 415.
2) نفسه:ج1، 53- 54.

الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله: يضفْن، راجع إلى الأسماء التي سـبق ذكرها وهو لم يذكرها إلاّ مفردةً مكبرة [1].

- وفي باب (النكرة والمعرفة:الضمير)؛ في شرح ابن عقيل لبيت الألفيةِ:

الرجز

ومِن ضمير الرفع ما يستتر كافْعلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تشْكر

يقول: " ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، فـزاد ابن عقيل مثالاً على جائز الاستتار قائلاً: ومثال جائز الاستتار: زيد يقوم، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنّه يحلّ محلّه الظّاهر فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلّ فعلٍ أُسند إلى غائب أو غائبة، نحو: هند تقوم، وما كان بمعناه، نحو: زيد قائم، أي هو"[2].

- وفي باب (الموصول)؛ حيث لم يذكر ابن مالك سوى الموصول الاسمي، وتـرك الموصـول الحرفي، فقال ابن عقيل: " ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحـرف " ثـم ذكرها مع الشرح والتمثيل وهي في رأيه: (أن وأن وكي وما ولو)، وأمثال (مـا) الموصـولية أذكر مثالاً واحداً هو الحرفية، كقوله تعالى "وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ".[3]

- وفي باب (المبتدأ والخبر)؛ عن مسوغات الابتداء بالنّكرة قال ابن عقيل: " الأصل في المبتـدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنّف منها ستةً " – وذكر ما ذكره المصنّف – ثم أعقب ذلك بقوله: " هذا ما ذكره المصنّف في هـذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنّف إلى نيفٍ وثلاثين موضعا وأكثر من ذلـك... " فأكملهـا إلـى أربعةٍ وعشرين مسوغاً وكرر بعد ذلك قائلاً:

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 54.
2) نفسه: ج1، 97.
3) النجم، آية 39.

" وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطته؛ لرجوعه إلى ما ذكرته،أو لأنّه ليس بصحيح"[1].

- وفي الباب نفسه بعد ذكر أبيات من الألفية يقول ابن عقيل: " حاصلُ ما في هذه الأبيـات أن الخبر يجب حذفه في أربعةِ مواضع " وذكرها، ثم بعد ذلك قال: " ولم يذكر المصنّف المواضـع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة" [2]، وذكرها ابن عقيـل [3]، وقد علّق على ذلك محقّق الكتاب بقوله: بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتـدأ وذكرهما[4]،وقد ذكر ابن مالك المواضع التي يحذف المبتدأ فيها وجوباً في غير الألفية [5]، وفي حالة حذف المبتدأ وجوباً أشار ابن هشام في باب (المبتدأ والخبر) إلى ذلك فقال " وأمـا حذفـه وجوباً فإذا أُخبر عنه بنعتٍ مقطوع لمجرد مدحٍ أو ذم" [6]، ولم يشر ابن هشام إلى إ غفال ابـن مالك لهذا الموضوع.

- واستدرك على ابن مالك في باب (الاستثناء) حين قال: " وأما (سِوى) فالمشهور فيهـا كسـر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يضم سينها ويقصـر،ومنهم مـن يكسر سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنّف وقلّ من ذكرها، وممن ذكرها الفاسـي فـي شرحِه للشّاطبية[7].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 227

2) نفسه: ج1، 254.

3) نفسه: ج1، 255 – 256.

4) نفسه: ج1، 254- 255، الهامش.

5) ينظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، 360، وابن عقيل: المساعد، ج1، 214- 216.

6) ابن هشام: أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6، دار الفكر، 1974، ج1، 217.

7) ابن عقيل: الشرح، ج2، 226.

- وفي باب (أبنية المصادر)؛ زاد بناء مصدرين من وزن فعل،بقوله: " وإن كان مهموزاً – ولم يذكره المصنّف هنا – فمصدره على وزن تفعيل، وعلى تَفْعِلَة، نحو: خطّأ تخطيئاً وتخطئةً " [1]، ومن خلال قوله: " ولم يذكره المصنّف هنا" يتّضح لنا أن المصنّف ذكره في كتابٍ آخر

- وفي باب (كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً) تحدث عن كيفية جمع صحيح الآخر، وجمع المنقوص، ثم جمع الممدود، وظهر أن ذلك زيادة منه لقوله بعـد ذلـك: " وأمـا المقصور وهو الذي ذكره المصنّف... " [2].

وقد أورد زيادات لم يشر إليها فقال على سبيل المثال:

- " قيل: وقد يحذف الجزآن – أعني المبتدأ والخبر – للدلالة عليهما "، وأتى بأمثلةٍ من القـرآن الكريم[3]، وقد أشار ابن الناظم إلى ذلك بقوله: " ومن ذلك حذف المبتدأ والخبر معاً " وضـرب أمثلةً ثم قال: " وجميع ماذكر من الحذف سبيله في الكلام الجواز"[4]، وهذا دليلٌ علـى أن ابـن عقيل قد اطّلع على شرح ابن النّاظم للألفيةِ وأدرك ما فيهِ،فعلى سبيل المثال كذلك يقـول ابـن عقيل في باب كان وأخواتها: "وعلى ذلك حمله ولده في شرحه"[5].

هذه الزيادات لم تكن موجودة في متن الألفية، وقد نبه ابن عقيل إلى وجودها فـي غيرهـا غالباً، وهي زيادات في الفروع وليست في الموضوعات الرئيسة كما رأينا، ويظهر أن ابن مالك قد تركها لسببٍ أو لآخر، وقد ذكرت في شروح أخرى كأوضح المسالك لابن هشام وقـد تقـدم ذكر إحداها، وفي الأشموني ذكرها كلها[6].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج3، 129.

2) نفسه، ج4، 109.

3) نفسه: ج1، 246.

4) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، منشورات ناصر خسرو، بيروت، د.ت.، 48.

5) ابن عقيل: الشرح، ج1، 275.

6) ينظر: الأشموني: منهج السالك، ج1، 82.

وفي شرح ألفية ابن مالك لابن النّاظم في باب (المبتدأ والخبر)، فـي مسـوغات الابتـداء بالنّكرة، قال ابن النّاظم: " وقد يبتَدَأُ بالنكرة في غير ما ذكرنا لأن الإخبار عنها مفيد"[1]، وضرب على ذلك أمثلة شعرية.

من خلال ما تقدم أجد أن ابن عقيل قد أيد ابن مالك في أغلب ما ذهب إليه، وذلك من خلال شرحه لمتن الألفية وسكوته على ما ورد فيها، وإن خالفه في بعض المواقع فذلك لأن ابن عقيل يتتبع الأصح من المذاهب دائماً، فقد كان يؤيد البصريين ويخالفهم، ويؤيـد سـيبويه ويخالفـه، وكذلك مع الكوفيين، وما ذلك إلاّ لاتباعه طريقة المحققين في اختيار الأكثر صحةً، كما فعل ذلك من قبله ابن مالك نفسه، وقد ذكرنا ذلك في مذهب ابن مالك في الفصل الأول، وأحببت أن أورد هنا مثالاً على شدة تأييده لابن مالك وذلك في باب (المعرب والمبني)؛ يقول ابن عقيل: " ثم أشار بقوله: " والّذي اسماً قد جعِل " إلى أن ما سمي به من هذا الجمع والملحق به، نحو: (أذرعات)، ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين " وقـال:هـذا هـو المـذهب الصحيح[2]، وعليه فابن عقيل يتحرى الصواب ولا ينحاز إلاّ عن بينة، وقـد ظهـرت مقدرتـه النّحوية للعيان.

وعلى الرغم من أن ابن عقيل هو شارحٌ للألفية، موضح لما أبهم منها، ميسر على القراء وطلبة علم النّحو من طلاّب وأصحاب اختصاص؛ نجده قد تتبع طريقا واضـحا فـي انتقاداتـه وقبوله وتعليقاته، فهو حين يرد رأياً من الآراء كان يستخدم ألفاظاً تختلف في دلالتها وتتـأرجح بين الشّدة واللّين مما يدلّ على درجة رفضه لهذا الرأي أو الاتجاه، ومن ذلك قوله:

(فاسد وغير سديد ونذر وقليل جداً وقليلاً) وغيرها، وكانت هـذه رداً علـى آراء المـدارس أو النحويين الذين نبه إلى آرائهم.

---

1) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، 44- 45.

2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 96.

واتخذ السبيل نفسه في مدى قبوله لآراء هؤلاء، كذلك من خلال ألفاظ تظهر مقـدار تعلّقه واحترامه أو تساهله مع ذلك الرأي ومدى تقبله، فألفاظه تدلّ على درجة تحمسه أو سكوته ومن ذلك: (المختار والراجح وأعدل والحقّ والصحيح والمطّرد ويجب)، وغير ذلك كثير.

ولكنه في رده لرأيٍ من الآراء، أو أخذه بآخر، لم يكن يقيم على ذلك الحجة كل مـرة، وإن ظهر ذلك في سبعة مواضع، إلاّ أن تعليلاته انتصاراً أو رفضاً لم تكن مطولة، وإن جاء علـى ذلك بشواهد، **وهو ما أستطيع تسميته:انفراده بآراء خاصة به، ومنها:**

- في رده على من زعم أن جمع المؤنّث السالم إذا دخل عليه عاملٌ يقتضي نصبه كـان مبنيـا على الكسر في محل نصب، قال: " وهو فاسد، إذ لا موجِب لبنائـه " [1]**،** فكـان رده مـوجزاً وتعليله غير موسع أو متشعب، ولم يأت على ذلك بشاهدٍ يدعمه.

- وفي باب (النّكرة والمعرفة:الضمير)؛ عندما رجح مذهب سيبويه القائل: " إن كلّ فعلٍ تعـدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران، المختار في هذا الانفصال مثل: خلتني إياه"،أوضح ترجيحه لهذا المذهب بقوله: " لأنّه هو الكثير، ولسان العرب على ما حكاه سـيبويه عنهم وهو المشافه لهم واستشهد ببيتٍ من الشعر[2]، وهنا رجح مذهب سيبويه وعلل ذلـك وزاد بالشّعر تأكيداً لما ذهب إليه من ترجيحه.

- وفي باب (كان وأخواتها)؛ عند ذكره لرأي ابن معطٍ في منع تقديم خبر (دام) على اسمها، رد: " والصواب جوازه " ثم استشهد ببيت من الشّعر[3]، فكان هذا احتجاجه، وقد أيده المحقق بشـاهدٍ آخر بعد شرحه لشاهد ابن عقيل[4].

ومع هذا، فقد يغلب على اختياره ما ذهب إليه البصريون وسيبويه خاصة، ولكن لم يمنعـه ذلك من الأخذ بمذهب الكوفيين إن تبين له صحته. فنحن لا نستطيع أن نجد له خـلال شـرحه

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 74.

2) نفسه: ج1، 104.

3) نفسه: ج1، 274.

4) نفسه: ج1، 275.

كلماتٍ تدل على أنّه يتبع مذهباً بعينه كما فعل ابن جنّي حين قال: " وذهب الكوفيـون إلـى... وليس الأمر عندنا نحن كذلك" [1].

وقال: " كذا قياس مذهبنا نحن فأمّا الكوفيون فيرون..." [2]، وقال: " هذا عند أصـحابنا... وأنا أرى في هذا رأي البغداديين " [3]، وقوله: " مذهب أصحابنا فيه وفـي مثلـه... ومـذهب البغداديين... غير أن لأصحابنا ألاّ يقبلوا من اللغة الا ما روي عن فصيح موثوقٍ بعربيته"[4].

وهذا يدلّ على اعتراف ابن جنّي بأنّه كان بصريّا لا كوفياّ ولا بغداديا وهذا ما ذهـب إليـه حسام النعيمي في كتابه: (ابن جنّي عالم العربية)، حين قال: " إن النّحو في كتب ابن جنّي نحـو بصري مع ظهور الاجتهاد الشخصي فيه"[5].

وهذا أبو حيان أستاذ ابن عقيل في كتابه: (تقريب المقرب)، نجده بصري المذهب في كتبه التي ألّفها حيث إذا ذكرهم أو ذكر أحدهم قال: " والّذي عليه أصحابنا"[6]، فهو بصري المـذهب على ما رأينا.

أماّ ابن هشام – معاصر ابن عقيل – فلم يمل إلى مذهبٍ بعينـه وهـو كثيـر المعارضـة للنحويين في كتبه،" ولكنها معارضةٌ مبنيةٌ على التوجيه والتعليم الفعلـي والتخـريج المنطقـي المقبول"[7].

وأماّ ابن كمال باشا فيذكر صراحةً بصريته حين قال في شرحه لقـول أحـدهم "وهـو المصدر أصلٌ في الاشتقاق"، "أي المصدر معلوماً كان أومجهولاً أصلٌ للفعل معلومـاً كـان أو

5) النعيمي، حسام سعيد: ابن جنّي عالم العربية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، 39.
2) نفسه: 39.
3) نفسه: 39.
4) نفسه: 39.
5) نفسه: 39.
6) أبو حيان: تقريب المقرب، تحقيق عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، 1982، 15.
7) ينظر: ابن هشام: الإعراب عن قواعد الأعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبدري، ط1، دار الفكر،1970، 14.

مجهولاً، فالمصدر المعلوم أصلٌ للفعل المعلوم، والمصدر المجهول أصلٌ للفعل المجهـول فـي الاشتقاق لا في العمل عند أصحابنا البصريين لا عند الكوفيين"[1].

وكذلك في حديثه عن (همزة بينَ بين)، قال: "همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعنـدنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن "، وعلّق المحقق على ذلك بقوله: " عندنا هو رأي البصريين"[2].

وخلاصة القول أن ابن عقيل يقترب كثيراً من مذهب سالفه ابن مالك، رغم مخالفاته له في بعض ما نص عليه وفي ظاهر كلامه، ففي الأمر الأول اعترض على مـذهب المصـنف مباشرةً، وأما في الثّاني فلم يكن الاعتراض مباشراً لقبول ذلك التأويل أو لعمومٍ أو خصـوصٍ وإن قام الشارح بانتقاد التعميم والتخصيص مراراً.

فابن عقيل – كما رأينا – متبع لطريقة المحققين فيما ذهب إليه وإن أظهر ميلـه، لسـيبويه وإجلاله له، فسيبويه يستحقّ هذا التقدير من كل منصفٍ يدرس النّحو، وإن انفرد بـآراء خـلال شرحه، فآراؤه هذه لها أساس ترتكز عليه من تراثنا النحوي وليست وليدة اللحظة أو الاعتـزاز بالنفس، فقد بناها على ثروةٍ لغوية كبيرة، ومخزونٍ نحوي واسع، فهو المتمكن من مبادئ النّحو ومذاهب النحاة تمكناً يظهر خلال شرحه ومناقشاته وفهمه، فهو مستوعب لما تقدمه من مـذاهب استيعاباً ظاهراً للعيان،وقد وصل الى الدقائق في هذا المجال؛ فهو يورد آراء النّحاة السالفين من لدن (الخليل) مروراً بأعلام البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصـر والشّـام، ومـن خـلال معارضاته لهم أو موافقاته أو آرائه الخاصة به، ومن خلال مقارنة مذاهبهم، غيـر أن أحـداً لا يستطيع البتّ في أن ابن عقيل يميل إلى مذهبٍ دون آخر، فهو عندما يؤيد هذا أو ذاك لا يتبـع مذهباً يقيس عليه، بل يفاضل بينها، ويأتي بما يدعم رأيه من خلال أقوال كبار علماء العربيـة، وهذا هو مذهب المحققين الذين يتحرون الصواب أينما وجد.

1) ابن كمال باشا: أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د. ت، 41.

2) نفسه: 41.

الفصل الثالث

مذهب الخُضَري النّحوي

الفصل الثالث

مذهب الخُضَري النّحوي[1]

كما حظيت الألفية بعناية كبيرة من النّحاة، حظي شرح ابن عقيل باهتمام زائد من جانب النحاة والمهتمين باللغة، فوضعوا له شروحا وحواشي وتعليقات، وأشهر هذه الشروح والحواشي[2]:

1. حاشية لجلال الدين السيوطي، سماها "السيف الصقيل على شرح ابن عقيل"[3].

2. شرح للأبيات لمحمد بن أحمد بن محمد غازي العثماني المكناسي المتوفى سنة 919هـ، مخطوط.

3. لمحمد بن محمد أحمد الشّافعي، مخطوط.

4. لابن الميلة المتوفى حوالي 1100هـ، مخطوط.

5. حاشية لأحمد بن أحمد السجاعي المتوفى سنة 1197هـ،[4] وسميت هذه الحاشية " فتح الجليل على شرح ابن عقيل " أو حاشية السجاعي، وأكملها سنة 1178هـ، طبعت عدة طبعات.

6. شرح للشّواهد لعبد المنعم الجرجاوي المتوفى حوالي سنة 1175هـ.

7. شرح العطية لابن عطيه الأجهوري المتوفّى سنة 1194هـ، مخطوط.

8. شرح لمحمد الداودي ألفّه، سنة 1136هـ، مخطوط.

9. القول الجميل لأحمد بن عمر القاهري الإسقاطي المتوفى سنة 1159هـ، مخطوط.

---

1) هو محمد بن مصطفى بن حسن، فقيه شافعي عالم بالعربية، مولده 1213 هـ، ووفاته 1287 هـ في دمياط بمصر، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 322.

2) ينظر برو كلمان:تاريخ الأدب العربي، ط 3،ج5، دار المعارف، القاهرة، 212-283.

3) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج152،1.

4) سركيس، إلياس:معجم المطبوعات، مطبعة سركيس، مصر، 1928،1007.

10. حاشية لمحمد الخضري الدمياطي المتوفى سنة 1288هـ[1]، وهي مدار بحثنا في هذا الفصل.

11. محمد محيى الدين عبد الحميد قام بتحقيق شرح ابن عقيل فيما سماه " منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"[2].

12. يوسف الشيخ البقاعي في كتاب سماه "منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل"[3].

أما حاشية الخضري فقد وجدت منها نسختين أولاهما بضبط يوسف الشيخ محمد البقاعي وتشكيله وتصحيحه، طبعت في دار الفكر 1995م، والثانية، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى من منشورات دار الكتب العلمية في بيروت وطبعتها الأولى عام 1998م.

وكان الخضري يستخدم ألفاظا مختلفة في إبداء أرائه ولكل لفظ منها دلالة خاصة، ومن هذه الألفاظ ما يدل على موافقته لهذا الرأي أو عدم قبول رأي آخر، ومن خلال ذلك يتضح لنا اتجاهه النحوي، وتفصيل ذلك:

1-الألفاظ التي تنم عن رفضه لمذهب من المذاهب: "الأولى"، و"لكن الأصح"، و "لا يجوز"، و"كان المناسب"، و"زعم" و"يرده"، و"ليس كذلك"، و"الصواب" و "ضعيف"، و"يرد"، وغيرها وتوضيح ذلك:

- "الأولى": هذا القول للخضري في باب (الكلام وما يتألف منه)ردا على ابن مالك، حين مثّل لفعل الأمر، وعدم قبوله النّون، فيكون اسما (ويقصد هنا اسم الفعل) مثل: صه وحيهل،

فقال الخضري، "الأولى التمثيل بنزال، ودراك لأن اسمية ما ذكر معلومة من التنوين"[4].

---

1) سركيس، إلياس:معجم المطبوعات، 886.

2) ينظر:ابن عقيل:شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر،1985.

3) ينظر:نفسه: ومعه كتاب من تأليف يوسف البقاعي، دار الفكر، 1991.

4) الخضري: الحاشية، ج1، 48.

- "ولكن الأصح ": ورد هذا في باب (المعرب والمبني)، حين رد على ابن مالك حـول قصـر الأسماء الخمسة، وأنه أشهر من نقصها، فقال وقوله: "من نقصهن متعلق "بأشهر" وقدمـه عليـه لأنه يجيز تقديم من على أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير استفهام "[1]، أي منع القصر.

- " والأصح ": في رده على ابن عقيل في باب (النكرة والمعرفة)، حول الضمائر، حين قـال ابن عقيل عن ابن مالك: "يشير إلى أن الضمير، مادلّ علـى غيبـة كهـو أو حضـور، وهـو قسمان...." فقال: والأصح أنّها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة "[2].

- "ولا يجوز": في رده على المصنف في باب (الابتداء)؛ حول شروط اقتران الخبـر بالفـاء، فيقول، وكذا لو كانت الصفة، أو الصفة غير ما ذكر كالذي أبوه محسِن مكِرم والقـائم زيـد ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافا للمصنف"[3].

- "وكان المناسب": في باب (أفعال المقاربة): حول قبل ابن عقيل في شرحه لقـول المصـنف حول عسى واخلولق وأوشك، قال: " وكان المناسب للشارح حمله على مذهب بأن يقول " غنى عن ثانٍ أي وعن الأول أيضا... "[4] وذلك في اختصارها بأنها تستعمل ناقصة وتامة فلا خبـر لها أصلا إن كانت تامة وعند ابن مالك ناقصة.

- " زعم و يرده": حين رد على الحريري[5] في باب " (ظن وأخواتها)، حين شرح الخضـري (هب)، قال " بفتح وسكون أمر، بمعنى ظن لا من الهبة، واستعماله مع أن وصلتها قليل حتـى

---

1) الخضري، ج1، 73.

2) نفسه: ج1، 110.

3) نفسه: ج1، 225.

4) نفسه: ج1، 284.

5) القاسم بن علي البصري الحريري ولد في حدود ست وأربعين واربعمائه، صاحب المقامات المشهورة ومات سنة عشرة وخمسمائه،ينظر:السيوطي: بغية الوعاة، 263-265.

زعم الحريري أنه من لحن الخواص ويرده قصة، هب أن أبانا كان حمارا، كذا في شرح الجامع"[1]. وموطن الشاهد كلمة: هب أن.

- " فيه نظر، وليس كذلك ": في باب (الإضافة) حول قول ابن عقيل: ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين "، قال الخضري: " فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعا لابن دستورية، إن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، وإلا لزم أن قولنا: غلام زيدٍ يساوي: غلام لزيدٍ، وليس كذلك؛ فإن معنى المعرفة غير النكرة، وأجيب بأن قولنا: " غلام لزيدٍ ليس تفسيرا مطابقيا، من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط، ويمكن أن الشارح لم يعد ذلك القول لضعفه" [2].

-" وليس كذلك ": في باب (إعمال المصدر) حول قول ابن مالك (بفعِله المصدر ألحِقْ في العمل): اعترض بأنه" يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف، وليس كذلك بل لأنه أصل للفعل، ولذلك عمل ماضيا وغيره لأنه أصل الكل....."[3].

-" الصواب": حول قول ابن مالك: (أو حرف نِدا) في باب (إعمال اسم الفاعل)، وقول الشارح: " أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع بعد الاستفهام، أو حرف النداء "، فقال الخضري: " الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر إذ التقدير: يا رجلا طالعا جبلا، لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل...."[4]، وفي هذا تكلف ظاهر.

-" ضعيف ": في باب (أسماء لازمت النداء)، حول قول ابن عقيل: وأشار بقوله: (وجر في الشعر فُلُ)،" إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء...."، قال الخضري: " ضعيف"[5]، والشاهد في قول الراجز[6]:

---

1) الخضري: ج1، 333.
2) نفسه: ج2، 4.
3) نفسه:ج2، 48.
4) نفسه: ج2، 59.
5) الخضري: ج2، 187.
6) لأبي النجم في شرح شواهد المغني، ج1، 450.

تصـ ـ ـل مِنـ ـ ـه إبلـ ـ ـي بالْهوجـ ـ ـل فـــي لُجـــةٍ أمِســك فُلانـــا كمـــن فُـــل

استعمال (فل) في غير النداء، فجرها بحرف الجر للضرورة.

-" ويرد ": في باب (الوقف)، قال " ويرد على المصنف أيضا أن الهاء لا تجب في المجـرورة بحرف لصيرورته كجزئها كما سيأتي، وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى قيل فيـه أيضـا بالجواز....."[(1)].

2- الألفاظ التي استخدمها وتوحي أنها مذهبه وما يراه: فمنها " الراجح "، و" الراجح عندي" و " الأظهر"، و" أصحها "، و"أولى"، و" تمثيل صحيح"، "وأرجح"، و"أعدل المذاهب " و

" الأوجه"، وغيرها كثير، وتوضيح ذلك:

-" الراجح": في باب (الكلام وما يتألف منه)، حول قول ابن مالك " (سـواهما الحـرفُ)، قـال الخضري: " سواهما خبر مقدم لا مبتدأ، لأن الحرف هو المحدث عنه وهو بمعنى غير، ورفعها مقدر على الألف بناء والراجح من خروجها عن الظرفية"[(2)].

- وفي باب (المعرب والمبني) في شرحه لقول ابن عقيل: " وان كانت صه بمعنى اسكت"، قال: أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه هو الراجح "[(3)]. - "وهذا قول لايمكن القدح فيه وهو الراجح عندي ": ورد في باب (المعرف بأداة التعريف)، حول قـول ابن عقيل عن (الآن) " وهو ظرف زمان مبني على الفتح، واختلف في الألف والـلام الداخلـة عليه، فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور"، وعلى هذا لا تكون زائدة وذهـب قـوم – مـنهم المصنف – إلى أنها زائدة، وهو مبني لتضمنه معنى الحـرف، وهـو لام الحضـور"[(4)]، فـرد الخضري: " فهي معرفة لا زائدة، وفتحته حينئذ إعراب، وهو ملازم النصب على الظرفية، وقد

1) الخضري: ج2، 404.
2) نفسه: ج1، 46.
3) نفسه: ج1، 50.
4) نفسه: ج2، 184-185.

يجر بمن كما روي: مِن الآن بالجر، وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندي، والقـول ببنائه لا توجد له علّة صحيحة "[1].

- " وهذا أعدل المذاهب": في باب الاستثناء في قوله في الكلام عن (سواك): بعضهم لا يخـرج الظرف عن اللزوم وهو الجر بمن، ومذهب الرماني والعكبري بأنها تكون ظرفا غالبا وكغيـر قليلا، وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه في بعض المواضع[2].

- " الأوجه": في باب (الإضافة)، عن كلمة (قريب) الواردة مذكرة في آيتين مـع (رحمـة ا) ومع (الساعة)، يقول: فالأوجه أنّ التذكير في الآيتين لإجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنـى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث"[3]، وذلك في قوله تعـالى: "إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ "[4] وقوله: "وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ "[5].

الخضري والمدارس النحوية والنحاة:

أيد الخضري البصريين في مواضع كثيرة وتخصيصا سيبويه وكان تأييده للكـوفيين قلـيلا، كما فعل سالفة ابن عقيل، وقد أخذ برأي الجمهور كثيرا، وأيد المصنف وخالفه واستدرك عليـه وكذلك الشارح وابن الناظم وغيرهم، ولا شك في أنه يورد آراء البصريين والكوفيين ويؤيد منها ما كان صوابا وهذا لا يقتصر على مدرسة دون أخرى فتارة يؤيد البصـريين وأخـرى يؤيـد الكوفيين وذلك من خلال أمثلة على النحو التالي:

---

1) الخضري:ج1، 185.
2) نفسه:ج1، 475.
3) نفسه: ج2، 14.
4) الأعراف، 57.
5) الشورى: 17.

1- ما أيد فيه البصريين:

- عن الضمير في باب (النكرة والمعرفة)، قال: " ولذا يسمى مضمرا أيضا، ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا"[1]، وهذه التسمية (الضمير) هي تسمية بصرية[2]، وردت عن ابن مالـك وتبعـه على ذلك ابن عقيل فالخضري.

- وجاء في شرحه لقول ابن عقيل في الباب نفسه: "واختلف في أفعل في التعجب، هـل تلزمـه نون الوقاية أم لا؟" عند من لا يلتزمها فيه والصحيح أنها تلزم" فقال: " هم الكوفيون لقـولهم إن صيغة التعجب اسم، والأصح فعليتها فتلزمها النون كما عند البصريين "[3].

- وفي باب (الابتداء):علّق على شرح ابن عقيل في قوله: "زيد عندك"و " زيد في الدار"، فكـل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف "، فقال: أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كمـا هو ظاهر النظم، وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله..."[4].

- وأيدهم في باب (كان وأخواتها)، عندما علّق على شرح ابن عقيل في قوله عن كان وأخواتها. " وهي ترفع المبتدأ " فقال: " أي تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين، وهو الصـحيح لاتصال الضمير بها، وهو لايتصل إلا بعامله استقراء، ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة...."[5].

---

1) الخضري: ج1، 111.

2) ينظر: سيبويه:الكتاب، ج1، 35، 73.

- المبرد: المقتضب، ج1، 268، ج4، 100

- سعيد،محمد علي حمزة: ابن الناظم النحوي، مطبعة أسعد، بغداد، 1975، 262-263.

3) الخضري:ج1، 126.

4) نفسه: ج1، 207.

5) نفسه:ج1، 243.

- وفي باب (النائب عن الفاعل)، ردا على ما جاء في " الارتشاف " حول نيابة حرف الجر عن مجروره؛ (لم يذهب إلى ذلك أحد)، قال: " بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده، فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للفاعل في محل نصب "، والمختار مذهب البصريين [1].

- وفي باب (التنازع في العمل)، حول قول ابن عقيل: "ولا يجوز ترك الإضمار، لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر[2]، فلا تقول: "يسن ويسيء ابناك" وإنما تقول "يحسنان ويسيء ابناك"، فيثنى أحد الفعلين ناظراً إلى الفاعل المثنى، قال الخضري: "عند البصريين، واعتراض الكوفيين بلزوم الإضمار قبل الذكر مردود.."[3]. أي أن الفاعل ملتزم الذكر عند البصريين لا الكوفيين.

- وفي باب (حروف الجر)، أخذ بهذا المصطلح حين قال: " سميت بذلك لأنها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تضيفها وتوصلها إليها، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة [4]، فهو يؤيد البصريين في التسمية الأولى وإن ذكر ما سماها به الكوفيون.

- وفي باب (إعمال المصدر)؛ يقول عن المصدر إنه الأصل وهو قول البصريين[5]، فهو يؤيدهم دون إشارة إليهم، ويعترض على من قال إن عمل المصدر لشبهه بالفعل: " بل لأنه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لأنه أصل الكل" [6].

- وفي باب (التأنيث)؛ ظهر ميله واختياره لمذهب البصريين في الكلمات الممدودة مثل حمراء، بأن علامة التأنيث " هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لأنها هي تمد، ويحمل على مذهب البصريين لأنه المختار"[7] ومع ذلك يؤيد الكوفيين في مواضع أخرى.

---

1) الخضري: ج1، 385.

2) نفسه:ج1، 416.

3) نفسه: ج1، 513.

4) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 28، ج1، 217..

5) الخضري: ج2، 48.

6) نفسه: ج2، 334.

7) نفسه: ج2، 168.

2- ما أيد فيه الكوفيين:

- في باب (العلم)، تعقيبا على قول ابن عقيل بجواز إتباع اللقب للاسم إذا كانا منفـردين وهـو رأي الكوفيين، قال: " وهذا هو الحق لعدم حواجه للتأويل، فجوازه أولى[1]، ويعني هنا بحواجـه حاجته.

- وفي باب (الفاعل)، حول استخدام التاء مع الجمع غير المذكر السالم، أيد قول الكوفيين فـي قوله " ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا، بل لآحاده، هذا مذهب الكوفيين، وذهب البصـريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث..... ورد عليهم "[2].

- وفي باب (التنازع في العمل)، حول العاملين إذا أعمل أحدهما وأهمل الآخر أي بالضمير عنه مطلقا بناء على شرح ابن عقيل لما قاله ابن مالك، فوجب إضماره لأنه عمدة لا يحـذف، فـرد الخضري على ذلك بقوله: " ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسـلامته مـن الفصـل والإضمار قبل الذكر"[3].

- وفي باب (مالا ينصرف)، حول منع المنصرف من الصرف للضرورة، وقول ابـن عقيـل: "فأجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين " قال الخضري: أجازه الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره، ويؤيده أنه لم يسمع في غير علـم" [4]، غير أنه كان يرجح آراء البصريين على الكوفيين في كثير من القضايا النحوية نحو:

- باب (النكرة والمعرفة)، حول صيغة التعجب أهي اسم أم فعل؟، قال: " هم الكوفيون لقولهم إن صيغة التعجب اسم، والأصح فعليتها فتلازمها النون كما عند البصريين" [5].

- وباب (المفعول له)، في شرحه لقول ابن عقيل عن المفعول لأجله: " وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة " وسماها، فقال الخضري: " أي بالفعل قبله على تقـدير حـرف

---

1) الخضري: ج1، 135.
2) نفسه: ج1، 371.
3) نفسه: ج1، 419.
4) نفسه: ج2، 249.
5) نفسه: ج1، 146.

العلّة، فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين "، ولا للفعل المذكور لملاقاته له في المعنى، كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون[1].

- وباب (الاستثناء)، عن حاش وحشا، قال الخضري: " والصحيح أنهـا اسـم لا فعـل خلافـا للكوفيين[2].وأكثر ما كان يعتمد من آراء البصريين على رأي سيبويه نفسه نحو ماجاء في بـاب (المعرب والمبني)، حول حذف حروف العلّة في الجزم، قال الخضري: " لكن التحقيق مـذهب سيبويه أنه إنما يحذف الحركة المقدرة، ويحذف الحرف عنده لابه فرقا بين المجزوم وغيره"[3]، وذلك في رده على من قال إنها تحذف لضعفها بالسكون، فسلّط الجازم عليها لكونـه لـم يجـد غيرها.

- وباب (العلم)، في تعقيبه على قول ابن عقيل: " وحكم علَم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدا بعينه " قال: " والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علَـم الجـنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له أو شرط وأردف قائلا: " قيل هو الصحيح"[4].

- في باب (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)، حول اختلاف الناس في انتصاب الظـرف عنـد دخول: (دخل) و(سكن) و(ذهب) مع البيت والدار والشام على التوالي)، وقول ابن عقيل: " فقيل هي منصوبة على الظرفيه شذوذا"، قال الخضري: " قيل هـو مـذهب سـيبويه والمحققـين، وصححه ابن الحاجب "[5].

- وفي باب (الإضافة)؛ قال الخضري: " وظاهر مذهب سيبويه تَعين النصب في نحو الرجـل أنت الضاربه، وإن عاد الضمير لما فيه (أل) ولينظر الفرق بينه وبين: الـود أنـتِ المسـتحقةُ

---

1) الخضري: ج1، 440.

2) نفسه: ج1، 480.

3) نفسه:ج1، 105.

4) نفسه: 1، 139.

5) نفسه: ج1، 449.

صفَوه، فإن هذا أولى منها لقربه من المضاف " وكان الخضري قد تابع ابن عقيل في شرحه عن امتناع الإضافة ووجوب النصب[1].

- وفي باب (أبنية المصادر)، حول مصادر غير الثلاثي، وقول ابن عقيل: " فإن كان معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث غالبا، نحو أقام إقامة والأصل إقواما..."، وقال الخضري: " والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الألف الزائدة فوزنها أفعلة"[2].

- وفي باب (نعم وبئس وما جرى مجراهما)، في قول ابن عقيل: " والجملة قبله خبر عنه، وذلك عن المخصوص بالمدح أو الذم، وإعرابه المشهور، وأنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، فقال الخضري: " هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح"[3].

- وفي باب (التوكيد)، في تعقيبه على قول ابن عقيل حول استعمال (عامة) للتوكيد: لأن أكثر النحويين لم يذكرها "، قال الخضري: " فيه أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا (جميع) لم يذكره الجمهور ولم ينبه عليه"[4].

- وفي باب (البدل)، قال الخضري: " وبدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه: ك: إن تطعم زيدا تكسه جبة يشكرك"[5].

- وفي باب (الترخيم)؛ في حديثه عن ترخيم الضرورة، قال: " فأجازه سيبويه، ويشهد للجواز."[6]. وأتى بتأييد ذلك من الشعر، وفيه: (أُماما) يريد أمامة.

---

1) الخضري: ج2، 10.
2) نفسه: ج2، 74.
3) نفسه: ج2، 103.
4) نفسه: ج2، 133.
5) نفسه: ج2، 165.
6) نفسه: ج2، 202.

- وفي باب (التصغير)، حول تصغير إبراهيم وإسماعيل [1] قال: "وقياسه عند سيبويه بـريهم وسميعِل بحذف الزوائد فقط" وجاء بمذهب المبرد ثم قال: " والصحيح مذهب سـيبويه لأنـه المسموع"[2].

- وفي باب (النسب)؛ في قول ابن عقيل بالنسبة إلى امرىء القيس: " امرئي " قال الخضـري: ويقال مرئي بفتح الميم (و)[3] الراء وحذف همزة الوصل هو المطـرد عنـد سـيبويه [4]لأنـه مسموع[5].

وليس معنى هذا أنه لم يقف مخالفا لسيبويه في مواضع، فكما كان يخـالف البصـريين مؤيـدا الكوفيين، كذلك وقف مخالفا لسيبويه من ذلك ماجاء في:

- باب (المفعول المطلق)، في النائب عن المفعول المطلق، وما اختاره المصنف لاطراده، قـال الخضري: " وأما مذهب سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظـه أي: فرحـت وجذلت جذلا فلا يطرد في نحو" حلفت يمينا، إذ لافعل له مع أن الأصـل عـدم التقـدير بـلا ضرورة ملجئة" [6]،قاله الخضري.

-وباب (مالا ينصرف)، حول قول الشارح عن حذام ورقاش إنهما لا ينصرفان للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل إنّما يقدر إذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل"[7].

---

1) وقد وردت هذه المسألة في كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، برقم 103، 223.

2) الخضري: ج2، 381.

3) بدون واو في النسختين.

4) سيبويه: الكتاب،ج3 /335.

5) نفسه: ج2، 393.

6) نفسه: ج1، 425.

7) الخضري: ج2، 247.

- وفي باب (النسب)؛ في تعقيبه على قول الشارح: " لم يحذف شيء منهما، فتقول في عقيـل: عقيلي، وفي عقيل: عقيلي "، قال الخضري: " أي قياسا عند سيبويه[1]، بل يقتصر على مـاورد وقاسه المبرد[2] لكثرته كثقفي وقُرشي وهذلي في: ثقيف وقريش وهذيل"[3].

ومن المثالين الأخيرين نجده قد وافق المبرد في كليهما، وقد خالفه في مسائل منها:

- في باب (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)، حول (حقاًّ) التي جعلها سيبويه والجمهـور ممـا ينوب عن ظرف الزمان، فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو: أحقـاً أنّـك ذاهب ؟ أي أفي حق ذهابك ؟ قال: " هذا مذهب سيبويه والجمهـور، وذهـب المبـرد وتبعـه المصنّف إلى أن (حقاً) مصدر بدل من اللفظ بفعله، وأن معمولها فاعله أي أحـقّ... ورده أبـو حيان"[4].

- وفي باب (الحال)، حول أقسام الحال، قال الخضري: " وادعى المبرد"، أن الحال لاتكـون مؤكدة بل هي مبينة أبدا، لأن الكلام لايخلو عند ذكرها من فائدة [5]، فأيد المصنّف والشارح في أنها مؤكدة، قائلا: " وهي التي يستفاد معناها بدونها "[6].

- وفي باب (التصريف)، مال إلى البصريين عدا سيبويه والمبرد ، وخالف الكوفيين فيما ذهبوا إليه حول أوزان الثلاثي المجرد، حين قال: " جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صـيغة المجهول أصل، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم، وهو الأظهـر فليس للثلاثي المجرد إلا ثلاثة أوزان أصول"[7]، وهي فَعل، وفَعِلَ، وفَعلَ.

---

1) سيبوية: الكتاب، ج3، 335.

2) المبرد: المقتضب، ج3، 133

3) الخضري: ج2، 391

4) نفسه: ج1، 452.

5) الخضري: ج1، 498-499.

6) نفسه: ج1، 498.

7) نفسه: ج2، 418.

الخضري والجمهور:

وقد أورد رأي الجمهور في مسائل كثيرة، هذا دليل سعة اطلاعـه، ورأيـت أن أذكـر بعض ما خالف فيه الجمهور، لأنه يدل على قدرته وبراعته، فمخالفتهم لا تأتي جزافا، والخوض فيها مركب صعب لا يجذّف فيه إلا بارع.

- في باب (التوكيد)، حول (جميع)، قال الخضري: " فجميع لم يذكره الجمهور ولم ينبه عليه[1].

وفي باب (الاستغاثه)، قال في جر المستغاث بلام مفتوحة في قول الشارح: " يا لَزيدٍ لِعمرو

ويجر المستغاث له بلام مكسورة قال: " ومذهب الجمهور أنها لام الجر وفتحـت... والصـحيح أنها أصليه [2]، فوقف إلى جانب الشارح مخالفا الجمهور".

- وفي فصل (لو)، حين ذكر ابن عقيل أن هناك من يقول عن (لو) بأنها حرف امتناع لامتناع"، قال الخضري: " أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور، وظاهرها فاسـد لاقتضائها كون الجواب ممتنعا في كل موضع، وليس كذلك لأن الشرط سبب وملزوم والجـواب مسبب ولازم[3].

الخضري وابن مالك:

وكما كان الخضري مع من سبق من النحويين، يؤيد ويخالف، ويدعم في كلتا الحالتين ما ارتآه بآراء نحويين آخرين أو يدلي برأيه الشخصي، فكذلك كان مع ابن مالك أسـاس حاشـيته، فهو يؤيده ويخالفه ويستدرك عليه، فلا محاباة في العلم عنده كما كان ذلك عند سالفه ابن عقيـل وتفصيل ذلك جاء على النحو الآتي:

من المواقف التي أيد فيها ابن مالك:

---

1) الخضري: ج2، 133.

2) نفسه: ج2، 188.

3) نفسه:ج2، 291-292.

- في باب (الابتداء)، حول قول المصنف إن ظرف الزمان لايقع خبرا عن الجثة، إلا إذا أفـاد نحو " الليلة الهلالُ"، والرطَب شهري ربيع، فقال الخضري، " ومذهب الناظم أن الأولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق"[(1)].

- وفي باب (الابتداء)، أيضا؛ ردا على قول ابن عقيل: وقد اختار المصنف هذه الطريقـة فـي غير هذا الكتاب "، وذلك حول جواز حذف الخبر وإثباته في " لولا زيد محسن إلي" قال: " وكذا الرماني وابن الشجري والشلوبين وهو الحق وشواهدها كفلق الصبح"[(2)].

- وفي باب (الفاعل)، قال بعد أن فسر قول الناظم: " أي ما انحصر بالاّ أو إنّما " بشرط ظهور القصر وهو لا يظهر في إنما فيتعين قصره على إلاّ إذا قدمت معه نون القصـر لا يظهـر إلا حينئذ فلا إبهام في المتن[(3)].

- وفي باب (النائب عن الفاعل)، حول مصطلح الناظم (النائب عن الفاعل)، قال الخضـري: " هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور: المفعول

الذي لم يسم فاعله، لأنّه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف"[(4)].

- وفي باب (المفعول المطلق)، حول بيت الألفية:

الرجز

تَوكيـ ـداً أو نَوعـ ـا يبـ ـين أو عـ ـدد كسِـ ـرتَ سـ ـيرتين سـ ـير ذي رشَـ ـد

وذلك بخصوص عجز البيت، قال الخضري: " ولايرد ذلك على المصنف لأن مـراده تمثيل النوعي بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائبا "، فهو هنا يجد مخرجا له ويدافع عنه، ثم أيد

---

1) الخضري: ج1، 210.

2) نفسه: ج1، 234.

3) نفسه: ج1، 375.

4) نفسه: ج1، 379.

المصنف في نائب المفعول المطلق حين اتبع مذهب المازني والسيرافي والمبرد، فقال: "واختاره المصنف لاطراده"(1).

- وفي باب (إعمال المصدر)، عن إعمال المصدر عمل الفعل وأن المصنف ذكر شرطين لذلك، قال الخضري: " وترك المصنف الشروط لإغناء ما ذكره عنها، إذ المضمر لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا"(2)... وأكمل ذلك.

ب- ومما خالف فيه الناظم:

هناك مخالفات مباشرة وأخرى استدراك عليه، ومن مخالفاته المباشرة:

- في باب (المعرب والمبني)، بخصوص ما تقدر فيه الحركات، خالف المصنف حول المضاف لياء المتكلم وتقدير الحركة عليه، فقال: " والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جره خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الإعراب"(3)، فحركة المناسبة سبقت الإعراب فتقدر الحركة عليها.

- وفي باب (الموصول) حول الاختلاف في (ال) القرشي والأفضل ومع الفعل (التُرضى)، حيث أورد ذلك ابن عقيل شرحا لكلام المصنف، فقال الخضري: " واختلف فيها فمن نظر إلى رفعها الظاهر كالفعل جعلها الأصح، لعدم تأويلها بالفعل كأفعل التفضيل"(4).

- وفي باب (الابتداء)، خالفه من خلال ظاهر نظمه حول المتعلّق بمحذوف عن الخبر، فقال الخضري: " أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم، وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله(5).

---

1) الخضري: ج1، 424-425.

2) نفسه:ج2، 51.

3) نفسه: ج1، 105.

4) نفسه: ج1، 167.

5) نفسه: ج1، 207.

- وفي الباب نفسه (الابتداء)، خالف الناظم فقال حول امتناع الفاء في جـواب الشـرط،امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط، وكذا لو كانت الصفة، أو الصفة غير ما ذكر كالـذي أبـوه محسـن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافا للمصنف(1).

- وفي باب (الإضافة)، في الكلام عن (مع) وتسكين العين عند سيبويه واعتراض آخرين، وقول ابن عقيل حسب قول المصنف في الألفية، أن الذي ينصبها على الظرفيه يبقـي فتحهـا والـذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين"، قال الخضري: "ظاهره أن كـلام المصـنف علـى التوزيع والأقرب فيه أن الوجهين للساكنة فالفتح طلبا للخفة، والكسر على أصل التخاص"، وعلّل الخضري بقوله: " وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكوت المتصل إلاّ في السـاكنة ولأن فـتح الإعراب في قوله: مع مع " (2).

في باب (جمع التكسير)، حول بيت الألفية:

الرجز

فُعَـــلٌ لِنحـــو أَحمـــرٍ وحمـــرا　　　وفِعلَـــةٌ جمعـــا بنَقـــلٍ يـــدرى

وفُعلٌ من أمثلة جمع الكثرة وفعِلة من أمثلة جمع القلّة، قال الخضري: " والأولى تقـديم عجز البيت على صدره لتتوالى جموع القِلة "(3)، وذلك لأن صدر البيت من أمثلة جمع الكثرة، والبيت الذي يليه يتحدث عن أمثلة أخرى لجمع الكثرة، فالفصل بين أمثلة جمع الكثرة بمثال على جمع القلة يمنع التوالي ولم ينبه ابن عقيل على هذا الذي تنبه له الخضري.

- وفي باب (الوقف)، خالف الخضري الناظم في استعماله كلمة (الوقف)، فقال: "المراد بالوقف هنا البناء في فعل الأمر ولو عبر به لكان أولى"، وذلك في قول الناظم(4):

---

1) الخضري: ج1، 225.

2) نفسه: ج2، 32.

3) نفسه: ج2، 356.

4) نفسه: ج2، 404.

الرجز

وقِفْ بِهـا السـكتِ علـى الفِعْـل المعـلْ   بِحـذفِ آخِـرٍ كـأعطِ مـن سـألْ

أما استدراكاته على المصنف:

- فنجده في باب (المفعول المطلق) يقول بشأن حذف عامل المصدر وجوبا حيث ذكـر منهـا المصنف وقوع المصدر بدلا من فعله: "فالآتي طلبا نوعان:طلبي وخبـري.... والخبـري إمـا مسموع ولم يتعرض له المصنف"[1]، مثل "أفعلُ وكرامة".

- وفي باب (الإضافة) عندما أشار الناظم إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازا فيـه الإعـراب والبناء، قال الخضري: قيده في الكافية بما إذا لم يكن مثنى"[2].

- وفي باب (المصدر)، حول عمل المصدر عمل الفعل عندما يكون مقدرا بأن والفعـل أو بمـا والفعل، قال الخضري: " في التسهيل أن ذلك غالب لاشرط..."[3].

- وفي باب (النعت) استدرك على المصنف، حين قال: " كثيرا"، حول النعت بالمصدر، قائلا: " ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا"[4].

- وفي باب (النداء)، بالنسبة لجواز الوجهين في المنادى المفرد، قال الخضري: " ذكـر سـتة شروط أفادها المتن بالمثال، وسيأتي محترزها وبقي سابع، وثامن"[5].

- وفي باب (إعراب الفعل)، حول وجوب إضمار (أن) بعد نواصب الفعـل المضـارع، ذكـر المصنف خمسة واستدرك عليه الخضري فقال: " ويزاد كي التعليلية، فإن المصنف لم يـذكرها،

---

1) الخضري، 432.
2) نفسه: ج2، 21.
3) نفسه:ج2، 49.
4) نفسه: ج2، 125.
5) نفسه:ج2، 173.

والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين، ويزاد أيضا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فإنه بأن مضمرة وجوبا"[1].

- وفي باب (جمع التكسير)، حول رأي المصنف بشيوع مجيء (فِعال) جمعا لوصف على (فَعلان) أو على (فَعلانه) أو على (فَعلى)، فعلق الخضري على ذلك بقوله "أي كثر فِعال"، وليس مطردا فيه كما صرح في شرح الكافية"[2].

- وفي باب (الإدغام)، قال الخضري: " اعلم أن شروط وجوب الإدغام أحد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها...وترك عدم التصدر فذكره الشارح..."[3]، وكان ابن عقيل قد ذكر امتناع الإدغام عند التصدر، حيث قال: "فلا إدغام كددن"[4].

الخضري وابن عقيل

وكما كان الخضري مع ابن مالك مؤيدا ومخالفا ومستدركا كان مع ابن عقيل، ونبدأ ببعض موافقاته لآراء ابن عقيل:

- في باب (كان وأخواتها)، بخصوص مثال الشارح حول وجوب تقديم أخبار الأفعال

الناقصة على الاسم، فقال عن مثال ابن عقيل على ذلك، كان في الدار صاحبها: " تمثيل صحيح.." [5]، وأتبع ذلك بالتعليل، هذا وقد أيد الخضري ابن عقيل في أمثلته كثيرا[6].

- وفي باب (كم وكأي وكذا)، حين فضل الشارح وجوب نصب مميز كم الخبرية إن لم يدخل عليها حرف جر، فقال: " هذا التفضيل هو المختار...."[7].

---

1) الخضري: ج2، 272.

2) نفسه، 362.

3) نفسه:ج2، 475.

4) ابن عقيل: الشرح، ج4، 249.

5) الخضري:ج1، 248.

6) ينظر:نفسه:ج2، 76، 111،127، 392.

7) نفسه: ج2، 322.

- وفي باب (التأنيث)، في قول الشارح عن معنى كلمة (روغاء): فرس أو ناقـة روغـاء، أي حديدة القِياد ولا يوصف به المذكر منهما، فقال: "والروغاء من النّوق حديـدة القِيـاد، وكـذلك الفرس ولا يوصف به المذكر وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه"[1]، وقد أورد الخضري عن الصحاح أنها في باب العين المهملة تتكون روعاء.

- وفي باب (النسب)، وافق الخضري ابن عقيل في شرح أبيات الألفية الخاصة بالنسـب بغيـر ترتيب بقوله، فلم يرتب في شرح الأبيات مراعاة لسهولة العبارة"[2].

أما ما خالف فيه الخضري ابن عقيل فمنه:

- في باب (الكلام وما يتألف منه)، بالنسبة لمثال الناظم (استقم)، قال الخضري: "فالأولى جعـل المثال تتميما من حيث إغناؤه عنهما، لا كما قال الشارح وإن كان تمثيلا من جهة الإيضـاح"[3]، وكان الشارح قد قال عن قول المصنف (استقم) إنه كلام مركب من فعل أمر وفاعـل مسـتتر، والتقدير استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول "فائدة يحسن السكوت عليها، فكأنه قال: "الكلام هو اللفظ المقيد فائدة كفائدة استقم"[4].

- وفي باب (النكرة والمعرفة)، في بيت الألفية:

الرجز

فَمـــا لِـــذِي غَيبـــةٍ أو حضـــور كأنـــتَ وهـــو – ســـم بِالضـــمير

1) الخضري: ج2، 383.
2) نفسه: ج2، 387.
3) نفسه: ج1، 29-30.
4) نفسه: ج1، 29.

قال ابن عقيل: يشير إلى أن الضمير، مادل على غيبة كهو، أو حضور"، ولم يعلّق على ذلك، فخالفه الخضري بقوله: " والأصح أنها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضـور فاستعمالها في كل منهما حقيقة"[1].

- وفي باب (الموصول)، في قول ابن عقيل: " وأما (ذات) فالفصيح فيها أن تكون مبنية علـى الضم رفعا ونصبا وجرا، مثل (ذوات)، ومنهم من يعربها إعراب مسلمات فيرفعهـا بالضـمة، وينصبها ويجرها بالكسرة "، قال الخضري: " صريحه أن هذا لذات المفـردة.... وأمـا عـود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده، نعم يوهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلا، ولـيس كذلك[2].

- وفي باب (الابتداء)، في قول ابن عقيل عن ظرف الزمان "ولا يقـع خبـرا عـن الجثـة"، اعترض الخضري بقوله (عن جثة): "هي الجسم قاعدا، والقامة الجسم قائما فكان الأولى (عـن جسم) ليعمهما"[3].

- في باب (لا التي لنفي الجنس)، جاء شاهد ابن عقيل:

السريع

لا نَسـ ـ ـ ـب اليـ ـ ـ ـوم ولا خُلـ ـ ـ ـةً اتّسـ ــع الخَـ ــرقُ علـ ــى الراقِـ ــع

قال الخضري: "يروى (اتسع الفَتْقُ على الراتق)، وهو بمعناه قيل: وهـذا هـو الصـواب لأن القافية قافْية"[4] ولم يذكر إثباتا لهذا.

- وفي باب (حروف الجر)، في قول الشارح عند دخول (مِن) على (على وعن) فتكونان اسمين فعلى بمعنى فوق وعن بمعنى جانب، قال الخضري: ظاهره قصر اسميتها على ذلـك وليسـت كذلك، فإن قولك: زيد على السطح وسرت عن البلد، يحتمل الحرفية والاسمية فإذا دخلت (مِـن)

1) الخضري ، ج1، 109-110.
2) نفسه: ج1، 160.
3) نفسه: ج1، 210.
4) نفسه: ج1، 324.

تعينا للاسمية وكذا غير (مِن) فإن عن جرت بعلى نادرا،ولذا جعل المتن دخولها شاهدا للاسمية لاضابطا فكان الأولى للشارح موافقته"[1].

- وفي باب (أفعل التفضيل)، اعترض على الشارح مجاراتـه المصـنف حـول تقـديم مـن ومجرورها ومثاله: (ممن أنت خير)، فقال ابن عقيل بوجوب تقديم مِن ومجرورها علـى أفعـل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، وجاراه عليه الشارح، وعلّل ذلك بقوله: لأن صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لامطلقا ويلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو (خيـر) والمعمول وهو (ممن) بأجنبي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر، فلو قال الشارح، أنت ممـن خير، لكان حسنا، وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة"[2].

- وفي باب (البدل)، علّق على قول الشارح تبعا للمصنف في تسمية البـدل فقـال: " أي عنـد البصريين، أما الكوفيين فقيل يسمونه ترجمة وتبيينا وقيل تكريـرا "[3]، فكأنـه يـتهم الشـارح بالانحياز حين يذكر تسمية البصريين فقط.

- وفي باب (نونا التوكيد)، اعترض الخضري على الشارح اتباعه المصنف في التسوية بـين المذكورات في قلة دخول النون على الفعل المضارع الواقع بعد ما الزائدة التي لا تصـحب إن، بقوله: " وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعد (ما) بل ظـاهر كلامـه اطراده"[4]، ولم يذكر اسم الكتاب.

- وفي باب (ما لاينصرف)، في قول الشارح "وزعم بعضهم"، حول الممنوعات من الصـرف من الأعداد نحو (سداس ومسدس) فقال الخضري: "هو الصحيح كما قاله أبو حيان ونقله عـن جمع من أهل اللغة"[5].

---

1) الخضري: ج1، 531.
2) نفسه:ج2، 115-116.
3) نفسه: ج2، 159.
4) نفسه: ج2، 217.
5) نفسه: ج2، 231.

- وفي الباب نفسه حول الحديث عن العلّة الثانية لمنع الصرف وهي الجمع المتناهي، حيث قال الشارح: "وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو (مساجد ومصابيح)"، قال الخضري: " فيه قصور وحقه أن يقال:كل جمع فتح أوله، وكان ثالثه ألفا ليس عوضا وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن[1].

- وفيه أيضا حول حذف حرف الياء من كلمة (جواري) في حالتي الرفع والجر، قال الخضري: " ظاهر الشرح أن أصله جواري بلا تنوين بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال فتحذف الضمة، وفتحة الجر لثقلهما على الياء تخفيفا، ويعوض عنها التنوين، والأرجح تقديم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لأنه حال من أحوالها "[2].

- وفي باب (جمع التكسير)، حول قول الشارح: "ويجمع بشبهه: كلّ اسم رباعي، مزيد فيه، كجوهر وجواهر"، فقال: "رأى أن كلام الشارح يوهم فقال: إن المراد رباعي الأصول المزيد فيه وليس كذلك" [3].

- وفي باب (الأبدال)، حول وجوب تصحيح الواو إذا وقعت عينا في جمع التكسير ولم يقع بعدها ألف على وزن فِعلة نحو عود وعِودة، قال الخضري: "وظاهره أن تصحيحه مطرد، وليس كذلك بل هو شاذ"[4].

وهذا بعض ما استدركه الخضري على ابن عقيل:

- في باب (الكلام وما يتألف منه)؛ استدرك على الشارح في قوله عن تنوين الترنم أنه يلحق القوافي المطلقة بحرف علّة، فقال: "أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد."[5]. ،مثاله: العِتابن بدل العِتابا وأصابن بدل أصابا.

---

1) الخضري: ج2، 233.

2) نفسه: ج2، 234.

3) نفسه:ج2، 369.

4) نفسه: ج2، 448-449.

5) نفسه: ج1، 39.

- وفي باب (النكرة والمعرفة)، استدرك على الشارح في نسبته بيت شعر إلى الكافية، فقال:مثله في النكت أنه سهو، وإنما هو في الشافية"[1].

وفي باب (كان وأخواتها)، استدرك على الشارح والمصنف في شروط حذف نون كـان وهـي ستة، فقال: "ذكر المصنف الأولين والشارح الأخيرين وتركا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون ولا في حالة الوقف"[2] وقد دال على ذلك لاثبات ما رآه.

- وكذلك استدرك على الاثنين في باب (الفاعل)، فقال: "وسكت المصنف الشـارح عـن حكـم المثنى، وهو كالمفرد حقيقياً أو غيره"[3]، وذلك في دخول التاء على الفعل معه، بينما أشارا إلـى جمع المذكر السالم، في قوله تعالى: "ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ "[4].

-وفي باب (الابتداء)، استدرك على الشارح في جواز كون المبتدأ نكرة بشرط الإفادة وذلك في صور العطف، حيث ذكر الشارح النكرة المعطوفة على معرفة النكرة المعطوفة علـى وصـف والنكرة المعطوفة على موصوف وترك الرابعة، فقال": "فالصور أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان"[5].

- وفي باب (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، حول أحوال المعمول التي ذكر الشارح أنهـا سـتة، فقال الخضري: بقي ستة أخرى "وذكرها في الحاشية"[6].

- وفي باب (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)، حول بيت الألفية:

الرجز

واجعـل منـادى صـح إن يضـفْ لِيـا   كعبـدِ عبـدي عبـد عبـداً عبـدِيا

---

1) الخضري:ج1، 124.

2) نفسه:ج1، 261.

3) نفسه: ج1، 372.

4) يونس: 90.

5) الخضري: ج1، 216.

6) نفسه: ج2، 85.

قال الخضري: "ولم يرتبها المصنف لضيق النظم، وكان على الشارح بيانه"[1].

- في باب (نونا التوكيد)، عن لحوق نوني التوكيد للأفعال وأقسام ذلك، قال الخضري: "وبقـي من أقسامه التي يمثل لها الشارح الدعاء والترجي والأول داخل في الأمر والنهي والثاني لـم أر من ذكره"[2].

وفي باب (جمع التكسير)، مثل الشارح لأوزان الثلاثي وترك التمثيل لاثنين منها، فقال الخضري عن ذلك: وقد مثل الشارح جميعها إلا (فُعل) بضمتين كعنُق وأعناق، وبفتح فكسـر ككَتِف وأكتاف ويزاد عليها (فَعل) المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه أوهام."[3].

الخضري وابن النّاظم:

لايكاد الخضري يترك نحويا أو لغويا إلا أدخله في هذا الخضم، فهو يأخذ من ابن الناظم الذي شرح ألفية والده وكان أقرب الناس إليه ويرد عليه، وربمـا جمـع الاثنـين فيؤيـدهما أو يعارضهما أو يؤيد أحدهما، وهذه أهم الآراء النحوية التي أشار إلى ابن النـاظم فيهـا مؤيـدا ومعارضا، ونبدأ بما أخذ فيه برأيه أو ذكر صحته:

- في باب (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)، أشار إلى اتباع الشارح لابـن المصـنف حـول تعريف المبهم، بخصوص اسم الزمان الذي يقبل النصب على الظرفيه إذا كان مبهمـا، فقـال: "وإن شئت قلت المبهم ما لاتعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، وهو معنى قول الموضـح تبعا لابن المصنف: "ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماة أي صورة هي مسماة كمكـان لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه"[4].

- وفي باب (النعت)، حول تعريف الشارح للتابع وقوله "هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا"، قال: "أي الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير

---

1) الخضري: ج2، 183.

2) نفسه: ج2، 216.

3) نفسه: ج2، 354.

4) نفسه: ج1، 474.

خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض، فإنه مشارك في الإعـراب الحاصـل والمتجدد بالنسخ وليس تابعا"[1].

- وفي باب (الإدغام)، حول قول الشارح عن (تتجلى) بأنها مضارع لاتدخله همـزة الوصـل أصلا، فرد عليه الخضري: " والذي ذكره النحاة أن الفعل المفتتَح بتاءين إن كان ماضيا كتتبـع وتتابع جاز إدغامه واجتلاب همزة الوصل فيه، وفي مصدره دون مضارعه"[2]، يريـد أثاقـل واتابع، وكان قول الشارح تبعا لشرح الكافيه، فاستشهد الخضري بابن الناظم: "نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور"[3].

- وفي باب (إعمال المصدر)، وجد عذرا لابن الناظم في مخالفة ابن عقيل له حين قال: "وزعم ابن المصنف أن عطاء مصدر وأن همزته حذفت تخفيفا"[4]، فقال الخضري: "لم ينفرد به بل تبع والده في شرح التسهيل"[5].

وأما ما خالف فيه الخضري ابن الناظم:

- في باب (إن واخواتها)؛ حول قول ابن عقيل عن لام الابتداء وتأخيرها إلـى الخبـر، بـين الخضري ذلك بقوله: "أي بشرط تأخره عن الاسـم، وإن تقـدم معمولـه عليـه خلافـا لابـن المصنف"[6] وذكر شروطا أخرى مع أدلة تثبت صحة قوله[7].

- وفي باب (المفعول المطلق)، وافق الخضري ابن عقيل في مخالفته لابـن المصـنف حـول امتناع حذف عامل المؤكد عند المصنف، حيث قال ابن المصنف إن ذلك سهو منه، فكان قـول

---

1) الخضري: ج2، 119، وينظر: ابن الناظم: شرح الفية ابن مالك، 191.
2) نفسه: ج2، 478.
3) ابن الناظم، شرح الالفية، 351.
4) الخضري، ج2، 53، وينظر ابن الناظم:161.
5) نفسه، ج2، 53.
6) نفسه: ج1، 300.
7) ينظر:نفسه: ج 300، 1، وابن الناظم 65-66.

ابن عقيل (ليس بصحيح) وتأييد الخضري له بقوله عن ابن الناظم "وهي دعوى بلا دليل"[1]،وابن الناظم يقول:

بجواز الحذف في نحو: "أنت سيرا" ووجوبا في نحو: أنت سيرا سيرا"[2].

- وفي باب (الحال)، حول وقوع بعض الأسماء الجامدة حالا مثل(يداً، وأسدا) وقول ابن عقيل: "وصح وقوعهما حالا لظهور تأويلهما بمشتق" وأمثلته: "بعته يدا بيـد"، أي منـاجزة، أو علـى تشبيه، نحو "كر زيد أسدا"، أي مشبها الأسد، فخالف الخضري ابن الناظم عندما قـال: "يجـب تأويل الجميع"[3]، بقوله: "وفيه تكلّف"[4]، ويقصد المقروء وما اتصف بصفات البشر والمعـدود والمطور والمنوع والمصنوع والمتأصل، وجاء بأمثلة من القرآن والنثر ووصفها بـالتكلف، أي أنه أقحمها عنوة.

- وفي باب (الإضافة)، قال الخضري: " غلط ابن الناظم في إجرائه في أخوته أيضا"[5]، وذلـك عند الحديث عن المثنى في مثال:لبيك وأخواتها.

- وفي باب (إعراب الفعل)، أخذ برأي سيبويه في وجوب رفع الفعل ونصبه بعد الفاء في النفي إذا لم يكن النفي خالصا في مثال ابن عقيل:(ما أنت إلا تأتينا فتحدثَنا)، مخالفا في ذلك المصـنف وابنه، فقال الخضري: " خلافا للمصنف وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع، والنهي كالنفي فـي النقض وعدمه"[6]، واستشهد بشاهد سيبويه:

الطويل

ومـــا قـــام مِنّـــا قـــائم فـــي نَـــدِينا قَينْطِـــقُ إلاّ بـــالتّي هـــي أعْـــرفُ

1) الخضري: ج1، 429.

2) نفسه: ج1، 429، وينظر:ابن الناظم في شرح الألفية، 104.

3) نفسه: ج1، 484، وينظر ابن الناظم: 125.

4) نفسه:ج484،1.

5) نفسه: ج2، 17، وينظر:ابن الناظم، 151.

6) نفسه: ج2، 263-264، وينظر ابن الناظم، 267.

وجدير بالذكر أن الشاهد في الكتاب بالنصب:(فَيَنْطِقَ)[1]

أبو حيان النحوي في حاشية الخضري:

لم يأت ابن عقيل على ذكر أستاذه أبي حيان من قريب أو بعيد، ولكننا نجد الخضـري يـذكره كثيرا ويستشهد بآرائه، فمثلا:

- في باب (المعرب والمبني)، اختار رأي أبي حيان في إعراب الفعل المعتل، قائلا: "والمختـار وفاقا لأبي حيان أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو، وتغير صفتها لعلة تصـريفية لا يقتضـي تقديرها"[2].

- وفي باب (اسم الإشارة)، حول ما جاء في شرح ابن عقيل عند تقدم حرف التثنية (ها) علـى اسم الإشارة، لابد من الإتيان بالكاف وحدها دون اللام مثل (هذاك)، قال الخضري: "لكن يقـل جمعهما حتى في المثنى والجمع، اختاره أبو حيان وإن منعه المصنف فيهما"[3]، وأتى بمثال على تصغير (هؤلاء) فتكون هؤليائكن.

- وفي باب (التنازع في العمل)، استشهد برأي أبي حيان في النكت الحِسان [4]، حول الإضمار والحذف في "أظن و يظنانني إياه زيدا وعمرا أخوين" بإضمار إياه وحذفها جوازا عند الكـوفيين فقال: "شرط الحذف عندم مطابقة المحذوف للمثبت إفرادا وغيره وإلا امتنع"[5].

- وفي باب (الإضافة)، حول قول ابن عقيل: " ثم الإضافة تكون بمعنـى الـلام عنـد جميـع النحويين، قال الخضري: "فيه نظر فقد قال أبو حيان إن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلا وإلا لزم أن غلام زيد يساوي غلام ِلزيد،وليس كذلك فإن معنى المعرفة غير النكرة"[6]، وأبـدى

---

1) سيبوية: الكتاب، ج3، 32.
2) الخضري، ج1، 106، وينظر:النكت الحسان، 37.
3) نفسه: ج1، 144، وينظر النكت الحسان: 44.
4) نفسه: ج1، 421.
5) نفسه:ج2، 4، وينظر النكت الحِسان: 117.
6) نفسه:ج2، 4.

الخضري رأيه فقال: " وأجيب بأن قولنا غلام لزيد ليس تفسيرا مطابقيا من كل وجه بل لبيـان الملك أو الاختصاص فقط[1]. ويقصد بمطابقيا مطابقا.

- وفي باب (الإضافة) أيضا، حول (مع) وقول الخليل أن فتحتها إعراب، أورد قول المصنف: " معا فأصله (معى) فُعل به كفتى، وإعرابه مقدر على الألف المحذوفة، ومذهب الخليل أن فتحتـه إعراب وليس مقصورا واختاره أبو حيان.."[2].

- وفي باب (ما لا ينصرف)، وهو في النكت باب (غير المنصرف)، حول قـول الشـارح،: "وزعم بعضهم أنه سمع أيضا في ستة وسبعة وثمانية وتسعة نحو سداس ومسدس، قـال: "هـو الصحيح كما قاله أبو حيان، ونقله عن جمع من أهل اللغة"[3].

وقد خالف أبا حيان رغم اعتداده كثيرا بآرائه كما رأينا، وذلك في باب (إن واخواتهـا)، حـول كسر همزة إن بعد حيث[4]، فقال: "أي (حيث وإذٍ) لوجوب إضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لأبي حيان كما جاز بعد إذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل، وعلـى قـول الكسائي بجواز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح [5]، وكان هذا حين استدرك الشارح على المصنف قائلا: " هذا ما ذكره المصنف وأنه نَقَص مواضع يجب كسر إن فيها"[6] وذكر ثلاثـة منها، فالشارح يؤيد ما ذهب إليه أبو حيان ولكن دون ذكر له.

الخضري وابن هشام:

عاصر الشارح ابن هشام، ولكن لم يأخذ أحدهما عن الآخر، ولم نسمع بالتقائهما، ولكننا نجد أن الخضري قد أشار إلى ابن هشام من خلال كتبه على الألفية وغيرها خلال حاشيته ومن ذلك:

---

1) الخضري: ج2، 4.

2) نفسه: ج2، 31، وينظر النكت: 117.

3) نفسه: ج2، 231، وينظر النكت، 154.

4) نفسه: ج1، 295، وأسقطت (حيث) اختصارا فقال (أي وإذٍ) أي هي وإذٍ.

5) نفسه: ج1، 295.

6) نفسه: ج1، 295.

- في باب (الحال)، أخذ بقول ابن هشام، وترك ما قاله الناظم وابنه حول قولـه تعـالى: "فيهـا يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا"[1]، حيث قال الناظم وابنه أن (أمرا) حال من (أمـر) الأول لتخصيصه بالوصف(بحكيم)، فقال: " والأولى كما قاله ابن هشام أنه حال من كل أو من الضمير في حكيم[2].

- وفي باب (الإضافة)، استشهد بما جاء في شذور الذهب لابن هشام حول بناء ما يضاف إلـى الجملة من الأسماء قائلا، "عد في الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لاغيـر إلا أنه جعله نوعين فقط، أحدهما للزمان المبهم المضاف للجملة، والثاني الاسم المبهم زمنـا أو غيره المضاف لمبني، لذلك فعلم أنه لايجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سماعا لأنه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور، وغيره فيما بني على الفتح لا غير[3].

- وفي باب (العطف)، حول قول الشارح: " كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جـاز أن يكـون بدلا نحو: ضربت أبا عبد ا زيدا، واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتعين فيهما كون التـابع عطف بيان"[4]، قال الخضري: "ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون البيان بما لايستغني عن التركيب أولا يصح حلوله محلّ الأول"[5].

وفي باب (التنازع في العمل)، أخذ بقول ابن هشام في امتناع التنازع في المتوسط قائلا: "وكذا يمتنع التنازع في المتوسط كضربت زيدا وأكرمت، فزيدا معمول الأول، وحذف معمول الثـاني كما قاله ابن هشام"[6].

الخضري والزمخشري:

أشار الخضري كثيرا إلى الزمخشري خلال حاشيته ومن ذلك:

---

1) الدخان: 4-5.

2) الخضري: ج1، 488، وينظر:ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، 323-314.

3) نفسه: ج2، 21، وينظر: ابن هشام: شذور الذهب، 78-81.

4) نفسه: ج2، 140

5) نفسه: ج2، 140، وينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، 34.

6) نفسه: ج1، 415، وينظر: ابن هشام:أوضح المسالك، ج2، 192.

- في باب (التنازع في العمل)، أورد الشارح معنى التنازع بقوله: "التنازع عبارة عـن توجـه عاملين إلى معمول واحد نحو: (ضربت وأكرمت زيدا) فكل واحد من (ضربت وأكرمت) يطلب زيدا بالمفعولية "...، ومن خلال بيت الألفية:

الرجز

إن عــاملان اقتضــيا فــي اســمٍ عمــلْ   قبــلُ فِللْواحِــدِ مِنهمــا العمــلْ

رأى ابن عقيل أن قوله(قبلُ) معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول، ومقتضى ذلك أنـه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع، فكان رد الخضري: " وهو ممتنع إلا في نحو "أفلم يسيروا"[1]، عند الزمخشري حيث قدر فيه تأخير الهمزة، لا أنها داخله على محـذوف أي (أقعدوا فلم يسيروا) كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه"[2].

- وفي باب (البدل)، استشهد بقول الزمخشري، حول تفسير (نية الطرح) في (بـدل الغلـط)، قائلا: "وقال الزمخشري معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له"[3].

ومما خالف فيه الزمخشري:

- في باب (النعت)، في وجوب وجود ضمير يربط الجملة الواقعه صفة بالموصوف فـي قـول الناظم:

الرجز

ونَعتــــوا بجملــــةٍ منَكــــرا   فأُعطِيــتْ مــا أُعطيتْــه خَبــرا

قال الخضري: "أي فهي كالخبر في أصل الربط وإن لم يتعين فيه الضمير حينئذ، ولـذا لا تربط بالواو خلافا للزمخشري"[4].

---

1) يوسف 109.

2) الخضري: ج1، 415، وينظر: الزمخشري: المفصل، 20.

3) نفسه:ج2، 160، وينظر: الزمخشري: المفصل، 121.

4) الخضري: ج2، 123--124، وينظر:الزمخشري: المفصل 116.

- وفي باب (التوكيد)، أيد المصنّف في التأكيد بكلا للمثنى المذكر وبكلتا للمثنى المؤنث حسب شرح ابن عقيل لقول المصنف في بيت الألفية:

الرجز

وكُلاّ اذكُر في الشّمول، وكِلا كِلتا،جميعا بالضمير موصلا

ولابد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد، قال الخضري: "بالضمير موصلا فلا يكتفي بنيتها خلافا للزمخشري"(1)، واستشهد بالقرآن الكريم، وبقراءات شاذّة.

- وفي باب (إعراب الفعل)، خالف الزمخشري حول (لن) ونفيها للمستقبل قائلا عنها: "هو حرف ينفي المضارع وينصبه، ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل، ولا يفيد تأبيد النفي خلافا للزمخشري في أُنموذجه"(2).

من خلال ما تقدم أجد أن الخضري لم يحد كثيرا عن طريقه ابن عقيل في حاشيته على شرحه، فحين انتقد رأيا من الآراء أو أيده استخدم ألفاظ التفضيل والمقارنة التي تكاد توافق سالفه وما اختار، فقد وافقه في " الأفصح والأشهر والأصح والأرجح والأولى والأعدل والأجود"، وإن زاد "الأحسن والأوجه والأقيس والأظهر والأقرب".

وفي ألفاظ الجزم وافقه في" المشهور والصحيح والمختار والراجح والحقّ والصواب" وزاد عليه: "الأصل والغالب والتحقيق والمناسب"، ولم يذكر كلمة "الفصيح" التي استعملها ابن عقيل، أما ألفاظ التغليب فنجدها عند ابن عقيل أكثر: "أكثر، كثيرا جدا، الكثير، غالبا، كثير، المطرد، القياس، يجب"، بينما ذكر منها الخضري "الأكثر والكثير والقياس" فقط. وبالنسبة لألفاظ التقليل كذلك لم يوافق الخضري ابن عقيل إلا في كلمة "قليل"، بينما كانت ألفاظ ابن عقيل: "قليل جدا وقليل وندر وشذّ ويجوز في الضرورة ويجوز ويحفظ ولا يقاس عليه وغير مطرد".

---

1) الخضري: ج2، 132، وينظر: الزمخشري: المفصل 112-113.

2) نفسه: ج2، 251، وينظر: الزمخشري:المفصل، 307.

أما في ألفاظ الرفض والمخالفة الصريحة، فوافقه في: "غير سديد، وليس كذلك" وزاد عليه: "غير صحيح وليس بجيد وضعيف ولايجوز ولا يصلح ويرد ولا يتأتى "بينما تفرد ابن عقيل في لفظ (فاسد)، وعليه فإن مصطلحات الأحكام التي اتبعاها كانت متقاربة، وكأن الأخير حذا حذو الأول، وبخصوص الحجج والتدليل نجد أن حجج الخضري حاضرة، فقلّ أن نجد مسالة إلاّ وقد جاء لها بدليل سواء في ردها أو الأخذ بها، وأدلته كانت من القرآن أو الشعر أو آراء النحويين واللغويين المعروفين، وإن كان في بعض المسائل يبدي رأيه الشخصي دون توثيق ومن ذلك:

- في باب (الموصول) في تناوله، (أل) الداخلة على الصفة المشبهة (الكحِل)، قال: "فلذا اتفق على أن (أل) فيه معرفة، واختِلف فيها، فمن نظر إلى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف، ومن نظر إلى كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الأصح، لعدم تأويلها بالفعل كأفعل التفضيل"، ومن هنا نرى أنه أدلى برأيه دون توثيق وبإيجاز.

- وفي باب (كان وأخواتها)، علّق على قول ابن عقيل: "جازت المسألة"[(1)] بقوله: "أي باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو: "وأنفسهم كانوا يظلمون" [(2)]، وهنا أيد ذلك بالقرآن الكريم.

- وفي باب (إعمال اسم الفاعل)، عند الحديث عما يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة، وقول ابن عقيل، "والنصب على إضمار فعل وهو الصحيح"، قال الخضري: "أي عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه إذ الوصف لاينصب إلاّ إذا كان منَونا، أو بأل أو مضافا إلى أحد مفاعليه وضارب ليس كذلك"[(3)]، وهنا احتج لابن عقيل ببيان السبب.

- وفي باب (الترخيم)، حول ترخيم الضرورة، قال فأجازه سيبويه، ومنعه المبرد، ويشهد للجواز قوله:

---

1) الخضري: ج1، 254.

2) الأعراف: 177.

3) الخضري: ج2، 65.

الوافر

ألا أضحتْ حِبالُكُم رِماما وأضحتْ مِنكَ شاسعةً أُماما

فرخّم أُمامة، بحذف التاء وأبقى ماقبلها على فتحه"[1]

وهنا أتبع تأييده لسيبويه في الجواز بشعر.

- وفي باب (التأنيث)، حول فهمه لظاهر المتن بالنسبة لعلامة التأنيث في نحو: حمراء، جاء بأقوال عديدة، ثم أجاب: "علامة التأنيث في نحو:حمراء، هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لأنها هي تمد مع أن هذا لم يقله أحد بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها، والألف فيها زائدة، وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الألف قبلها "، ويجاب بأن الإضافة في ذات مد لأدنى ملابسه، والمراد أنّها مصاحبة، وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين، ويحمل على مذهب البصريين لأنه المختار، والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكلّ على جزئه فيجري على مذهب الأخفش، غاية الأمر أنه أطلق الألف على مجموعهما"[2]، من هنا يظهر الاختلاف حول علامة تأنيث الأسماء الممدودة المؤنثة.

وبعد هذا أخلص إلى القول أن الخضري يكاد يتبع سالفه في مذهبه قبولا ورفضا إلاّ أن اهتمامه بإيراد الحجج والأدلة كان أكثر، وكان ابن عقيل عندما يتبع مذهبا يكون عن دراية ووثوق، غير أنه لما تكاثرت الآراء، وجدنا أن الخضري أخذ يسوق الأدلة وينافح عما اتبع بالبراهين المنّوعة، أو يرفض ما لم يقتنع به ببراهين كذلك.

فالخضري يتحرى الصحيح وينشده فيما ذهب إليه أو أعرض عنه، فلم يكن مع البصريين دائما ولا ضد الكوفيين مطلقا، ولم يكن مع سيبويه في كل ما ذهب إليه، وإن أيده في أكثره فهو يتبع الصواب ما استطاع.

---

1) الخضري: ج2، 202.

2) نفسه: ج2، 334.

بقي أن أقول أن هذه هي طريقة المحققين، فرغم إجلاله واعترافـه بفضـل الأولـين والآخرين، لم يحاول محاباة أحد، جاريا وراء الأفضل، وأجد أنه قد استوعب مـا سـبقه مـن مذاهب جماعية أو فردية، وكان زمانه زمن تحقيق لا انحياز،وقد أثبت سعة معرفته واطلاعـه، هذا يظهر من خلال إيراده آراء النحويين واللغويين المتقدمين والمتأخرين، فرق عنده في ذلـك، وكما كان ابن مالك أستاذا لابن عقيل مع عدم مشاهدته والاجتماع به، فقد كانا أستاذين عظيمين للخضري، وكما كان الأول نجيبا يتحرى الدقة والموضوعية قدر المستطاع، فقد كانـا نجيبـين يتحريان أصح الآراء وأشهرها.

الفصل الرابع

المنهج النحوي

الفصل الرابع

المنهج[1] النحوي

القسم الأول: المنهج النّحوي عند ابن عقيل

وهو ما سلكه ابن عقيل في تناوله لما تضمنه متن الألفية من قواعد في النحو والصرف سواء من ناحية الظاهر أو المضمون، وكيفية تفاعله مع هذا المتن من شرح وتوضـيح، ومـا استعان به من شواهد قرآنية، وأحاديث شريفة وأشعار العرب ونثرهم ولغاتهم.

وعليه فللإحاطة بمنهج ابن عقيل لابد من الحديث عن أساسين مهمين هما: المضـمون أو المحتوى، و الشكل أو الظاهر.

1. المضمون:

للبحث في مضمون شرح ابن عقيل لا بد من معرفة الموضوعات التي تطرق إليهـا وكيفية شرحه لها، وقيمة شواهده التي جنّدها للدلالة على ما يثبته أو ينفيه ولغات العـرب التي عول عليها.

أما الموضوعات التي بحثها فقد بلغت خمسة وسبعين موضوعا، كما جاء فـي الألفيـة دون زيادة أو نقصان، بينها ستة سميت فصولا، منها فصل في زيادة همزة الوصل، وخمسة في الإبدال والاجتماع والنقل والحذف[2]، ولكنه لم يسم هذه الفصول، مع العلم أنه كان من الأجـدر أن يطلق عليها أبوابا لاستقلالها وتفردها.

وقد قسمت هذه الموضوعات في أربعة أجزاء، ضم الجزء الأول منها اثني عشر موضوعا تبدأ من: (الكلام وما يتألف منه) وحتى نهاية (إن وأخواتها)، والجزء الثـاني فـي خمسـة عشـر موضوعا تبدأ بـ (لا التي لنفي الجنس) وتنتهي(بالتمييز)، وهما في الكتاب الأول.

---

1) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ن هـ ج) ؛ المنهاج: الطريق الواضح.

2) ينظر: ابن عقيل: الشرح، وابن مالك: الألفية، 201-211.

وأما الجزء الثالث فيبدأ بـ (حروف الجر) وينتهي بـ (ما لاينصرف)، ويتناول ثمانية وعشرين موضوعا، والجزء الرابع يبدأ بـ (إعراب الفعل) وينتهي بـ (الإدغام) في عشرين موضوعا، وينتهي بذلك الكتاب الثاني[1].

ولنتعرف مضمون ما كان يتناوله في شرحه، وجدت من الأنسب أن أعرض لبعض الموضوعات مقارنا إياها بنفس الموضوعات عند بعض أصحاب شروح الألفية الذين سبقوه أو عاصروه أو لحقوه، ومن هؤلاء: ابن الناظم الذي سبقه (ت 686 هـ)، وابن هشام الذي عاصره (ت 761 هـ) وهو صاحب الشرح المعروف (بأوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك)، والمكّودي [2] (ت 807هـ) وقد جاء بعده، وهو صاحب (شرح المكودي)، وكذلك الأشموني (ت 929هـ)، صاحب الشرح المعروف باسم (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك).

ولنأخذ موضوعا هو (المفعول معه)[3] فننظر إلى عناصر الشرح عند كلّ واحد من هؤلاء، فنجد أن ابن عقيل قام بالتعريف به ثم الكلام على العامل فيه مع الأمثلة، ورفض من خالف ما جاء به، ثم بيان قياسه ووجوب تقدم العامل عليه، ثم الخلاف على تقدم العامل على مصاحبه ورأيه في ذلك ثم نصبهِ بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، وأحوال الاسم الواقع بعد الواو، ودعم ببيت من الشعر وجزء من آية.

بينما جاء عند ابن الناظم[4] بتعريفه والدفاع عن التعريف ثم أمثلة، والاتفاق على امتناع تقديم المفعول معه على عامله وذكر إجازة ابن جنّي له واستدلاله بشعر، ثم الاختلاف حول ناصب المفعول معه، وتقديم العطف عليه عند المصنف مع أمثلة شعرية ونثرية.

ونجد مما سبق أن العناصر التي أوردها ابن الناظم مختصرة وكذلك شرحه لها إذا ماقيست بالعناصر التي أوردها ابن عقيل.

---

1) ينظر: ابن عقيل: الشرح.

2) هو عبد الرحمن بن علي بن صالح، أبو زيد المكودي، صاحب شرح الألفية، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 117.

3) ينظر: ابن عقيل، الشرح، ج2، 202-208.

4) ينظر: ابن الناظم، الشرح، 110-113.

وأما ابن هشام في أوضح المسالك[1]، فقد ذكر جميع النقاط التي ذكرها ابن عقيل عـدا اثنتين هما: بيان قياس المفعول معه، وبيان وجوب تقدم العامل عليه، ولكن ابن هشام توسع فـي سرد المذاهب مقابل اختصار ابن عقيل لهذا، وتوسع ابن هشام في ذكر أحكام الاسم الواقع بعـد الواو فهي عند ابن عقيل ثلاثة وعنده خمسة، وأورد ابن هشام ثلاثة شواهد شعرية.

أما المكّودي في شرحه[2] فذكره في صفحتين لا تزيدان إلا قليلا حيث عرفه قبل ذكـر بيت الألفّية، ثم شرح البيت الأول وبعدها شرح البيت الثاني مبينا سبب النصب مع الاستشـهاد بسيبويه والجمهور مع الاستدلال بالشعر ثم شرح البيت الثالث وأخيرا شـرح البيتـين الرابـع والخامس مؤيدا ذلك ببيت من الشعر ومثال واحد من القرآن الكريم، ومن هنا أجده شارحا دون تفصيل لأبيات الألفية مع التدليل بشواهد.

وأما الأشموني في شرحه[3]، فقد ذكر ما ذكره ابن عقيل وابن هشـام مجتمعـين وزاد مذهب ابن جنّي الذي ذكره ابن الناظم في شرحه حين أجاز تقدم المفعول معه علـى مصـاحبه واستشهد على ذلك بشعر، وذكر بطلان مذهبه، والأشموني يشرح أبيات الألفية حينا كلمة كلمة أو أكثر مع ذكر الأمثلة والاستدلال بالشعر كثيرا جدا، فقد ذكر في هذا الموضوع اثني عشر بيتا من الشعر كشواهد، وأورد آراء كثير من النحويين واللغويين في إحدى المسائل، ومن هنا تظهر استفادة الأشموني ممن سبقه من شُراح الألفية.

ولنأخذ مثالا آخر وهو موضوع (لو) عند شراح الألفية، ونبدأ بابن عقيل[4]، فقد ذكر أن لها استعمالين: المصدرية مع علاقتها ومثال، والشرطية مع شروطها في أمثلة، وأورد على ذلك شاهدين من الشعر، أما ابن الناظم[5]، فقد أورد الاستعمالين مؤيدا ذلك بسبعة شواهد من الشـعر ومثالين من القرآن الكريم.

---

1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، 53-60.

2) ينظر: المكودي، 113-115.

3) ينظر: الأشموني، ج1، 222-227.

4) ينظر: ابن عقيل، ج4، 47-51.

5) ينظر: ابن الناظم، 276-279.

وقد تناول ابن هشام[1] (لو) في ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون مصـدرية، والثـاني: أن تكون للتعليق في المستقبل، والثالث أن تكون للتعليق في الماضي، ذاكرا شروط كلّ وجـه، ثـم ذكر اختصاصها، واقتران جوابها باللام، أو تركه والاختلاف في وقوع الجملة الاسـمية جوابـا لها، وقد كان هذا كله عند ابن عقيل وإن اختلفا في الترتيب، وأما النقطة الأخيرة: الاخـتلاف في وقوع الجملة الاسمية جوابا لـ (لو)، فهذا ما زاده ابن هشام ولم يذكره ابن مالك وتبعه ابـن عقيل في ذلك.

وأما المكّودي، فذكر أولا الشرطية ثم ذكر أنّها للتمني وتأتي مصدرية، وأورد شـاهدين من الشعر ومثلهما من القرآن الكريم[2]. وأما الأشموني، فزاد في ذكر أقسام (لو) فقال: "تكـون للعرض والتقليل والتمني" زيادة على ماذكر من مصدريتها وشرطيتها مع الأمثلة وكعادته دلّـل بتسعة وعشرين شاهدا من الشعر وأمثلة متعددة من القرآن الكريم [3]، ومن هنا نرى أن شـرح ابن عقيل ومنهاجه فيه وسط بين الشراح ومناهجهم، ولذا اشتهر هذا الشرح وأصبح علـى كـلّ لسان، ويشار إليه بالبنان من بين كل تلك الشروح.

شواهد ابن عقيل:

1- استشهاد ابن عقيل بالقرآن الكريم:

كان القرآن الكريم أصلا من أصول الاستشهاد عند ابن عقيل، وقد ظهر ذلك في خمسة وخمسين موضوعا وترك الاستشهاد به في عشرين موضعا أكثرها مواضيع الصرف، وقد بلغ عدد مرات استشهاده بالقرآن الكريم بما فيها القراءات مائتين وأربعة وستين شاهدا.

---

1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، 199-206.

2) ينظر: المكودي، 264-365.

3) ينظر: الأشموني، ج3، 596-604.

استشهاده بالقرآن الكريم في موضوعات النحو:

- في باب (المعرب والمبني)[1]، في (الأمثلة الخمسة) وهي الأفعال الخمسة – أخذ يشرح إعرابها قائلا: " ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها " ثم ذكر أمثلة على ذلك للتوضيح، واستشهد لها في حالتي النصب والجزم من القرآن الكريم، دون أن يذكر لحالة الرفع شاهدا، فقد قال: " ومنه قوله تعالى: "فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ"[2]، (فتفعلوا) الأولى مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون، والثانية منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون لأنها من الأفعال الخمسة، وكان الأولى أن يذكر شاهدا على الرفع من القرآن الكريم وما أكثرها، ومن ذلك قوله تعالى: "قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ "[3]، فيعلمون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

- وفي باب (المفعول له)، قال: "وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء"[4]، ثم استشهد بالقرآن الكريم في جواز النصب، فقال: "ومما جاء منصوبا قوله تعالى: "يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ" [5]، (فحذر) مفعول له منصوب وعلامه نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف، ولم يذكر شاهدا على جواز الجر، وكأنه قصد إمكان جر حذف بمن فتصبح (من حذر)، مع أن أمثلة المفعول له المجرور كثيرة في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: "لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ " [6]، أي خشيةً أو خشيةً .

---

1) ينظر: ابن عقيل: الشرح، ج1، 79-80.

2) البقرة:24.

3) الزمر:9.

4) ابن عقيل: ج2، 190.

5 البقرة:19.

6) البقرة:74

- وفي باب (عوامل الجزم)، قسم ابن عقيل الأدوات الجازمة إلى قسمين: قسم يجزم فعلا واحدا، وقسم يجزم فعلين، ووضح ذلك مستشهدا بالقرآن الكريم، فقال: "الثاني ما يجزم فعلين وهو " إن " نحو: (وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ)[1]، و"مهما" نحو: (وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ)[2]، و"أي" نحو: (أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ)[3]، [4] و"إن" حذفت نون الفعل المضارع الذي أصله (تبدون)، و"مهما" حذفت ياء تأتي – أي حرف العلة – بسبب الجزم، و"أي" حذفت نون (تدعون)، فأصلها تدعونه، فأي شرطية.

وأما استشهاده بالقرآن الكريم في علم الصرف وموضوعاته فمن أمثلة ذلك:

- في باب (أبنية المصادر)، قال عن الفعل إذا كان على وزن فَعل الصحيح: فإن كان صحيحا فمصدره على (تفعيل) نحو: قدس: تقديسا، ومنه قوله تعالى: (وكلّم الله موسى تكليما)[5]، ويأتي أيضا على وزن (فِعال).

كقوله تعالى: (وكذبوا بآياتنا كِذّابا)[6]، ويأتي على (فِعال) بتخفيف العين وقد قرئ: (وكذبوا بآياتنا كِذَابا)، بتخفيف الذال[7].

- وفي باب (الإدغام)[8]، في حال ابتداء الفعل المضارع بتاءين وجواز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى، قال: وهو كثير جدا.

---

1) البقرة:284.
2) الأعراف:132
3) الاسراء:110.
4) ابن عقيل: الشرح،ج4، 27.
5) النساء:164.
6) النبأ:28.
7) ابن عقيل: الشرح، ج3، 128.
8) ابن عقيل: الشرح، ج4، 253.

ومنه قوله تعالى: (تنزل الملائكة والروح فيها)[1]، وكأنّه أراد أن الأصل (تتنزل) فحذفت إحدة التاءين.

- وفي الباب نفسه كذلك، في جواز فك الفعل المدغم إذا دخل عليه جازم، قال: فإذا دخل عليـه جازم جاز الفك نحو: (لم يحلل) ومنه قوله تعالى: (وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ)[2]،......... وأكمل بأمثلة أخرى من القرآن الكريم[3].

وقد كان استشهاده فيما تقدم بالقرآن الكريم بعد أمثلة يذكرها من إنشـائه، وهـذه أمثلـة علـى استشهاده بالقرآن الكريم مقترنا بالحديث الشريف:

- ففي باب (أفعل التفضيل)[4]، ذكر أن (أفعل) إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل يجـوز فيه وجهان:أولهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، وثانيهما استعماله كـالمقرون بـالألف واللام فتجب مطابقته لما قبله، وأن كلا الاستعمالين وارد في القـرآن، فاستشـهد لهمـا علـى الترتيب، بقوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ)[5]، واستشهد للثاني بقوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ)[6]، وبعد ذلك استشهد للاثنين معا بقوله صلى ا عليه وسـلم: (ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطّئون أكنافا الـذين يألفون ويؤلفون)[7]،وهو الموضع الوحيد الذي استشهد فيه بالقرآن الكريم وأردف فـي ذلـك بحديث.

وقد استشهد في كثيرٍ من المواضع بالقرآن الكريم وأتبعه الشعر، ولكنهـا تقـل عـن مواضـع الاستشهاد بالقرآن وحده، فهي لا تتعدى خمسة وعشرين موضعا، وهذه بعض الأمثلة[8]:

---

1) القدر: 4.

2) طه: 81.

3) ابن عقيل: الشرح، ج4، 253، وينظر مثلا: ج1، 17، ج2، 67، ج3، 15، و ج4، 27.

4) نفسه: ج3، 181.

5) البقرة: 96.

6) الأنعام:123.

7) ينظر: النووي، أبو زكريا: رياض الصالحين، تحقيق عبد ا أحمد، دار القلم، بيروت، د.ت، 228.

8) ابن عقيل: الشرح، ج1، 162، ج2، 190، ج3، 18، ج4، 14.

- ففي باب (الموصول)؛ أشارالى استعمال (من) الموصولة لغير العاقل قليلا، وقد تستعمل للعاقل عكس (ما) التي تستعمل كثيرا لغير العاقل وتستعمل للعاقل، فقال: " و (من)بالعكس فأكثرها تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره"،[1] وأتبع ذلك بشاهد من القرآن في قوله تعالى: (وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ) [2]، وأتبعه بقول الشاعر فقال: "ومنه قول الشاعر[3]:

الطويل

أسِرب القَطا هل من يعير جناحه | لَعلّي إلى من قد هويتُ أطير

- وفي باب (الحال)[4]، في ذكره لمسوغات مجيء صاحب الحال نكرة ذكر تخصيصها بوصف، ثم استشهد على ذلك من القرآن الكريم، وأتبعه بالشعر قائلا: " فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى: (فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ)[5]، وكقول الشاعر[6]:

البسيط

نَجيتَ يارب نوحا، واستجبتَ له | في فُلُكٍ ماخرٍ في اليم مشحونا
وعاشَ يدعو بآياتٍ مبينةٍ | في قومه ألفَ عام غير خَمسينا

وقد أعرب الناظم وابنه (أمرا) على أنه حال من (أمر) الأولى، و"سوغ مجيء الحال منه تخصصيه بحكيم بمعنى محكم أي حال كونه مأمورا به من عندنا"[7]، وقد استشهد المكودي الآية نفسها وبالطريقة نفسها[8]، وخالف ابن هشام[9]، والشاهد في الشعر قوله مشحونا) حيث

---

1)ابن عقيل، الشرح:ج1، 148.
2) النور:45.
3) البيت للعباس بن الاحنف في ديوانه، 168، مع بيت سبقه لم أذكره لعدم وجود الشاهد فيه.
4) ابن عقيل: الشرح، ج 2، 258.
5) الدخان:4
6) بلا نسبة لشاعر معين في أوضح المسالك، ج2، 312، وشرح الأشموني كذلك.
7) ابن عقيل: الشرح،ج2، 258.
8) المكودي:124.
9) ابن هشام: ج2، 313-314.

وقع حالا من النكرة والذي سوغ ذلك وصفها بقول (ماخر)، استشهد بالشاهد الأخير ابن هشام[1] مؤيدا ابن عقيل.

وأرى أن الصواب إلى جانب ابن هشام في معارضته أن يكون (أمرا) حالاً، لأن (أمرا) لا تدل على وصف بينما (مشحونا) هي حال وصفت بـ (ماخر).

- وفي باب (الإضافة)[2]، عن بناء (غير) و (قبل)، و(بعـد)، و(حسـب)، و(أول)، و (دون)، والجهات الستّ، و(علٍ)، بين أن هذه الأسماء "إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظـه فإنّها تُبنى، وبناؤها حينئذ على الضم "، ثم أتى بشاهد من القرآن، وأتبعه بشاهد من الشعر، فقال: " نحو: (لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ) [3]، وقوله [4]:

الرجز

أَقَب مِن تحتُ عريض مِن عل

والشاهد هنا (مِن تحتُ).

ولم يسر ابن عقيل على هذه الوتيرة، فخالف بجعل الشعر أحيانـا أولا ثـم الاستشـهاد بالقرآن بعده[5] ومن ذلك:

- في باب (الحال) حول مسوغات جواز مجيء صاحب الحال نكرة، وذِكْر النكرة بعـد نفـي، استشهد بقول الشاعر[6]:

السريع

مـا حـم مِـن مـوتٍ حِمـى واقِيـا ولا تَـرى مِـن أحـدٍ باقِيـا

---

1)ابن هشام: ج2، 312.

2) ابن عقيل: ج 3، 74.

3)الروم: 4.

4) لأبي النجم العجلي، ينظر: ابن عقيل: الشرح، ج3، 74، وابن هشام: مغني اللبيب، ج1، 154.

5) ينظر: ابن عقيل: الشرح،ج2، 140، 208،260،261، و ج3، 214، و ج4، 23.

6) بلا نسبة في ابن عقيل، كذلك في شرح الأشموني، ج1، 47، وشرح عمده الحافظ، 422.

والشاهد فيه قوله: (واقيا)، و(باقيا)، وقع كل منهما حالا من النكرة، ثم أتبعه بـالقرآن بقوله تعالى: (وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ)[1]، و (لها كتاب) جملة في موضع الحـال من (قرية)، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ولايصـح كـون الجملـة صـفة لقرية"[2].

- وفي باب (نواصب الفعل المضارع) [3]، وجواز نصبه بـ (أن) محذوفـة أو مـذكورة بعـد حرف عطف تقدم عليه اسم خالص احتج بقول الشاعرة[4]:

الوافر

ولُـبس عبـاءةٍ وتَقَـر عينـي أَحـب إلـي مِـن لُـبسِ الشـفُوفِ

حيث نصب (تَقر) بعد حرف الواو العاطف والاسم خالص قبله.

وقوله[5]:

البسيط

إنِّـي وقتْلـي سـليكاً ثُـم أَعقِلَـه كـالثور يضـرب لَمـا عافَـتِ البَقَـر

فنصب (أعقِلَ) بعد ثُم (وقتلي) قبله اسم خالص صريح.

وقوله [6]: البسيط

لَـولا تَوقـع معتَـر فأُرضِـيه ماكُنْـتُ أُوثِـر أتْرابـاً علـى تَـرِبِ

---

1) الحجر:4.
2) ابن عقيل: ج2، 260-261.
3) نفسه: ج4، 20-23.
4) لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان في لسان العرب مادة (مشن) ومغني اللبيب، ج1، 267.
5) لأنس بن مدركة في لسان العرب مادة (نور) و (عيف) .
6) بلا نسبة في أوضح المسالك، ج4، 164، و همع الهوامع، ج2، 17.

و (أرضيه) منصوب بأن محذوفة جوازا بعد الفاء، لأن ما قبلها اسم صـريح (توقـع)، وأتبع ما تقدم من شواهد بشاهد من القرآن الكريم:

(وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ)[1].

من خلال ما تقدم أرى أنه احتّج بالقرآن وحده، وبالقرآن وبعده الحديث، ثم احتج بالقرآن متبوعا بالشعر، وبالشعر متبوعا بالقرآن، مما يدلّ على عدم التزامه طريقةً واحدة في الاحتجاج، ويظهر أنّه كان يحتج بما يحضره من الشواهد بغض النظر عن ترتيبها حسب قيمتها، وإن كـان الأولى أن يحتج أولا بالقرآن الكريم وإذا وجد الحديث أردف به وإلا فبالشعر وأقوال العـرب لا أن يأتي بالشعر أولا ثم يردف ذلك بالقرآن الكريم.

وقد استعمل بعض مصطلحات الأحكام وهو يحتج بالقرآن مثل (الكثير)، و(الأكثـر)، و(كثيـر جدا)، وكذلك (القليل) و(غير الغالب)، و(غير الأكثر)، ومن هنا يتضح أنه احتج بالقرآن بألفاظ مختلفة، ولم يتّبع تعليقا واحدا أو تعليقات متقاربة وفي الاتجاه نفسه[2].

وحاصِلُ هذا أن الاستشهاد بالقرآن وقع بعد مصطلحات الأحكام، وهي موجودة في متن الألفية ملفوظة أو مفهومة وربما لم تكن موجودة، وأن احتجاجه بالقرآن كان لتقوية استعمال لغة من لغات العرب أو لدعم مذهب من المذاهب، مثلما استعانت به مذاهب للـرد علـى غيرهـا، ولتقوية الآراء التي ذهب إليها النحويون واللغويون.

---

1) الشورى:51.

2) ينظر: ابن عقيل، ج1، 147، 148، 309، 327، 330، ج2، 276، ج3، 15، 67، 128 ،130 ،337 ج4، 293، 168، 239/236.

2- أما القراءات [1]:

فقد استشهد بها الكوفيون وابن مالك وحتى الشاذّ منها، وتبعه ابن عقيل وكذلك الأشموني في شرحه[2]، وهذا مثال له حول حذف النون من مضارع كان وجوازه بثلاثة شروط ذكرها، وأن جماعة حملوا ذلك على الضرورة فقال: "ورد ابن مالك على قولهم هذا فقال: إنّه لاضرورة فيه لإمكان أن يقال:(فإن تكن المرآة أخفتْ وسامةً) وذلك من قول الشاعر[3]:

الطويل

فإن لم تَكُ المرآةُ أبدتْ وسامةً فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغَمِ

فقال الأشموني: " قال الناظم وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة.... وقد قرئ شاذا (لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ)[4].

أما ابن عقيل فكما احتج بالقرآن، سار على النمط نفسه، فاحتج بالقراءات في علمي النحو والصرف، وإن قلّ في الصرف؛ فلم يرد إلا في موضعين هما باب (أبنية المصادر)[5]، وباب (الإبدال)[6]، وكان الباقي في النحو[7].

واتبع نظامه نفسه السابق كما فعل مع القرآن الكريم، فاحتج بها مفردة دون اقترانٍ بغيرها من الشواهد في أكثر المواضع، فقد كانت وحدها في واحد وعشرين موضعا [8]، من

---

1) اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها، البرهان في علوم القرآن للزركشي، ج1، 318، والمدرسة النحوية في مصر والشام، 226.

2) الأشموني: ج1، 125-126.

3) البيت للخنجر بن صخر الأسدي، الأشموني، ج1، 125، وابن هشام: أوضح المسالك، ج1، 269.

4) البينة:1.

5) ابن عقيل: الشرح،ج3، 128.

6) نفسه: ج4، 247.

7) نفسه:ينظر، ج1، 141، 165، 203، 204، ج2، 117، 121، 282، ج3، 60، 67، 82، ج4، 39، 69.

8) نفسه: ينظر، ج1، 115، 165، 180، 204، 300، 319، 344، 361، 367، ج2، 117، 273، 283، ج3، 60، 78، 82، 83، 12) 8، ج4، 20، 69، 172، 247.

أصل أربعة وثلاثين، وهذا يدل على أن القراءات عنده أصل من أصول الاستشهاد بعد القـرآن الكريم.

وهذه بعض الأمثلة على القراءات المتبوعة بالشواهد:

القراءة يتبعها الشعر[1]:

- بين في باب (النائب عن الفاعل)[2]؛ أن "مذهب البصريين إلاّ الأخفش أنّه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله: مفعول به، ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل "وأن " مذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر " ثم جاء بشـاهد من القراءات قائلا: " واستدلّوا لذلك بقراءة أبـي جعفـر[3]؛ (لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ)[4]، حيث بنيت (يجزى) للمجهول ونائب فاعله (بما كانوا) مع وجود المفعول به وهو (قوما)، ثم أتبع هذه القراءة قول الراجز [5]:

الرجز

لـــم يعـــن بالعليـــاءِ إلاّ ســـيدا ولا شـــفى ذا الغَـــي إلاّ ذو هـــدى

ومثال على النثر يتبعها، ففي باب (الإبدال)؛ " أن الفعل المضـاعف الـذي علـى وزن (يفْعِلْن) إذا اتصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه، ثم أردف قائلا: " وأشار بقوله: (وقّرن نقلا) إلى قـراءة نـافع [6]، وعاصـم [7]: (وَقَرْنَ فِى

---

1) ينظر: ابن عقيل: الشرح، ج3، 230، 240، ج4، 39.

2) نفسه، ج2، 121-122.

3) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور (ت 130 هـ) ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، 382.

4) الجاثية:14.

5) رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه، 173، وبلا نسبة في همع الهوامع، ج1، 162.

6) نافع المدني أحد القراء السبعة،ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية،ج2، 32.

7) عاصم بن بهدلة، ابو بكر الأسدي، أحد القراء السبعة (ت 27هـ) ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية،ج1، 346.

بُيُوتِكُنَّ) [1] بفتح القاف وأصله (اقررن) من قولهم "قَر بالمكان يقَر بمعنى يقر حكاه ابن القَطّاع[2]، ثم خُفف بالحذف بعد نقل الحركة"[3].

ولم يتم التزام هذا النظام من الاحتجاج، فهذا مثال على خلاف ما تقدم من منهجه، حيث سبق الشعر الاستشهاد بإحدى القراءات؛ ففي باب (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس) قال ابن عقيل: " وأما (إن) النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين – خلا الفراء- أنّها تعمل عمل (ليس)، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج[4] وأبوعلي الفارسي[5] وأبو الفتح ابن جنَي، واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه، رحمه ا تعالى – إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به، قال الشاعر[6]:

المنسرح

إن هو مستَوليا على أحدٍ إلاّ على أضعفِ المجانِين

قال آخر[7]: الطويل

إن المرء ميتَاً بانقِضاءِ حياتِهِ ولكِن بأن يبغَى عليهِ فَيخْذَلا

وذكر ابن جنّي – في المحتسب – أن سعيد بن جبير[8] رضي ا عنه قرأ: (إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمۡثَالُكُمۡۖ)[9]، بنصب (عباد)"[10].

---

1) الأحزاب:33

2) علي بن جعفر بن علي السعدي، ت(515 هـ) ، ينظر: القفطي: إنباه الرواة،ج2، 236.

3) ابن عقيل: الشرح، ج4،246 -247.

4) محمد بن السري، (ت316 هـ) ،ينظر: السيوطي: البغية،ج1،109.

5) الحسن بن أحمد (ت77هـ) ،ينظر: ابن خلكان: وفيات الاعيان، ج2، 80.

6) لم ينسب إلى قائل معين، وهو من الشواهد التي يستشهد بها كثير من النحاة، ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، ج 2، 143.

7) بلا نسبة في الجني الداني 210، وشرح الأشموني، ج1، 126.

8) الأسدي (ت 95هـ) ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ج1، 305.

9) الأعراف: 194.

10) ابن عقيل: الشرح، ج1، 317-319.

وكما استخدم ابن عقيل الأحكام في القرآن الكـريم اسـتخدمها فـي القـراءات مثـل (واجب)[1] و (جائز)[2] و(جائز عند مذهب من المذاهب)[3]، و(قليل)[4]، ونلاحظ أنه لم يتطـرق إلى الكثير وأكثر وكثير جدا، وذلك لاختلاف النحاة في الأخذ بالقراءات فالجائز هـو صـاحب النصيب الأوفى فهو لايقلّ عن خمسة عشر موضعا.

ويحتج ابن عقيل بالقراءات، السبع وبالقراءات الشاذّة، فمن احتجاجه بإحدى القـراءات السبع في باب (أبنية المصادر)، نجده يقول: " فما كان على وزن(فَعل) فإما أن يكون صحيحا أو معتلاّ، فإن كان صحيحا فمصدره على تفعيل، نحو: (قدس تقديسا) ومنه قوله تعـالى: (وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا)[5]، ويأتي أيضا على وزن (فِعال) كقوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا)[6]، ويأتي على (فِعالَ) بتخفيف العين، وقد قرئ: (وكذبوا بآياتنا كِذَابا) بتخفيف الذال[7] "، وذلك على قراءة الكسائي [8]، وقد مر هذا في موضوع الاستشهاد بالقرآن الكريم.

أماّ احتجاجه بإحدى القراءات الشاذّة، فيظهر في باب (عطف النّسق)؛ حين قال: " قـد تُحذف الهمزة، يعني همزة التسوية، والهمزة المغنية عن أي عند أمن اللبس وتكون (أم) متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن [9] (ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ)[10] بإسقاط الهمزة من (أأنذرتهم)"[11].

---

1) ابن عقيل: الشرح،ج1، 386.

2) نفسه: ج1، 141، 300، 361، 367.

3) نفسه: ج1، 141، ج3، 240، ج4، 20.

4) نفسه: ج1، 115، ج4، 69.

5) النساء: 164.

6) النبأ: 28.

7)ابن عقيل: الشرح، ج3، 128.

8) الداني، ابو عمرو، التيسير في القراءات السبع،. مطبعة الدولة، استانبول 1930، 219.

9) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي أبو حفص، مقريء أهل مكة بعد ابن كثير وأعلام قرائها بالعربية، ت (123هـ) الحاشية، ج2، 149.

10) البقرة: 6.

11) ابن عقيل: الشرح، ج3، 230.

وخلاصة القول في موقف ابن عقيل من القراءات أنّه عدها بنوعيها من الشواهد التـي يعتمد عليها، وقد وافقه ابن هشام في أوضح المسالك في أربعةٍ وعشرين شاهدا فـي المسـائل نفسها، وهذا دليل على أن النحويين المتأخرين يميلون إلى التوسع في الاحتجاج وهـذا ديـدن الكوفيين، وإن كانوا يستشهدون أكثر بآراء أهل البصرة ويؤيدونها بصورة واضحة وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على ميل المتأخرين إلى الأصح دون التفات إلى التعصب المذهبي.

3- الاستشهاد بالحديث الشريف:

رغم أن الاستشهاد بالحديث الشريف عند ابن عقيل أقلّ من استشهاده بالقرآن الكـريم وكلام العرب واشعارهم إلا أنّنا نذكره بعد القرآن الكريم والقراءات لأنه المصدر الثاني للـدين واللغة، وكان هذا هو ديدن ابن مالك في كتبه النحوية وإن سبقه آخرون[1].

من هنا كان الحديث الشريف مصدرا لتقعيد القواعد رغم معارضة بعض النحويين كابن الضائع[2]، وأبي حيان الأندلسي والسيوطي محتجين على ذلك بجواز نقل الحـديث بـالمعنى أو لكثرة وقوع اللحن فيما روي من الحديث، وأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب.

أمّا ما استشهد به ابن عقيل من أحاديث فقد بلغ ثلاثة وعشرين حديثا، واقتصر ذلك على النّحو دون الصرف، ومن ذلك:

- في باب (الإضافة)[3]: احتج به لجواز الفصل بين المضاف والمضـاف إليـه بشـبه الظرف قائلا: " ومثال الفصل بشبه الظرف قوله -صلى ا عليه وسلم- في حديث أبي الدرداء [4]: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)[5].

1) منهم: أبو عمر بن العلاء (ت 154 هـ) ، والخليل (ت 175 هـ) ينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، 50– 180.

2) علي بن محمد، أبو الحسين، بلغ الغاية في متن النحو وفاق أصحابه بأسرهم، (ت 680هـ) ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 217.

3) ابن عقيل: الشرح، ج3، 83.

4) عويمر بن زيد الانصاري الخزرجي،ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج1، 606.

5) جزء من حديث طويل، ينظر العسقلاني، ابن حجر: فتح الباري، ج7، 8.

- وفي باب (الحال)[1]؛ حين أجاز ابن مالك مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ وأنّه قليل، رغم إجازة سيبويه، فأتى ابن عقيل بشاهد من الحديث قائلا: "وفي الحديث: "صلى رسول ا صـلى ا عليه وسلم قاعدا وصلّى وراءه رجال قياما"[2].

وقد استشهد به ابن عقيل منفردا في ثمانية مواضع[3]، ومن هنا يظهر أن الحديث عنده أصل من أصول الاستشهاد، وفي بقية المواضع كان الحديث مع غيره مـن النصـوص مؤيـدا وداعما لرأي أو مذهب.

وكما كان الحال مع القرآن الكريم يردفه غيره، ويردف غيره، كذلك الحـديث عنـده، وكان الأولى أن تكون الصدارة لهما ثم بعد ذلك يستشهد بما شاء احترامـا وتـوقيرا وتقـديما للمصادر الأولى.

وهذا مثال على الحديث متبعا بالشعر:

- في باب (حروف الجر)[4]؛ استشهد بالحديث عند استعمال الباء بمعنى (بدل).

فأورد الحديث: " (ما يسرني بها حمر النعم)[5] أي بدلها وقول الشاعر[6]:

البسيط

فَلَيتَ لي بِهِم قوما إذا رَكبوا   شنّوا الإغارَةَ فُرسانا وركبانا

وكان الأولى أن يأتي بأمثلة ذلك أولا من القرآن الكريم، وهي كثيرة، ثم الحديث الشريف وبعـد ذلك بشعر العرب وأقوالهم إن شاء، ولا أرى أن المانع من هذا هو العجز عن الإتيان بشـواهد من القرآن الكريم، أو محاولة إظهار مقدرته في الحديث الشريف أو الشعر العربي، فقد ظهر لنا

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج2، 263.
2) العسقلاني، ابن حجر: فتح الباري، تحقيق عبد العزيز بن باز، دار الفكر بيروت، ج2، 173.
3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 106، 300، 380، ج3، 21، 83، 289، ج4، 54.
4) نفسه: الشرح، ج3، 19.
5) ابن حنبل، أحمد:مسند أحمد، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1978، ج1، 3، 1.
6) لقريط بن أنيف، الدرر، ج3، 80.

ذلك كثيرا من خلال شرحه، وهذا مثال من القرآن الكريم على استعمال الباء بمعنى بدل، قال تعالى: "وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ "[1].

وأمّا مثال الشعر يردفه الحديث فكالآتي:

- في باب (جوازم الفعل المضارع)[2]، في حالة من حالات الشرط والجزاء إذا كانا فعلين؛ الأول مضارع، والثاني ماضٍ فقال: " ومنه قوله[3]:

الخفيف

مـن يكِـدني بِشَـيءٍ كنـتُ منـه كالشّـجا بـين حلقِـهِ والوريـدِ

وقوله -صلى ا عليه وسلم-: (**مَن يَقُم ليلةَ القدرِ غُفِرَ له ما تقدمَ من ذنبِهِ**)[4].

وقد وصف ابن عقيل هذه الحالة قائلا: "والرابع: أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا، وهو قليل.."بينما ذكر ابن هشام أن الناظم ردّ على من خص هذا النوع بالضرورة، بعد أن قال: "وهو قليل" وجاء بالحديث الشريف نفسه، ثم قال: "ومنه (إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ) [5] لأن تابع الجواب جواب"[6]، يقصد أن (فظلّت) عطف على (ننزل) فهي تابع لها، فكأنما أراد بذلك إمكانية أن تحلّ محلّها، بينما ذهب في مغني اللبيب إلى أن وقوع الشّرط مضارعا والجواب ماضيا خاص بالضرورة، وعلّق المحقّق قائلا: "وهذا هو مذهب الجمهور، وتابع هنا ابن مالك والفراء أنه جائز في سعة الكلام وهو الحق"، "واستشهد المحقق

---

1) سبأ: 16.

2) ابن عقيل: الشرح، ج4، 33، 34.

3) لأبي زبيد الطائي في ديوانه، 52.

4) ينظر، العسقلاني: فتح الباري، ج1، 91.

5) الشعراء:4.

6) ابن هشام: أوضح المسالك، ج4، 206.

بشاهد ابن عقيل الشعري السالف وغيره، ثم قال "وغير ذلك من الشواهد كثير، وليس بعد ذلـك ما يصح معه الإنكار"[1].

وقد جاء في القرآن الكريم على نمط شاهد ابن هشام، وذلك في قوله تعالى:

(وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ........"[2]،

ف(غَضِبَ) معطوفة على ماسبقها من جواب الشرط،وقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكـريم، ولكن بدخول الفاء وحدها أو مع (قد) على الفعل الماضي (جواب الشرط)، وإليك مثـالا واحـدا على كلتا الحالين:

- دخول الفاء؛ في قوله تعالى: (وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا)[3]، فساء: فعـل مـاضٍ دخلت عليه الفاء في جواب الشرط، وفعل الشرط مضارع (يكن).

- دخول الفاء مع قد على جواب الشرط الماضي، وقد ورد في قوله تعالى: (وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ)[4].

وأمّا أحكامه مع الأحاديث فقد تراوحت بين (القليل) و(غير كثير) في مواضع قليلة، وغلب على الأكثر عدم إصدار حكم، ومثاله في (القليل):

- في باب (أمّا ولولا ولوما)؛ في مجيء جواب أمّا دون الفاء في النثر أي جواز حذف الفاء في جواب أما، فقال: " وحذفت في النثر بكثرة وبقلّة، فالكثرة عند حذف القول معها.. والقليل ماكان بخلافه، كقوله -صلى ا عليه وسلم-: (أما بعد ما بالُ رجالٍ يشترطون شـروطاً ليسـت فـي

1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 206 (الهامش) .

2) النساء:93.

3) النساء: 38.

4) البقرة: 269 وينظر: آل عمران: 101، النساء:48، 80، 112، 116، المائدة:5، الأنفال:16.

كتاب ا)[1]، هكذا وقع في صحيح البخاري (مابال) بحذف الفاء، والأصل:(أما بعد فما بال رجالٍ)، فحذفت الفاء[2]".

ولم يكتف بذكر بعض أحاديث النبي -صلى ا عليه وسلم- بل استشهد بأقوال بعض الصحابة رضوان ا عليهم ومثاله:

-في باب النكرة والمعرفة[3]؛ حين قال: "إن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر،وإن كانا متصلين، وجب تقديم الأخص منهما " ثم أردف وذكر خلاف ذلك: " ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي ا عنه: (أُراهمني الباطل شيطانا)[4]، وقال ابن الأثير "وفيه شذوذان: الوصل وترك الواو لأن حقه أُراهموني كرأيتموها"[5].

4- استشهاده بالشعر:

لقد أورد ابن عقيل خلال شرحه ثلاثمائه وتسعة وخمسين شاهدا من الشعر بما فيها الرجز،ويلاحظ أن كثيرا منها لم تنسب إلى قائل،وقد أرجع ستة منها إلى قائليها مما تركنا في حيرة فلو كان ترك النسبة إلى أي شاعر لقلنا إن هذا نهج له ولم يكن هؤلاء الستة مما تجمعهم ميزة معينة ولا نستطيع أن نقول إن ابن عقيل يجهل كلّ أصحابِ شواهدِه.

والذين ذكرهم:

- امرؤ القيس[6] في باب (المبتدأ و الخبر)[7].

---

1) ابن حجر: فتح الباري،ج4، 376.

2) ابن عقيل:الشرح، ج4، 54.

3) ابن عقيل،ج1، 106.

4) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، تحقيق محمود محمد الطناجي، وطاهر أحمد الزاوي، ج1، 177.

5) ابن الأثير: ابو السعادات مجير الدين المبارك بن محمد الجزري، توفي سنة 606هـ،ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 279.

6) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، من الطبقة الأولى في ا لشعر والشعراءلابن قتيبة 49-68.

7) ابن عقيل:الشرح، ج1،222.

- أبو العلاء المعري[1] في الباب نفسه[2].

- أم عقيل بن أبي طالب [3]في باب (كان وأخواتها)[4].

- النابغة الجعدي [5]في باب (ماولاولات وإن المشبهات بليس)[6].

- قَطَري بن الفُجاءة[7] في باب الحال [8].

- ذو الرمة [9]في باب (أفعل التفضيل)[10].

وهؤلاء لا تجمعهم آصرة بارزة غير الشعر، فامرؤ القيس جاهلي وأبو العلاء المعري لايحـتج بشعره، وإنما للاستئناس والتمثيل فقط، وأم عقيل والنابغة الجعدي صحابيان، وقطري وذو الرمة بعد ذلك زمن بني أمية،وقد استشهد لآخرين لايحتج بشعرهم ولم يذكرهم[11].

وكان في ذكره لتقديم الأشعار، يستخدم ألفاظا متقاربة المعنى ولم يستخدم صيغة واحدة، وهي: (كقوله)، (ومنه قوله)، (وقول الشاعر)، (وعليه قوله)، (وقال الشاعر)، (ومثلـه قولـه)، (وكذلك قوله)، (وأنشد سيبويه) رحمه ا تعالى، وقد تكررت شواهده في كثير من كتب شـراح الألفية، وهذه بعض الأمثلة:

شاهد رقم (307) في شرح ابن عقيل في باب (النداء)[12]:

1) أحمد بن عبد ا بن سليمان، كان عالما باللغة،ينظر: الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، ج1، 162-161.
2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 251.
3) أم علي بن أبي طالب وأخوته، ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 1891.
4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 292.
5) قيس بن عبد ا ، أبو ليلى شاعر مغلق صحابي، ينظر: ابن حجر: الإصابة، ج3، 508.
6)) ابن عقيل: الشرح، ج1، 313.
7) جعونة بن مازن التميمي من الخوارج،ينظر: ابن خلكان: وفيات الاعيان، ج4، 93.
8) ابن عقيل: الشرح، ج2، 262.
9) غيلان بن عقبة بن مسعود (ت 17هـ) ، ينظر: السيوطي: شرح شواهد المغني، 139- 142.
10) ابن عقيل: الشرح، ج3، 385.
11) نفسه:ج1، 190، بيت لأبي نواس (ت 195هـ) ينظر: الحموي: معجم الأدباء، ج1، 162-163.
12) نفسه: الشرح، ج3، 262.

الوافر

سـ ـ ـلام ا ِ يـ ـ ـا مطـ ـ ـر عليهـ ـ ـا ولـ ـيس عليـ ـك يـ ـا مطـ ـر السـ ـلامُ[1]

ففي ابن الناظم بلا رقم في باب (النداء) كذلك[2].

وفي أوضح المسالك برقم (437)، وفي الباب نفسه أيضا[3]، وورد في المكّودي برقم (158) في باب النداء كذلك [4]، وفي الأشموني برقم (680) في باب النداء[5].

وشاهد رقم (314) في باب (الندبة) [6]، وقد ورد كذلك في غير شراح الألفية [7]:

الهزج

ألا يـ ـ ـ ـا عمـ ـ ـ ـرو عمـ ـ ـ ـ ـراه وعمـ ـ ـ ـرو بـ ـ ـ ـن الزّبيـ ـ ـ ـراه [8]

ولا يسعني هنا ذكر جميع ما تكرر عند شُراح الألفية أو غيرهم، من شواهد ابن عقيـل والتي ربما تكررت أو نقلت من كتاب سيبويه ومن كتب ابن مالك نفسه ومن شرح ابن النـاظم وغيره، لأن هذا يحتاج إلى بحث دقيق وعميق، وأستطيع أن أجد لابن عقيل عذرا فـي تناولـه لهذه الشواهد فربما يدل ذلك على اشتهارها دون غيرها لوضوحها مثلا أو سهولة تناولها أو أنّها كانت من باب الأخذ والنقل.

وهذا سيبويه لم ينسب قسماً من شواهده في كتابه، وكذلك: المبرد في المقتضب، والفّراء في المذكر والمؤنث، وأبو علي الفارسي في البغداديات، وابن جني فـي كتبـه، وابـن هشـام

1) للأحوص في ديوانه، 189، وشرح شواهد المغني، ج2، 766.
2) ابن الناظم: شرح الألفية، 222.
3) ابن هشام: أوضح المسالك، ج4، 28، ولم يذكر إلا صدره.
4).المكودي:215.
5).الصبان: حاشية الصبان على الاشموني، ج2، 144، ذكر صدره فقط.
6).ابن عقيل: الشرح، ج3، 285.
7).ينظر: الدرر، ج3، 42، ورصف المباني، 27، والمساعد، ج4، 538،
8) بلا نسبة في شرح الأشموني، ج2، 466، والمعرب، ج1، 184، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام.

المعاصر لابن عقيل، وذلك في قطر الندى وأوضح المسالك وشرح شذور الذهب ومغني اللبيب، وغيرهم.

ويتضح مما سبق أن نسبة الشواهد إلى قائليها لم تكن من الأولويات التي تتبعها النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم، وكما كانت أحكامه متنوعة مع القرآن الكريم والقراءات والأمثلة العادية فكذلك في الشعر فمنها: الشاذّ والاضطرار وغير المطّرِد والمتيقن والواجب والجائز... وإليك بعض الأمثلة:

- فعلى (الشذوذ) استشهد بشاهدين لم يعرف قائلاهما في باب (النكرة والمعرفة)[1].
- وعلى (الاضطرار) في باب (المعرف بأل التعريف)[2].
- وعلى (الكثير) في باب (أفعال المقاربة)[3].
- وعلى (الواجب) في باب (إعراب الفعل، نواصب الفعل المضارع)[4].
- وعلى (الجائز) في باب (الحال) [5].

وقد استخدم الشواهد الشعرية للشهادة مع مذهب ضد آخر في باب (كان وأخواتها) [6]،

ولتخطئة مذهب من المذاهب في باب (كان وأخواتها) أيضا[7].

مما تقدم يظهر لنا اعتماده على الشعر علم قائله أو جهل لا فرق في ذلك، فهو يستعمله في أشكال مختلفة من التأييد والرفض، رغم أن كثيرا من النحاة رفضوا الشواهد مجهولة القائل،

1).ابن عقيل:الشرح، ج1، 89-90.
2).نفسه: ج1، 180-181.
3) نفسه: ج1، 332.
4) نفسه: ج4، 8-9.
5) نفسه: ج2، 274-275.
6) نفسه: ج1، 270.
7) نفسه: ج1، 274.

وسببه "مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لِمولد أو لمن لا يوثق بكلامه"[1]، وهـذا حـال البصريين أو من يرى رأيهم.

وقد تكررت بعض الشواهد عنده، بسبب اختلاف الغرض منها، ولكن مع اختلاف موقـع الاستشهاد، وذلك في نحو قول الراجز[2]:

الرجز

وقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المختَرقْن

فقد استشهد به في باب (الكلام وما يتألف منه) لبيان جواز دخول التنوين مع وجـود (أل) في الاسم[3]، ثم في باب (حروف الجر)[4].

لإثبات جواز الجر بعد الواو برب المحذوفة في(وقاتِمِ) وغيرها [5].

واستشهد بشاهد في الكلمة نفسها والغرض نفسه، وذلك في قول الشاعر[6]:

الرجز

باتَـــتْ تُنَـــزي دلوَهـــا تَنْزيـــا   كمـــا تُنَـــزي شَـــهلَةٌ صـــبِّيا

ورد هذا في باب (أبنية المصادر) [7]، حيث جعل (تنْزيا) لمجيء مصدر فَعـل المعتـلّ لآخر على تفعيل وندرته، وفي الباب نفسه، لذكر أن (تنزيا) يحفظ ولا يقـاس عليـه لمخالفتهـا القياس[8].

---

1) السيوطي: الاقتراح، 27، والبغدادي: خزانة الأدب، ج1، 8.
2) لرؤبة بن العجاج، ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، 29، 34، وفي ديوانه، 104، ولسان العرب مادة (خفق) .
3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 20.
4) نفسه: ج3، 34.
5) ينظر:ابن عقيل: الشرح، ج2، 189، 19، ج1، 310، ج3، 182، ج3، 210، ج3، 211.
6) لم يعرف قائله، وقد استشهد به ابن جني في الخصائص، ج2، 302، السيوطي في الأشباه والنظائر، ج1، 288.
7) أبن عقيل: الشرح، ج3، 128.
8) نفسه: ج3، 131.

وآخر في الكلمة نفسها ولكن مع اختلاف الغرض، وذلك في قول الشاعر [1].

الطويل

ومِـن قَبـل نـادى كـل مـولى قَرابـةً فمـا عطفـت مـولى عليـهِ العواطِـفُ

حيث جاء به في باب (الإضافة) [2]، لإعراب (قبل) من غير تنوين، الكلمة نفسـها فـي الباب نفسه، للدلالة على جواز حذف المضاف إليه، وتقدير ذلك: (ومن قبل ذلك)[3].

5- استشهاده بكلام العرب المنثور:

ومن كلام العرب الذي استشهد به، ما جاء مثلا:

- في باب (المبتدأ والخبر): (إن ذهب عير فعير في الرباط) [4]، وذلك لبيان جـواز الابتـداء بالنكرة بشرط الإفادة وذلك لوقوعها بعد فاء الجزاء [5]، والاستشهاد به في قوله (فعيـر) حيـث وقع المبتدأ النكرة بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، " يضرب مثلا للشيء يقْدر على العِـوض منه فيستخفّ بفقده "[6].

- وفي باب (النداء)، حول الاختلاف على حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجـنس، وأجازه المصنف والشارح على قلّته، واستشهد للحذف مع اسم الجنس قائلا: " ومما ورد مع اسم الجنس قولهم: " وَأصبِح لَيلُ " [7]، أي: يا ليلُ، و (أطرقْ كرا)[8]، أي: يا كَرا"[9].

---

1) لم يسم قائله، واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية، ج2، 963، وابن هشام في أوضح المسالك، ج3، 154، والأشموني: ج2، 322.

2) ابن عقيل: الشرح،ج3، 72،

3) نفسه: ج3، 80.

4) ينظر في: الميداني، مجمع الأمثال، ج1، 25، والعسكري، جمهرة الأمثال، ج1، 81، والزمخشري، المستقصى من أمثال العرب، ج1، 372.

5) ابن عقيل:الشرح، ج1، 225.

6) العسكري: جمهرة الأمثال، ج1، 81.

7) الزمخشري: المستقصى من أمثال العرب، ج1، 200.

8) نفسه: ج1، 221.

9) ابن عقيل: الشرح، ج3، 257.

استشهاده ببعض أقوال من عصر الاحتجاج:

ومن ذلك ماورد في باب (التعجب)، واستشهاده بقول عمرو بن معِدي كَرِب[1]:

" در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزباتِ عطاءها وأثبتَ في المكرمات بقاءها[2]، وقد استشهد بهذا لجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بشبه الجملة (الجار والمجرور) على القول المشهور.

وقد استشهد لآخرين[3]، غير ما نسبه إلى العرب دون تعيين حين قال: "ومنه قولهم.." "كقولهم"، و "حكي من كلامهم"، "وقالوا " و "في قولهم " و "من كلامهم"، "وقول بعض العرب "، و"قول بعضهم"، ومن ذلك في باب (الندبة) قوله عن شرط بعض العرب،، " قول بعضهم"، ومن ذلك في باب (الندبة) قوله عن شرط المندوب أن يكون معرفة فلا تندب النكرة والمبهم كاسم الإشارة والموصول وقيده بخلوه من (أل) واشتهاره بالصلة واستشهد للأخير، فقال: كقولهم: "وامن حفر بئْر زمزماه"[4]، فهنا جاءت الندبة للاسم الموصول (من) دون (أل).

-وفي باب (كنايات العدد)؛ استشهد لاسمية (كم) قائلا: "كم اسم، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم: " على كم جِذعٍ سقفت بيتَك"[5]، وقد ورد هذا في النحو والصرف على السواء واعتمد هذه الأقوال كاعتماده على الشواهد الأخرى [6].

وقد استعمل ماكان يستعمله من أحكام (كواجب وتعين وجائز وقليل وأكثر وشاذّ ونادر وغير المختار)، وذلك لتأييد لغة من لغات العرب، أو لتقوية مذهب من المذاهب [7].

---

1) الفارس المشهور، ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج4، 568-574.

2) ابن عقيل: الشرح،ج 157،3.

3) لعلي بن أبي طالب رضي ا عنه، ينظر: ابن عقيل: الشرح، ج 3، 157.

4) ابن عقيل:الشرح، ج3، 282.

5) ابن عقيل: الشرح، ج4، 82.

6) نفسه: ج4، 228.

7) ينظر: نفسه، ج1، 165، 225، 371، 382، ج2، 65، 217، 239، 263، ج3، 6، 111، 113، 114، ج4، 228، 243.

وعموما فقد استعان بلغات العرب وأشار إليها لتأييد ما رضيه أو رد ما خالفه، فذكر عدة قبائل[1]، وربما لم يذكر اسم القبيلة واكتفى بقوله: (من العرب)..، و (أن) بعض العرب)، و(عامة العرب)، و (أكثر العرب)، و (على لغة من يجعل)[2]....

وقد وصف بعض اللغات بأوصاف منها: "غير مشهورة " وذلك في باب (المعرب والمبني) [3]، وأخرى بأنها " شاذّة " وذلك في باب (الإبدال)[4].

2- الشكل أو الظاهر:

تكلمت على منهج ابن عقيل من حيث المضمون (الجوهر والمحتوى) والآن مع منهجه من حيث التناول والشرح (الشكل)، ورأيت أن أتناول ذلك في عنصرين هما: طريقة العرض والاصطلاحات وأبدأ بـ:

أ- طريقة أو أسلوب العرض:

نجد أن ابن عقيل كان يقدم البيت أو البيتين أو الثلاثة ويتبع ذلك بالشرح، فيوضح أحيانا كلمات البيت،وملتزما في ذلك الترتيب حسب الأبيات مشيرا إلى الأصول وأهم المذاهب، شارحا مواضع الشواهد منها، ولم يشغل نفسه، بالاختلافات الكثيرة والاستطراد الممل، وكانت لغته متناولة سهلة لا وحشي فيها ولا غريب، حتى أنّنا نحس بقربنا منها.

وكان يبدأ بذكر مقدمةٍ مشيرا فيها إلى ماسلف إذا كان متصلا بما يلحق أو بخلاصة لما تقدم ليصل بها ما سيشرحه، وتلخيصه هو مانسميه الخاتمة، وهذا يدل على اهتمامه بربط المسائل والموضوعات حاله في ذلك حال المعلم الذي يحاول جذب طلبة العلم إليه وعدم قطعهم عما سلف، ومن طرق عرضه:

1) سنذكرها في الفصل الخامس مع مصادره التي اعتمد عليها في شرحه.

2) ينظر: ابن عقيل، ج1، 58، 164، 226، 21، ج2، 58، ج3، 67.

3) نفسه:ج1، 58.

4) نفسه: ج4، 226، 227.

الأولى: سرد القاعدة المتقدمة (السابقة) والمتصلة بالموضوع اللاحق ثم يبدأ شرحه للجديد ومثاله:

- باب (نواصب الفعل المضارع)، بعد البيت:

الرجز

والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه، وجزمه اقبلا

قال: " وقد سبق أنّه إذا كان الأمر مدلولا عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وصرح بذلك هنا فقال: متى كان الأمر بغير صيغة افعل.."[1] وكانت هذه القاعدة قد ذكرت عند شرحه لما سبق البيت المشروح[2].

الثانية: سرد الخلاصة المتصلة بالموضوع القائم، ومثاله في باب (المبتدأ و الخبر) بعد ذكر الأبيات الثلاثة، قال: ينقسم الخبر – بالنظر إلى تقديمه علىالمبتدأ أو تأخيره عنه – ثلاثة أقسام، قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخير الخبر،و قسم يجب فيه تقديم الخبر"[3]، فعندما قال (سبق ذكره) فهو يلخّص ما تقدم ثم من خلال ذلك يريد الاستمرار في إكمال موضوعه.

الثالثة: سرد الموضوع الأصيل المتصل بما سيشرحه، ومثاله في باب (المبتدأ والخبر): " تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة "[4] بعد ذكر بيت الألفية وقد كان ذَكر ذلك وشَرحه شرحا مفصلا [5].

---

1) ابن عقيل:الشرح، ج4، 19، وينظر: 184/1، 4، 117.

2) نفسه: ج4، 14.

3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 232، وينظر: ج97،1، ج2، 18، 19، 163، 281، ج3، 184، 261، ج4، 50، 69، 72، 92، 95، 156، 213.

4) نفسه: ج1، 202-205، وينظر: ج1، 37، 56، 60، 73، 210، 301، 312،، ج2، 286، ج3، 59، 140.

5) نفسه: ج1، 202_204.

طرق الشرح:

ولها عدة أشكال تتكرر في ثنايا الشرح وهي كالآتي:

الشكل الأول: كان يذكُر معنى البيت جملة، ثم يفصل ذلك، كما في المثال الآتي، في بـاب (إن وأخواتها)، ذكر البيت الاتي:

الرجز

وهمـــز إن افْـــتَح لِســـد مصـــدر مســـدها، وفـــي ســـوى ذاك اكْسِـــر

قال: " (إن) لها ثلاثة أحوال:وجوب الفتح، ووجوب الكسر وجواز الأمرين " ثم قام بتفصيل ذلك فقال: " فيجب فتحها إذا قُدرت بمصدر كما إذا وقعت في موضع مرفوع فِعل)[1].

الشكل الثاني: كان يشير إلى ما فصله في باب آخر، ومثاله: في شرحه في باب (الاسم الـذي لا ينصرف) [2]، عن العلم المركّب، قال: " وقد سبق الكلام في الأعـلام المركبـة فـي بـاب العلم"[3].

الشكل الثالث: الإشارة إلى ما سيذكر من الموضوع نفسه أو المسألة لاحقا، ومن ذلك؛ في بـاب (التمييز)[4]، حيث قال: وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب (العدد)[5].

الشكل الرابع: ربما ذكر القاعدة قبل أن يورد البيت ثم يوضحه بعد ذلك بأمثلة، ومثاله في بـاب (أفعل التفضيل)، قال: "ويلزم أفعل التفضيل المجرد الإفراد والتذكير وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله:

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 350، وينظر:262،103،1، ج2، 132، ج3، 44، 82.

2) نفسه: ج3، 329.

3) نفسه: ج1، 124، 125، وينظر، ج2، 283-284، ج3، 33، 75.

4) نفسه: ج2، 288-289، وينظر: ج1، 33، ج3، 321، ج4، 105.

5) نفسه: ج3، 178.

الرجز

وإن لِمنكـــورٍ يضـــفْ أو جـــردا ... أُلْــــزِم تَـــذْكيرا، وأن يوحــــدا

ثم قال: " فتقول: "زيد أفضلُ من عمرو.... "[1]، فيكون (أفضل) مـذكرا ومفـردا ولايؤنـث ولايثنّى ولا يجمع حتى وإن سبقه مؤنث كهذا فتقول: هند أفضلُ من عمرو، أوسبقه مثنّى مثـل الزيدان، فتقول الزيدان أفضلُ من عمرو، أو جمع مثل الهندات فتقول: الهنـداتُ أفضـل مـن عمرو.

وربما ذكر الخلاصة دون ربطها بغيرها، ومثاله في باب (المعرب والمبني) بعد إيراده بيتين، قال: " وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة[2].

وقد استخدم عدة أساليب بلاغية وذلك للتسهيل والتوضـيح منهـا: المقابلـة أو مقابلـة (النقيض) بضده، وظهر ذلك في باب (المعرب والمبني) عندما بين قول الناظم:

الرجز

ومعــرب الأســماءِ مــا قــد ســلِما ... مــن شَــبهِ الحــرفِ كــأرضٍ وســما

فقال: "يريد أن المعرب خلاف المبني" فهما على طرفي نقيض.

المخالفة: وظهرت في مواضع عديدة، ونذكر واحدا منها:

- في باب (كان وأخواتها) أتى ببيت الألفية:

الرجز

كــذاك ســبقُ خَبَــرٍ مــا النّافِيــه ... فَجِــيء بهــا متْلُــوةً، لا تاليــه

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج3، 178.

2) نفسه: ج1، 34، وينظر: ج1، 41، 52، 85، 206، ج2، 18، ج3، 43، 194، ج4، 62، 69، 73، 105.

فقال: " ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما، نحو: ما قائما زال زيد، وما قائما كان زيد، ومنعه بعضهم "[1]، فهنا جـاء بمـا فهمـه مـن بيـت الألفية،ومثّل له وجاء بالمخالفة دون أن يذكر أسباب المخالفة وحتى المانعين.

أما عن دقته في شرحهِ وإنصافه فقد كان إذا زاد شيئا عما جاء به المصنّف يبين ذلـك صراحة ومثاله يظهر في باب (ما ولاولات وإن المشبهات بلـيس) عنـد الحـديث عـن (لا) وشروط عملها عند الحجازيين وذكر هذه الشروط الثلاثة، بين أن المصنف لم يأت إلاّ بالشرط الأول فقال: " ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين "[2]أي الثاني والثالث، ومن هنا بين لنا ما ذكره المصنّف ومازاده وهذا من الأمانة العلمية وزيادة الوضوح.

وكان دقيقا في نقل آراء العلماء من نحويين ولغويين، فهو يتابع أقوالهم في جميع مـا ذهبوا إليه حول موضوع معين، ويظهر مثال ذلك في باب (مـا ولا ولات وإن المشـبهات بليس)، فقال: " وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك، فمرةً قال: لاتُزاد الباء إلاّ بعد الحجازيـة ومرة قال: تُزاد في الخبر المنفي [3]، فهو لايكتفي برأي واحد للفارسي، بل يتابع جميع أقوالـه في الموضوع نفسه، وهذا من الأمانة والموضوعية.

المقارنة بين شروح الألفية:

جعل ابن عقيل متن الألفية أساسا لشرحه، فالمتن يسبق الشرح، ولم يشذّ عـن ذلـك إلاّ نادرا، وقد عمل جاهدا لإيصال المعرفة إلى القارئ مستخدما أساليب ومفاهيم تبسط المتن الذي يشكو صعوبته كثير من طلبة النحو.

أما ابن هشام في أوضح المسالك فهو -إذا أُهمل عنوانه- كتاباً مستقلاً عن الألفية فلا فلم يذكر أبياتها قبل الشرح وبعده أو أثناءه كما فعل الأشموني الذي قطع الأبيـات بحيـث تخـتلط اختلاطا بينا لولا الأقواس الظاهرة حول كلمات الألفية.

1) ابن عقيل: الشرح: ج1، 276، وينظر: ج1، 39، 125، 308، ج4، 250.
2) نفسه: ج1، 316، وينظر: ج1، 54، 303.
3) نفسه: الشرح، ج1، 309.

أما ابن الناظم فقد كان مع اختصاره يأتي ببيت أو أكثر من أبيات الألفية ثم يفسر، ويبين الأحكام ويربط بين مفهوم ما سبق بما لحق ليبقى الموضوع موصولا مـع إيـراد رأي إحـدى المدارس النحوية دون مقارنة بينها وبين المدارس الأخرى، وكذلك فعل المكودي غير أنـه لـم يذكر المذاهب فكان شارحا للأبيات وإن استعان بالشواهد التي لم تتجاوز تسعة ومائتين.

وأما ابن غازي؛ فهو يشرح الأبيات على شكل حوار بينه وبين المـرادي[1]، وعليـه فنجـد أن أقربهم إلى ابن عقيل هو ابن النّاظم، الذي يظهر تأثيره في ابن عقيل وطريقتـه، ولا نسـتغرب ذلك فهو سابقه.

وهذا مثال لتحليل أحد الموضوعات عند ابن عقيل ثم ما يقابله عند ابن هشام في أشـهر شرحين للألفية وأشهر شارحين لها:

- ففي باب (العلَم) نجده يبحث في العناصر الآتية [2]:

1. معنى العلَم.
2. انقسامه إلى اسم وكنية ولقب.
3. انقسامه إلى منقول ومرتجل.
4. انقسامه إلى علم شخص وعلم جنس.
5. الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص.

وتحت الموضوع نفسه عند ابن هشام في أوضح المسالك[3]، نجد العناصر الآتية:

1. العلم الجنسي والشخصي.
2. المرتجل والمنقول.

---

1) صاحب الشرح المعروف بشرح المرادي على ألفية ابن مالك، أو توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) وهو المعروف بابن أم قاسم المرادي واسمه الحسن، (ت 749هـ) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، 427-428.

2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 118-129.

3) ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، 122 -133.

3. المفرد والمركب

4. انقسام العلم إلى اسم وكنية ولقب.

5. أنواع علم الجنس.

من هنا أجد أن الاهتمام بالموضوع عندهما أظهر من الاهتمام بآراء العلماء،فاصل المادة يكاد يكون واحدا، وأستطيع أن أعتبر أن كل واحد منهما قد أحاط إحاطة تامة بالموضوع، ولم يأل جهدا في ايصاله كاملا للقارئ.

وقد احتاج ابن عقيل إلى الربط بين المسائل والموضوعات كثيرا، واهتم بذلك في حين أن ابن هشام لم يحتج إلى ذلك بسبب اتصال شرحه؛ لعدم ذكره لأبيات الألفية.

وكان ابن هشام يغلّط ابن الناظم كثيرا وكان صارما وصريحا في إبداء آرائه(1)، عكس ابن عقيل الذي كان يترحم على المصنف(2) وابنه(3)، كما كان يترحم على سيبويه (4).

ب - المصطلحات:

كانت مصطلحاته مصطلحات ابن مالك نفسها التي وردت في متن الألفية، وقد ظهر ذلك في عناوين الموضوعات، وظهر ذلك أيضا في كتاب الأشموني منهج السالك، غير أن ابن هشام لم يتقيد بتلك العناوين،فمثلا باب(إنّ وأخواتها) سماه (هذا باب الأحرف الثمانية)(5)، وباب (أعلم وأرى) ذكره ابن هشام باسم باب (ما ينصب مفاعيل ثلاثة) (6).

---

1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج1،228، 374، ج3، 124.

2) ينظر ابن عقيل: الشرح: ج1، 16، 39، 56، 58، 61، 79، 254، 374، ج2، 21.

3) نفسه: ج2، 269.

4) نفسه: ج1، 28، 186، 317، 378، ج2، 272.

5) نفسه: ج1 345، ابن هشام: ج1، 325.

6) نفسه: ج2، 64، ابن هشام، ج2، 80.

فابن عقيل لا يبتعد عن نص الألفية حتى في تعريفه للمصطلحات إلا بالمقـدار الـذي يسهل على القارئ ويوضح له، فهو في تعريفه (الظرف)[1]، يقـول: " عـرف المصـنّف الظّرف بأنّه: زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطّراد، وهو مأخوذٌ من قولِ الناظم ".

الرجز

الظّــرفُ وقــتٌ أو مكــان ضــمنا "فــي" بــاطّرادٍ كهنــا امكــثْ أزمنــا

وفي تعريفه للحال، قال: " عرف الحال بأنه الوصف، الفضلة،المنتصب للدلالـة علـى هيئة"[2]، وهذا التعريف مأخوذ من قول الناظم:

الرجز

الحــالُ وصــفٌ، فَضــلةٌ منتصــب مفْهِــم فــي حــالِ كفــرداً أذهــب

وربما يظهر توضيحه لتعريف الناظم أكثر في باب (النعت) حيث قال الناظم:

الرجز

فالنّعــتُ تــابع مــتم مــا ســبقْ بِوســمِهِ أو وســمِ مــا بــه اعتلــقْ

فقال ابن عقيل معرفا هذا النّظْم: "عرف النّعت بأنّه التّابع المكمل متبوعه، ببيان صفة مـن صفاته، نحو (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه)، فقولُه المكمل متبوعه جعله توضيحا لقوله (مـتم مـا سبق)[3].

ولو توبعت تعريفات شارحِي الألفية وجدت متقاربة، وكأنّها تعريفات اتفق عليها النحـاةُ أو أنّها التزام بتعريفات النّاظم إلى حد كبير، وإذا عدنا إلى أصل مصطلحات ابـن مالـك نجـدها

1) ابن عقيل، الشرح: ج1، 191.

2) نفسه: ج2، 242.

3) نفسه: ج3، 191.

خليطا من مصطلحات البصريين والكوفيين، حتى وإن كانت المصـطلحات البصـرية تحظـى بنصيبٍ وافر؛ فالمفاعيل للبصريين عدا المفعول به لأن البقية هي (أشباه المفاعيل)

عند الكوفيين[1]، وللبصريين ضمير الفصل فهو عند الكوفيين العماد[2].

ومن مصطلحات الكوفيين (الإدغام) بتخفيف الدال، وبتشديدها اصطلاح البصـريين[3]، والنعت يقابله عند البصريين الصفة أو الوصف[4].

وأما ما انفرد به ابن مالك من "النائب عن الفاعل"[5] و"البدل المطابق"[6] و"المعرف بأداة التعريف"[7]، والشبه الوضعي"[8]، فقد اتبعها ابن عقيل عدا البدل المطابق الذي جعله بدل "الكـلّ من الكلّ" كما سلف[9].

وخلاصة ما تقدم حول منهج ابن عقيل النحوي تناوله موضوعات الألفية نفسها فلم يحـد عنها، وحافظ على ترتيبها وترتيب أبيات الألفية حين شرحها، وبالنسبة للفصول التي لم يـذكر اسمها في الألفية والشرح كان من الأولى أن تسمى بأسماء تقربها إلى الدارسين، وأسـتطيع أن أعتبر شرح ابن عقيل شرحا وسطا بين الإطالة والإيجاز بين الشروح،فلم يسـهب كثيـرا ولـم يختصر اختصاراً مخِلاّ، فهو يتوسط شرحي ابن النّاظم والمكّودي من جهة، وشرح ابن هشـام والأشموني من جهة أخرى، أي بين الاختصار والتوسع.

1) السيوطي: همع الهوامع، ج3، 8، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1، 323.
2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، 110.
3) ابن عقيل:الشرح، ج4، 248 وابن يعيش: شرح المفصل، ج10، 121، والسيوطي: همع الهوامع، ج5، 171.
4) نفسه: ج3، 191
5) نفسه: ج2، 111.
6) نفسه: ج3، 247.
7) نفسه: ج1، 177.
8) نفسه: ج1، 30.
9) نفسه:ج3، 249.

وقد كان يعرف بالموضوع، ويضرب له الأمثلة الموضحة، ويأتي بآراء ومذاهب ويقـارن ويفاضل، ولكن دون تعليل كبير في أغلب الأحيان، بل كان يختصر في التّعليق بكلمات مـوجزة أو بشاهد أو تنويع الشواهد ولكن لماما.

وأما شواهده فقد جعل القرآن الكريم الأصل الأول فوضعه موضعه إلاّ أنّه لم يكلّف نفسـه مشقّة إرجاع الآيات إلى أماكنها في القرآن الكريم، والغريب في الأمر أن من ذَكرنا من شراح الألفية غاب عليهم هذا الأمر كابن الناظم وابن هشام والمكّودي والأشموني، ولم أجد سببا مقنعا لترك التوثيق، وتكرر الحال في القراءات المتواترة والشاذّة، ومن خلال استشـهاده بـالقراءات الشاذّة يظهر منهج ابن عقيل الساعي إلى التّوسع كالكوفيين.

وأما الحديث الشريف؛ فقد جعله أصلاً الثاني مبتعدا بذلك عن آراء من منع ذلك كالبصريين وغيرهم، ولكن هذا لايدلّ على كوفية من اتبع هذا المسار، مع ملاحظة أنه لم يرجع الأحاديـث إلى مصادرها، ولم يكتف بالأحاديث الشريفة بل استشهد بأقوال بعض الصـحابة الكـرام، وإن قلّ.

وبالنّسبة للغات العرب فقد تخطّى ما حدده البصريون للقبائل التي يحتج بهـا فـي اللغـة، وكانت أكثر أمثلته من اللغة الدارجة في زيد وعمرو، وحين جعل الشعر من أبرز ما استشهد به لم يقم بتوثيقه وإرجاعه إلى قائليه إلا في ستة شواهد كما تقدم، فلم يتقيد بأشـعار مـن يحـتج بشعرهم، فهو يتبع منهجا مستقلاً في مواد احتجاجه وفي المحتج بهم، مما يدلّ على أنّـه اتّبـع طريق المحققين في نهجه.

أما الشّكل، فقد وجدناه يذكر من الأبيات ما يريد شرحه، وخصوصا ما اجتمع فيه موضوع معين أومسألة مستقلة، ثم يشرحها على ترتيبها في معظم الأحيان، رابطا ما سبق بما لحـق إن كان الموضوع جديدا مع ذكر الأمثلة،مستشهدا في قبوله ورفضه لرأي من الآراء التي ذكرهـا المصنف، وربما أشار إلى تكرار الموضوع أو استبق الأبيات بمقدمة لها في حال التـرابط، أو استبق بذكر ما سيأتي من حديث حول المسألة نفسها مدار البحث.

وقد اهتم بذكر خلاصة ما شرح، وهذا عمل القائمين على التعليم للتسهيل علـى الدارسـين وشفاء علل الحائرين،متصفا بالإنصاف وإيراد الأبيات حتى لا يتّهم بزيادة أو تقصير.

وأما مصطلحاته فهي مصطلحات المصنّف، ولم يترك ذلك إلا قليلا وفي موضعين اثنـين، حيث غير نوعا من أنواع البدل، ذكره المصنف باسم (المطابق) فجعله ابن عقيل (بدل الكلّ من الكلّ)[1]، والثاني بدل قول الناظم (قلّ) إلى كلمة (شذّ) وذلك في الحاق (أل) بالفعل المضارع المعرب (الترضى)[2]، وقد اختار المصنف كما ذكر سابقا الأسماء المناسبة والقريبة من الأفهـام بصرية كانت أم كوفية، فلله دره، وأحسن الخضري حين وصفه: " إن شرح العلاّمة ابن عقيـل لألفية الإمام ابن مالك – رحمهما ا تعالى-: من أجل ما كُتِب عليها قدراً وأشهرها في الخافقين ذِكْرا "[3].

---

1) ابن عقيل:الشرح ج3، 247.

2) نفسه: ج1، 155.

3) الخضري: ج1، 4، المقدمة.

القسم الثاني

المنهج النحوي عند الخضري

وهو طريقة الخضري في تناوله لمتن الألفية، أو ما اختاره من المتن، وكذلك من الشّرح، سواء في تفسير ابن عقيل للأبيات أو الأمثلة، أو تعليقه عليها وشـواهده، وذلـك مـن حيـث المضمون، والشكل بما تضمناه من عناصر، وكيفية تعامل الخضري مع هذه العناصـر، و مـا استعان به من شواهد مختلفة، وأبدأ مع:

المضمون:

ولا بد عند معالجة هذا العنصر من معرفة ما تطرق إليه من موضوعات وكيفية توفيقه بين النّصين: المتن والشّرح، أما موضوعاته فهي بشكل واضح موضوعات المتن والشّرح فهو يتقيد بتسلسلها ونصوصها دون زيادة أو نقصان، فالمسميات واحدة دون تحريف أو تبديل.

وقد قسمها في كتابين وعلى شكل جزأين لا أربعة كما فعل محققو الشرح [1]، تناول في الأول منهما المقدمة وبدأ بمواضيع الألفية من بدايتها وحتى نهاية باب (حروف الجر)، في ثمانية وعشرين موضوعا أو بابا، وبدأ الكتاب الثاني بباب (الإضافة)، وحتّى نهايـة (الإدغـام) آخـر موضوع طرقه ابن مالك في ألفيته، وذلك تحت أربعة وخمسين عنوانا بين باب وفصـل سـماه وفصول لم يسمها.

ويقع الكتاب الأول في خمسمائة وثلاث وثلاثين صفحة بما فيهـا المقدمـة، وأربعمائـة واثنتين وثمانين صفحة في الكتاب الثاني مع الخاتمة[2]. للتعرف مضمون ماكـان يتناولـه فـي حاشيته، وجبت مقارنته بماتناوله ابن عقيل في الأبواب ذاتها. وقد اخترت لذلك مثالين من بـاب (النّدبة)[3] وفصل (لو)[4]. ففي باب (النّدبة)؛ نجد عناصر الشرح في حاشية الخضري هي:

---

1) ينظر: عبد الحميد، محمد محي الدين: شرح ابن عقيل، والبقاعي، يوسف الشيخ: شرح ابن عقيل.

2) ينظر: الخضري:حاشية الخضري.

3) ينظر: ابن عقيل: الشرح، ج3، 282 – 286 و الخضري: الحاشية، ج2، 190 – 194.

4) ينظر: نفسه، ج4، 47 – 51 والخضري: ج2، 290 – 296.

تعريف (النّدبة) لغة وعرفا دون إرجاع ذلك لمصدر.

- تناول بيتَي الألفية بالشرح وتوضيح العلاقة بين كلماتهما مع تطرقه إلى إعراب الضمائر فيها والاستشهاد من القرآن الكريم.

- الانتقال إلى الشرح، حيث تعريف ابن عقيل للمندوب وشروطه وأمثلته بالتوضيح والتوسع والإعراب.

- إذا مر بشاهد من شواهد ابن عقيل الشّعرية بين بحره وأعربه وبين الشّاهد فيه(1).

أما ابن عقيل فكان تناوله لهذا الباب كالآتي:

- تعريف المندوب مع الأمثلة.

- شروط المندوب.

- تركيب المندوب (ما يلحقه وما يسبق أَلِفَه) والوقوف عليه وأشكاله.

من هنا نرى أن الخضري يشرح قول النّاظم، ويتوسع فيما قاله الشّارح، وقد ذكر هذا الأخير شاهداً من الشّعر، بينما لم يذكر الخضري أي شاهد.

أما ما سارا عليه في فصل (لو)، فقد قام الخضري بذكر:

- قول الشارح الذي ذكر أن لها استعمالين، وعلّق قائلا: زاد غيره أربعة، وذكرها.

- فسر استعمالها الأول عند ابن عقيل، وجاء بشاهدين الأول من القرآن الكريم والآخر من الشّعر ونسبهما.

- فسر الاستعمال الآخر، واستشهد بآية، ثم فسر شرح ابن عقيل له وقول سيبويه، وأورد آراء النحويين ثم استشهد بخمسة شواهد من القرآن.

---

1) ينظر: الخضري: ج2، 190-194.

- عاد إلى الشارح وتأييده لسيبويه وتناول شواهده بالتفسير وبعض الإعراب مع ذكر شـواهده من الشعر وهكذا[1].

أما ابن عقيل فقد ذكر استعمالي (لو) و أمثلة مع الإشارة إلى ذكر الاستعمال الأول فـي بـاب (الموصول)، ثم أتى بأمثلة على الاستعمال الثاني وشاهدٍ من القرآن الكريم أتبعه بالشعر.

ثم ذكر اختصاص (لو) الشرطية وهو الاستعمال الثاني لها مع شاهدٍ شعري، وتحدث عن جوابها وأشكاله وشروطه.

وفي هذا المثال نجدهما يتّفقان في القسمين الأولين، والفارق هو كثرة استعمال الخضري للشواهد القرآنية والشعرية.

مثال على طريقة الخضري في تناول متن الألفية:

- في باب (أما ولولا ولوما)؛ وجدته يتناول بيت الألفية:

الرجز

أمــا كمهمــا يــك مــن شــيءٍ وفــا لِتِلْــوِ تِلْوِهــا وجوبـاً أُلِفـا

بدأ بقول الناظم: (أما كمهما الخ) وفسره بقوله: " المراد أنّها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لا أنّها بمعناهما جميعا لأنها حرف، فكيف تكون بمعنى اسم وفعل، وهو يعنـي (أما كمهما يك من شيء) وذلك لأنّه أكمل توضيحه بقوله: "(وفا الخ) كالاستدراك على ماقبله لما ستعرفه، و (فا) مبتدأ خبره جمله (أُلِف)، وألف للاطلاق، و(وجوبا) حال مـن ضـمير (أُلـف) الراجع للفاء، و (لتلو) مفعوله إن بني للفاعل بزيادة اللام للتّقوية وإلاّ تعلّق بمحذوف حـال مـن نائب فاعله أي أُلف والفاء حال كونه مصاحبا لتالي تاليها، وعلىهذا الإعراب فلا مسوغ للابتداء بفا، لا أن تجعل الجملة حالا لازمة من أما فيسوغ على حد [2]:

---

1) ينظر: الخضري: ج2، 290-296.

2) البيت لم يعرف قائله، في السيوطي: الأشباه والنظائر، ج3، 98، وفي الاشموني، ج1، 97:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق.

الطويل

سرينا ونَجم قد أضاء (فَمذْ بدا)[1].

ويمكن جعل قوله: (لتلو) صفة لفا فيسوغها أي وفا مصاحبة لتلو تلوها أُلِـف وجوبـا فتأمل[2].

ومن هنا نرى كيف تناول بيت الألفية بالتفسير والتوضيح، ووجدنا أنه جعل (أما) مثل (مهما) وتقوم مقام أداة الشرط والفعل دون الجواب ضمنا لأنَّه ذكر بعد ذلك الفاء، وهي تقع في جواب الشرط،ولابد أن نذكر هنا كيفية تناول أي عقيل لهذا البيت:

فيقول: (أما): حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط،وفعل الشرط، ولهذا فسـرها سيبويه بمهما يك من شيء، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفـاء،نحو أمـا زيـد فَمنطلق، والأصل، مهما يك من شيء، فزيد منطلق، فأنبت (أما) مناب مهما يك من شيء فصار أما فزيد منطلقٌ ثم أُخرت الفاء إلى الخبر، فصار أما زيد فمنطلقٌ،ولهذا قال: وفا، لتلـو تلوهـا وجوبا أُلفا.

فالفاء يجب أن تقع في جواب الشرط وهذا هو المألوف كما ذكره الناظم ولـم يعتـرض على ذلك ابن عقيل وفسر قول سيبويه فيها على ذلك ولم يعارضه.

أما تناوله لشرح ابن عقيل السالف فقد أخذ جزئية من الشرح وهي (أما: حرف تفصيل)، فعلّق قائلا: " أي غالبا لا دائما على المختار، وضرب أمثلة لغير الغالـب، وأورد آراء بعـض النحويين في ذلك ثم خمسة شواهد من القرآن الكريم عن أشكالها، ثم انتقل إلى العبـارة التاليـة للعبارة السابقة وهي (مقام أداة الشرط) فقال: أي دائما فلا تفارقه كالتوكيد " وجاء بقـول أحـد النحويين ثم ذكر ما فهمه من كلام الشارح مستشهدا بالقرآن الكريم، ثم انتقل إلى تفسير سـيبويه وما فهم منه، ثم ما استنتجه الشارح عندما قال: (فلذلك لزمته به الفاء) وبعد المثال، انتقل إلـى

1) تكملة شطر البيت لوروده هكذا دون اكمال في ابن عقيل، ج1، 221، الخضري، ج1، 215.
2) الخضري: ج2، 297.

قول الشارح: (والأصل مهما...) والمثال ثم عبارة الشّارح: (ثم أخرت الفـاء إلـى الخبـر)، ففسرها وذكر أمثلة من القرآن الكريم، واستشهد بما ورد في الأشموني.

وقد ذَكرتُ تناوله لبيت الألفية لِقصره وكذلك ما ذكره ابن عقيل بخصـوص البيـت، وهو موجز كذلك، ولم أذكر جميع ما ذكره[1].

وأما عن تناول ابن عقيل لهذا الباب فكالآتي:

- بدأ بـ(أما) واستعمالها، وأتى بشاهدٍ شعري عليها.

- ذكر الاستعمال الأول لـ(لولا ولوما)، حسب ما ورد في بيت الألفية الذي تناوله مفردا فـي هذا الباب.

- ذكر الاستعمال الثاني مع شاهدٍ قرآني.

- ذكر أدوات التحضيض الأخرى (هلاّ و ألاّ وألا المخففة)، وذكر شاهدا شعريا عليها.

-ذكر شروط (هلاّ) مع شاهدٍ شعري تضمن (لولا).

وعليه فقد ظهر لنا الفارق بين الشرح والحاشية من خلال ما سبق، فالشـرح متوسـط، يتناول كلمات المتن الشعري، بما يجعله واضحا، وبأمثلة قصيرة مع الاستشهاد بـأكبر النحـاة وأشهرهم فلا هو بالطويل المملّ ولا بالقصير المخلّ، أما الحاشية فتتناول بيت الألفية بالشـرح والتحليل والإعراب لتوضيح المقصود منه، ثم بعد ذلك تتناول جزئيات الشـرح مـع التعليـق والتحليل والمعارضة والموافقة وآراء النحويين والجمهور مع الاستشـهاد بالأمثلـة والشـواهد القرآنية الكثيرة، فقد رأينا أن ابن عقيل لم يذكر غير الأمثلة عن (زيد) ولم يذكر سوى سـيبويه من النحاة، أما الخضري فقد ذكر إلى جانب القرآن الكريم والأمثلة الأخرى ما ماذكره سابقوه، وفي ذكره للآيات كان يوضحها ويفسر المقصود منها وارتباطها بالموضوع، وكأنّي بابن عقيل

1) ينظر: الخضري: ج2، 297-299.

يشرح بما قلّ ودلّ ليظهر ما يريد من قريب، وكأنّي بالخضري، يستلهم معاني الحاشـية عنـد العرب حين قالوا:

الاحتشاء: الامتلاء.

وحشا الوسادة والفراش وغيرهما يحشوها حشوا ملأها.

والحشو من الكلام الفضل الذي لا يعتمد عليه وكذلك هو من الناس[1].

من هنا يتضح لنا أن المراد بالحاشية أن تكون جامعة بحيـث لا تتـرك شـاردة، ولا واردة، ولا رأيا حول موضوع إلاّ أوردته، فيقوم صاحبها باستجماع كل ما يتعلـق بـأمر مـن الأمور وربما بما له علاقة بهذا الأمر من قريب أو بعيد، مظهراً مقدرته على المناورة وموضحا مدى علمه واطلاعه حول أمر يراه جديراً بالتعريف والتوضيح.

شواهد الخضري:

لقد رصع حاشيته بشواهد كثيرة وكانت من القرآن الكريم، أشد لمعانا لكثرتهـا، وشـدة اهتمامه بهذا المصدر ثم بالقراءات، فالحديث الشريف، فشعر العرب وأمثـالهم ولغـاتهم، والآن أتناول ذلك:

1- استشهاده بالقرآن الكريم:

يظهر حتى للمتصفح لحاشيته كثرة استشهاده بالقرآن الكريم، فهو يفعل ذلك حتى فـي شـرحه للبسملة، والمقدمة علاوة على موضوعات النّحو والصرف، والخاتمة، دون تفريق، فـلا تكـاد تمر بموضوع إلا والآيات تزينه، وربما يعود ذلك إلى تمسكه بهذا المصدر فله الأولويـة فـي استشهادا ته من حيث البدء والكثرة، وهو أفضل مايمكن أن يستشهد به لتدعيم قاعدة نحويـة أو صرفية، فقد تخطى استشهاد الأولين ومن تبعهم في هذا المضمار، زيادة على أنه لايكاد يتـرك شاهدا إلا وأرجعه إلى موضعه، فهو يذكر اسم السورة ورقم الآية، حتى وإن أورد كلمة واحدة،

1) ابن منظور، لسان العرب،مادة (حشا) .

ومثاله ما جاء في (جمع التّكسير) حين قال: " وأما نحو (صنوان) {الرعد: 4 } فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتّغيير"[1]، ويقصد هنا بالجمعية: الجمع بشـكل عام، ومفهوم قوله أن (صنوان) مع وجود الواو والألف والنّون لا تدخل في جمع المذكّر السـالم بل هي جمع تكسير، وعليه فهو لا يترك كلمة أو أكثر من القرآن الكـريم إلا أرجعهـا إلـى موضعها فيه.

القرآن والنحو:

- في باب (إن وأخواتها)[2]؛ فتح همزة (إن) وكسرها، ترك بيت الألفية دون تعليق وهو:

الرجز

وهمـ ــز أَن افـ ــتَح لِسـ ــدِ مصـ ــدرِ مسـ ــدها، وفـ ــي سِـ ــوى ذَاك اكْسِـ ــر

وتابع ابن عقيل حين ذكر أحوالها الثلاثة (وجوب الفـتح ووجـوب الكسـر، وجـواز الأمرين) فقال ابن عقيل: " فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر، كما إذا وقعت في موضـع مرفـوع فِعل.. أو في موضع مجرور حرف.. وضرب أمثلة على ذلك،فقال الخضري: "قوله (مرفـوع فِعل) أي فاعلا كان كما مثّل أو نائبه نحو: (قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ)[3] "ثم مثّل على قول ابن عقيل: "(مجرور حرف) بقوله: "أي أو إضافة نحو: (مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ)[4]..."

- وفي باب (الإضافة)؛ حول استشهاد ابن عقيل على حذف المضاف لقيام قرينةٍ تـدلّ عليه وإقامة المضاف إليه مقامه وإعرابه كإعرابه وأتى على ذلك بشاهدين من القرآن، أذكـر أحدهما، وهو قوله تعالى: **(**وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ**)[5]،** فحذف المضاف وهو (حب) والمقصود (حب العجل) وأعرب المضاف إليه وهو العجل إعرابه: مفعول به منصوب وهو فـي الأصـل مضاف إليه مجرور، فعقّب الخضري بتنبيه قائلا: " قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الأخير مقام

---

1) الخضري: ج2، 351.

2) نفسه:ج1، 292.

3) الجن:1.

4) الذاريات:23.

5) البقرة:93.

الأول نحو: (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ)[1]، أي وتجعلون بدلَ شُكْرِ رزقِكم تَكذيبكم [2]، حيث أن (بدل) مفعول به أول وهو مضاف و (شكر) مضاف إليه وهو مضاف، و(رزق) مضاف إليه وهي مضاف والضمير (كُم) في محل جر مضاف إليه وعندما حذف (بدل شكر) جعل المضاف إليه (رزقكم) مفعولا به أولاً.

أما الصرف:

- ففي باب (الوقف)؛ بدأ بتعريفه فقال: الوقف: " قطع النّطق عند آخر الكلمة "، وبين أنواعه، وضرب لذلك شاهدا من القرآن الكريم: (ألاّ يسجدوا)[3] وذلك على قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) باعتبارها للاستفتاح و (يا) للتّنبيه فتكون (اسجدوا) فعل أمر، فيوقّف على (يا) مفصولة من (يسجدوا)، فتكون يا اسجدوا.

- وفي الباب نفسه عرف الإشمام بأنّه: " عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ولا يكون إلا فيما حركته ضمة [4]، و علّق الخضري على ذلك بقوله: " أي سواء كانت إعرابية (يعني الضمة) نحو: (وإياك نستعين)[5]، أو بنائية نحو: (من قبلُ)[6] والغرض به الفرق بين الساكن أصالةً، والمسكّن للوقف.."[7]، فالوقف على (نستعين) هو وقف عارض للسكون، كما تعلم وذلك للوقوف على رؤوس الآي.

- وفي باب (الإبدال)، وهو يفسر كلام ابن عقيل حول همزتَي (أَؤُم) فالأولى للمتكلم والثانية مضمومة مفتوح ما قبلها وقوله: جاز لك في الثانية وجهان: الإبدال والتحقيق"[8]، ولم يستشهد على ذلك من القرآن كما فعل الخضري الذي قال: "(وجهان) السالفة – أي تشبيهها لهمزة

---

1) الواقعة:82.
2) الخضري: ج2، 38.
3) النحل:25.
4) الخضري: ج2، 401.
5) الفاتحة: 4، والاية (اياك نعبد وأياك نستعين) .
6) البقرة:25.
7) الخضري: ج2، 401.
8) الخضري: ج2، 444.

المتكلّم بهمزة الاستفهام في نحو: (أأنت)[1] و(أأنذرتهم)[2].

وكان يهتم بإرجاع الآيات إلى مصادرها في النحو أكثر منه في الصرف، وقـد أرجـع كذلك شواهد الشارح القرآنية إلى مواضعها[3]، وان دل هذا على شيء فهو يدل على تقديره لهذا المصدر العظيم، وشدة تعظيمه لشعائر ا ، واستشهاده به في الغالب يأتي مباشرة بعـد تعليقـه على قول الناظم أو الشارح للتوضيح، وقد غلب استشهاده به وحده وقد تكررت شـواهده فـي المسألة نفسها بالقرآن الكريم وحده ومن ذلك:

- في باب (المعرب والمبني)، حول جمع المذكر السالم، وأنه قسمان: جامد وصفه وشـروط الجامد أن يكون علما لمذكّر عاقل، قال الخضري: " أي ولـو تنـزيلا ليـدخل نحـو: (أتينـا طائعين)[4]، (رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ)[5]، وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لأنّها لما وصِفَت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكّر العاقل على غيره فيقال: زيد والهندات أو الحمير منطلقون"[6].

مما تقدم نجِده يفسر قول ابن عقيل حول جمع المذكر السالم ويضرب أمثلة من القـرآن الكريم فقط، ويعلّق على أسباب جمع السموات والأرض في (طائعين) والكواكب والشمس والقمر (ساجدين) وكلّها غير عاقلة، هذا من صفات الحاشية والحواشي بشكل عام، في التّوسع و التدليل ولم يكتف بمثال واحد من القرآن الكريم مع العلم أن ابن عقيل لم يستشهد إلا بأمثلة مـن أمثلـة النّحويين، وقد أكثر من الاستشهاد بآيتين أو أكثر في المسألة نفسها وإن دقتْ، أما في حالة ذكـر الشّروط فهو لايكاد يترك واحدا منها إلا وضرب له مثلا من القرآن الكريم، وقد وجدت مواضع كثيرة لضرب آيتين أو أكثر على رأي بعينه أو مذهب[7].

---

1) المائدة:116.

2) البقرة: 6.

3) ينظر الخضري: ج2، 38، 293.

4) فصلت:11.

5) يوسف:4.

6) الخضري: ج1، 85.

7) ينظر: الخضري: ج1، 31، 85، 94، 120، 165، 176، 181، 223، 501، وغيرها.

وليس معنى هذا أنه لم يقرن بالقرآن غيره، فقد تنوعت أشكال ا لاستشهاد عنده،فنجـده في مواضع أخرى يتبع القرآن بالحديث الشريف، ومن ذلك:

- ما ورد في باب (الكلام وما يتألف منه)، ضرب مثالا على دخول (يا) على الحرف ثم أتبعـه بالحديث الشريف، حيث قال: " وأما دخول يا على الحرف في نحـو: (يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ)[1]،و (يا رب كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة)[2]،فذكر الحديث مباشرة بعد الآيـة،وإن لـم يـذكر ذلك[3].

- في باب (الابتداء)[4] حين تحدث ابن عقيل عن الخبر إذا كان جملة، ووجود ضمير فيها يعود على المبتدأ وقد يكون مقدرا، فضرب الخضري على ذلك قوله تعالى: (فان الجنّة هي المأوى)[5] وقال: أي له، ويعني (هي المأوى له) وأتبع ذلك بقطعة من حديث أم زرع: (وزوجـي المـس أرنب) أي (المس له أو منه)[6]، وهنا جعل الضمير المقدر هو الرابط العائد على المبتدأ.

وقد قام بعكس ذلك، حيث أتى بالحديث أولاً ثم أتبعه بالقرآن، وذلك في باب (الابتـداء) أيضا، حول الخبر الجملة، إذا كانت هي المبتدأ في المعنى وأنها لا تحتاج إلى رابـط، فضـرب الخضري الحديث الشريف قائلا: "وكقوله -صلى ا عليه وسلم-: "أفضلُ ما قلتُه أنا والنبيـون من قبلي لا إله إلا ا "[7]، وقوله تعالى: "وآخر دعواهم أن الحمد "[8] ففي الحديث جعل الخبر (لا إله إلا ا)، وهي دون رابط، وفي الآية: (أن الحمد).

والحالة الثانية والأخيرة وقعت في الباب نفسه والصفحة نفسها، حيث ذكر متابعا للخبـر الجملة مع ظهوره في الظاهر مفردا فضرب مثالا من الحديث: (لاحولَ ولا قُوةَ إلاّ با ـ كنز من

---

1) يس: 26.
2) لم يرجعه إلى مصدره ولم ينبه إليه المحقق، ج1، 42.
3) الخضري:ج1، 42.
4) نفسه، ج1، 201.
5) النازعات:41.
6) الخضري: 1، 201، وينظر: ج2، 89، 144، 311.
7) ينظر: جمع الفوائد، ج 1، 466، وقال الشارح:رواه أحمد والترمذي، الهامش، ج1، 203.
8) يونس: 10

كنوز الجنّةِ) [1]ثم أتبعه بالشاهد القرآني: (قل هو ا أحد)[2]، وقال: "الجملة خبر عن هـو بـلا رابط لأنها عينه أي مفسرة له أي الحال"[3]، فجعل الرابط ضمير الشأن المحذوف في الحـديث والآية.

وقد أتبع القرآن بالشعر مساندا له في حالات كثيرة [4]ومن ذلك:

- ما ورد في باب (النكرة والمعرفة)[5]، حول العدول عن الضـمير المتصـل إلـى الضـمير المنفصل إذا كان الضمير المنفصل محصورا، حيـث قـال: أو لحصـره (لاتعبـدوا إلا إيـاه) [6] وقوله[7]:

الطويل

أنـــا الذّائـــد الحـــامي الـــذّمار وإنمـــا يـــدافِع عـــن أحســـابهم أنـــا أو مِثلـــي

ففي الآية جاء الحصر عن طريق لا الناهية وإلاّ، وفي الشعر جاء الحصر بإنّما.

- وفي باب (إعراب الفعل)[8]، حول (أن) الناصبة بعد الفاء وهي واجبة الحذف، ومجيء الفعل المضارع بعد الفاء المذكورة المجاب بها الاستفهام بأنواعه فـذكر التقريـري، وقـال: "وأمـا التقريري الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعـل بعـده نحو: أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب)"[9] وقوله [10]:

الوافر

ألـــم أَكُ جـــاركم ويكـــون بينـــي وبيـــــنكُم المـــــودةُ والإخـــــاء

---

1) رواه أحمد 283/2 بإسناد صحيح وينظر:الخضري: ج1، 203، الهامش.

2) الإخلاص:1.

3) الخضري:ج1، 203.

4) ينظر نفسه: ج1، 129، 471،342،307،289،279،196،146.

5) نفسه، ج1، 117-118.

6) الاسراء: 23.

7) الفرزدق:ديوان الفرزدق، ج2، 153.

8) الخضري:ج2، 265.

9) الحج:46.

10) الخطيئة:ديوان الخطيئة، 54، وينظر: ابن هشام:مغني البيب، 669.

والغريب هنا أنّه لم يذكر الفاء مع أن جميع أمثلة الشارح والخضري كانت للمضـارع بعد الفاء، وهنا جاء بالواو، بدلا منها وربما كان ذلك سهوا منه، والقصد في الآية (فأن تكـون)، وفي البيت (وأن يكون)، وقد ورد هذا البيت نفسه في شواهد ابن النّاظم وكما هو فـي نصـب الفعل المضارع[1].

ولم أجد له شاهدا من الشعر قدمه على شاهد من القرآن الكريم وإن كنت قد وجدته قـد قدم مثلا على القرآن الكريم ثم أتبعه بقولٍ عن العرب وهو في باب (الكلام وما يتـألف منـه)، حول وقوع الإسناد إلى الفعل رادّا على ابن عقيل الذي جعل الإسناد من خواص الاسم فقال:

"ورد الإسناد إلى الفعل في نحو: (تسمع بالمعيدي خير مِن أن تراه) وقوله تعالى: (ومن آياتـه يريكم البرق)[2] وقولهم: زعموا مطيةُ الكذب[3].

أما استشهاده بالقراءات:

فقد استشهد بها كثيرا، وقد كان ذلك بأشكال مختلفة، فهو يستشهد بها وحدها وأتبعهـا بالشـعر، وإن قل، ومما استشهد بها منفردة ما أورده:

- في باب (كان وأخواتها)[4]، حول جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، حيث ذكر ابن عقيـل خلافا، وصوب الجواز وضرب على ذلك مثالا من الشعر، فجاء الخضري وأيده في ذلك وقال: منه قراءة حمزة وحفص (ليس البر أن تُولّوا)[5].

---

1) ابن الناظم:267.

2) الروم: 24.

3) الخضري:ج1، 43.

4) نفسه: ج1، 249.

5) البقرة:177.

- وفي فصل (وما ولا ولات وإن المشبهات بليس)[1] حول قول ابن عقيل عن (ما) أنّها لاتعمل شيئا حسب لغة بني تميم، أورد الخضري قراءة ابن مسعود (ماهذا بشر)[2] فجعلها نافية دون عمل[3].

ومما جمع بينها وبين الشعر يتبعها في باب (النداء)[4]، حين ذكر النكرة الموصوفة وأنّها منادى منصوب، فذكر الحديث: (ياعظيما يرجى لكلّ عظيم ويا حليما لايعجل)[5]،ثم قال: وقول الشاعر[6]:

الطويل

أداراً بحزوى هجتِ للعين عبرةً فماء الهوى يرفَض أو يترقْرقُ

فجعل (عظيما) نكرة موصوفة منادى منصوباً، و (داراً) كذلك.

ولم يكتف بالاستشهاد بالقراءات المتواترة المشهورة بل جاء بقراءات شاذّة ومنها ماأورده في باب الإبدال[7] حول كشكشة تميم فقال: " نحو: مالذي جاء بش وقرئ: (قد جعل ربشي تحتش سريا)[8].

- وفي فصل (الإعلال بالحذف)، وذلك تعقيبا على أمثلة الشّارح حول الفعل الماضي معتل الفاء كوعد وأن مصدرها: عِدةٌ، قال: (وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضِعة بالفتح ويكسران في لغة وبها قرىء شاذّا: (ولم يؤت سَعة مِن المال) بالكسر "ويرمي هنا أن ماضي (سعة): وسع والمضارع (يسع) بفتح السين وهي عين الماضي، فهي مفتوحة فيهما، ولكن هناك قراءة شاذّة بكسرها فتقرأ: (بِسعة) وكذا في (ضعة)، وعليه فيكون الخضري قد استشهد

1) الخضري: ج1، 262.
2) يوسف:31.
3) ينظر:الخضري: ج1، 301، 314، 359، 388، 461، 462، 521.
4) نفسه: ج2، 171.
5) ذو الرمة: ديوان ذو الرمة، 456، وفي شرح أبيات سيبويه، ج1، 488، كتب هكذا.
6) لم أجده في الأحاديث الصحيحة.
7) الخضري:ج1، 433.
8) مريم:24.

بالقراءات المختلفة لتأييد ما أورده من آراء ومذاهب أو معارضتها، لذا تعتبر القراءات مصـدرا مساندا إلى جانب القرآن الكريم.

وأما الحديث الشريف:

فنجده يستشهد به منفردا ومع القرآن كما تقدم، سابقا وتابعا، وكذلك مع الشعر، ولم يفـرق بـين النّحو والصرف في استشهاده به.

من ذلك ما ذكره في باب (الكلام وما يتألف منه)[1] وحديثه عن كلمة (أمـة) ونهـي الرسـول الكريم عن استخدامها بحقّ ملك اليمين من النّساء، فجاء بالحديث: (لا يقُل أحدكُم عبدِي ولا أمتِي فإن العبد والأمةَ ـ وليقلْ غُلامي وجاريتي)[2].

- وفي باب (المعرب والمبني)[3]، عند توضيحه لقول ابن عقيل حول عطف المتغايرين فقال: " أي مغايرة في الوزن كما في قوله صلى ا عليه وسلم: (اللهم أعِز الإسـلام بأحـب العمـرين إليك"[4].

من هنا أرى أنّه اهتم بالحديث الشريف كمصدر مهم من مصادر اللغة، وقد أفرده حـين احتج به كثيرا، وجعله مع غيره أقلّ من ذلك.

وقد مر بنا استشهاده به رديفاً للقرآن الكريم، وسابقا له، وكذلك فعل به مع الشعر، فمما جعلـه فيه سابقا للشّعر:

- في باب (النكرة والمعرفة)[5]، حول الضمير المتصل واختيار ابن مالـك للاتصـال عكـس سيبويه وذلك إذا كان الضمير خبرا لكان، فقال الخضري، مؤيدا ابن مالك: "أي لأنّـه الأصـل،

---

1) الخضري: ج1، 38.

2) ابن حنبل، أحمد: مسند أحمد، برقم 9438.

3) الخضري: ج1، 79.

4) قال المعلق إن أصله في الترمذي ورواه الطبراني بلفظ آخر، الهامش، ج1، 79.

5) الخضري: ج1، 121.

ولكثرته نظما ونثرا في الفصيح، كحديث (إن يكُنه فلن تُسلطَ عليه)[1] الخ، وكقول أبي الأسـود لعبده[2]:

الطويل

دع الخَمــر يشــربها الغُــواةُ فــإنّني	رأيــتُ أخاهــا مغْنِيــاً بمكانِهــا
فــإن لا يكنْهــا أو تكنْــه فإنّــه	أخوهــا غذَتْــه أُمــه بلبانِهــا

ويعني (بأخيها نبيذُ الزبيب) وهو قول الخضري.

- وفي الباب نفسه[3]، حول لحوق نون الوقاية شذوذا باسم الفاعل لشبهه بالفعل فقال: "كقولـه صلى ا عليه وسلم لليهود: (هل أنْتُم صادِقوني)[4]ولو حذفت لقيـل صـادقي بكسـر القـاف، وقوله[5]:

الطويل

ولــيس بمعيينــي وفــي النّــاس ممتــع	صــديقٌ إذا أعيــا علــي صــديقُ

فأدخل نون الوقاية على اسم الفاعل (معيي).

ومما خالف فيه هذا الترتيب فجعل الشعر أولا ثم أتبعه بالحديث، مـا أورده فـي بـاب (المعرب والمبني)[6] حول الأسماء الخمسة والكلام عن فم، وأصلها (فوه) عند سيبويه والفـراء فقال الخضري: وتُبدل عند عدم إضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تُبدل مع الإضافة إجراء لهـا مجرى عدمها كقوله[7]:

1) قال المعلق:رواه الشيخان، وأبو داود والترمذي، وهو جزء من الحديث المعروف بحديث ابن حياد.

2) أبو الأسود الدؤلي: ديوان أبي الاسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1974، 162، 306.

3) الخضري: ج1، 125.

4) لم يخرجه المعلق، ج1، 125، الهامش.

5) بلا نسبة في الأشباه والنظائر، ج7، 15، وفي الاشموني ج1، 57.

6) الخضري: ج1، 72.

7) لم يذكر عنه المعلق شيئا.

الرجز

كـ ـالحوتِ لايلهيـ ـه شـ ـيء يلْقُمـ ـه يصــبح ظمــآن وفــي البحــر فَمــه

ومنه في النثر حديث: (لَخَلوفُ فَمِ الصائم)[1]، ويعني (بتبدل) الواو إلى الميم، وقد أبدلها في (فمه) للشعر فلا يصلح أن يقول (فوه) وفي الحديث أبدلها لعدم إمكانية قوله (فـي الصـائم) لإضافتها وإبهامها على السامع.

- وكذلك في باب (الابتداء)[2]، حول دخول الفاء في خبر (كلّ) غير ما ذكره ابن عقيـل قـال الخضري و تدخل الفاء بقلّة في خبر كل إذا أُضيف لغير ما مر بأن أُضـيف لغيـر موصـوف أصلا كـ(كلّ نِعمةٍ فمن الله) او لموصوفٍ بغير ما ذكر بقوله[3]:

الخفيف

كـــل أمـــرٍ مباعِـــد أو مـــدان فَمنـــوطٌ بِحِكمـــةِ المتَعـــال

و من حديث(كل أمرٍ ذي بالٍ)[4] فظهر لنا استشهاده على دخول الفاء على كل خبر في الشاهد الشعري وأما الحديث الشريف فلم يكمله و ذالك لروايته بعدة روايات منها ما دخلت الفاء على الخبر (...لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع) و رواية (بالحمد لله فهو أقطع) و كذلك: (كلّ أمـرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر) فهو يدلّل على قولـه السـالف (و تـدخل بقلة...).

استشهاده بالشعر:

لقد أورد الخضري خلال حاشيته أكثر من أربعمائة وسبعة و خمسين شـاهدا شـعريا[5] فمـن المعدود مائتان وواحد و سبعون شاهدا في الجزء الأول و مائة و ستة و ثمانون في الثاني و قد

---

1) قا ل المعلق، رواه البخاري ومسل وأبو داود والترمذي والنسائي وفي مختصر صحيح البخاري، كتاب الصوم، ج 3، 79، برقم 871.

2) الخضري: ج1، 225.

3) لم ينسبه الخضري وكذلك هو بلا نسبة في الدرر، ج2، 36 وفي اللبيب كذلك، ج2، 447.

4) رواه أبو داود وابن ماجة عن أبي هريرة مرفوعا، ينظر: الخضري: ج1، 225، الهامش.

5) هناك شواهد شعرية لم ترقم خلال الحاشية وتحتوي على ما يخدم قضية نحوية مل: ج1، 62، 72.

كان إرجاعه للشعر إلى قائليه قليلا بالنسبة لعدد شواهده الشعرية فقد بلغ ما نسبه أربعين شـاهداً منها ثلاثة و ثلاثون في الجزء الأول وجميع من ذكر أسماءهم هم ممن يحتج بشعرهم وقد أشار إلى شاهد ابن عقيل[1]:

الوافر

و لُـبس عبـاءةٍ و تَقَـر عينـي   أحـب إلـي مِـن لُـبسِ الشـفوفِ

بقوله (لَلُبس عباءةٍ) الصواب كما في النسخ و ليس بالواو عطفا على قولها قبله

الوافر

لَبيـتٌ تخفـقُ الأريـاح فِيـه   أحـب إلـي مِـن قصـرٍ منيـفِ

فذكر ما قبله و ام يذكر اسمها صريحا و لم ينبه إلى أن ابن عقيل قال عنـد استشـهاده بالبيت، وذلك كقوله، ولم يقل كقولها[2].

وليس معنى هذا أن شواهده الباقية لايعرف قائلوها، بل قام المعلق على الحاشية بتحقيق الأبياتِ فأرجع كثيراً منها إلى قائلين معروفين وكان جلهم ممن يحتج بشعره، ولـم يـذكر مـن غيرهم إلا اثنين: المتنبي[3]، وأبا نواس[4]، وكأنه يتابع ابن عقيل ويؤيده في استشهاده بهما وقد زاد ابن عقيل: المعري[5]، وأبا العتاهية[6]، وهؤلاء من الذين شُهروا من المتأخرين.

وقد جارى الخضري ابن عقيل في ألفاظه التي قدم بها شواهده الشعرية فهو يسـتعمل: "كقوله" كثيرا، و "منه قوله" و "قول الشاعر" و"في"، و"في قوله"، و"في قول الراجز"، و"أما قوله"، و"قوله"، و"في نحو"، و"نحو"، "بقوله" و"منه قول الشاعر" وعندما يذكر شعرا لنفسه يقول: فقلت".

---

1) ميسون بنت بحدل، وهو في مغني اللبيب، ج1، 267، 287، ج2، 361، 479، 551، بالواو.
2) ابن عقيل: الشرح، ج 4، 20.
3) الخضري: ج2، 188.
4) نفسه، ج2، 111.
5) نفسه: ج1، 233.
6) نفسه: ج1، 288.

واستعمل معها من مصطلحاته: "شذ"، و"من غير الغالب"، وكان يكمل شواهد ابن عقيل بـذكره لتمام البيت سواء الصدر أو العجز، أو بذكر بيت قبل الشاهد أو بعده أو كليهما.

وأما ما ذكر اسم قائله،فيقول: ووردت في قول.... "ويذكر اسم الشاعر، و" كقـول..."و كـذا قول......."[1].

وقد استعمل الشعر للتدليل على قاعدة أو رأي أو صحة مذهب أو معارضا لـه، وقـد رأينا كيف أنه استشهد بالشعر بعد القرآن الكريم والقراءات وبعد الحديث الشريف وقبله.

وقد استخدم الشعر بيتا أو بيتين أو ثلاثة حين استشهد به وحده ونبدأ باستخدامه البيـت الواحد:

- في باب (الكلام وما يتألف منه)؛ حول حذف صلة الموصول لوجود دليل عليهـا، فقـال: " ولايضر حذفها لفظا كحذف الصلة لدليل كقوله[2]:

مجزوء الكامل

نحـــن الألـــى فـــاجمع جمـــو   عـــك ثُـــم وجههـــم إلينـــا

أي الألى عرفوا بالشجاعة"[3].

وفي جمعه لشاهدين في مسألة واحدة[4].

جاء في باب (المعرب والمبني)[5]، عن قول ابن عقيل:

---

1) ينظر:الخضري: ج1، 9، 189، 264، 279، على الترتيب.

2) لعبيد بن الابرص: ديوان عبيد بن الابرص، 142.

3) الخضري: ج1، 38.

4) ينظر:نفسه: ج1، 120، 151، 157، 179، 202، 236، 254.

5) نفسه: ج1، 104.

"إن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء "يعني الأفعال المضارعة المعتلة بالواو والياء في حالـة النصب، فقال الخضري يرد على ذلك: "وقد يقدر للضرورة، كقوله[1]:

الطويل

فمـــا ســـودتني عـــامِر عـــن وراثـــةٍ   أبـــى ا ُ أن أســـمو بـــأم ولا أبِ

وقوله[2]:

البسيط

مـــا أقـــدر ا َ أن يـــدنى علـــى شَـــحطٍ   مـــن داره الحـــزن ممـــن داره صـــولُ

فلم تظهر الفتحة على (أسمو ويدنى) بل قُدرت للضرورة الشعرية.

وأما إيراده لثلاثة شواهد، فقد وقع في باب (إن وأخواتها)[3]، حول هذه الحروف التـي تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر، فقال:

إن بعض العرب ينصِب بها الجزأين كقوله[4]:

الطويل

إذا اســود جــنح اللّيــل فلتــأتِ ولــتكن   خُطــاك خِفافــا إن حراســنا أُســدا

وقوله[5]:

الرجز

كـــأن أُذْنيـــهِ إذا تشـــوفا   قادمـــةً أو قلمـــاً محرفـــا

---

1) عامر بن الطفيل، ينظر: ابن يعيش:شرح المفصل، ج10، 101.

2) حندج بن حندج المري، ينظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ج6، 266.

3) الخضري: ج1، 290.

4) عمر بن أبي ربيعه، ينظر: السيوطي:شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، الذيل، 122.

5) محمد بن ذؤيب: ينظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، 168.

وقوله[1]:

الطويل

ويا ليتَ أيام الصبا رواجعا

فنصب اسم إن وخبرها (حراسنا وأسدا) في الشاهد الأول، ونصب (أُذنيهِ وقادمة) في الثـاني، وفي الثالث: (أيام ورواجعا).

وقد حدث أن أورد الشاهد نفسه في أكثر من باب، ومن ذلك الشاهد المستخدم في بـاب (المعرب والمبني) [2]، وذلك لتوضيح قول ابن مالك (إن عريا) عن المضارع المعـرب إذا لـم تلحقه نونا التأكيد ونون النسوة، فجاء بقوله[3]:

الطويل

وإنّي لَتَعروني لِذكْراك هزةٌ

فجعل (تعروني) بمعنى تنزل بي وفي الوقت نفسه (تعرو) فعل مضارع معرب لأنه عري من نوني التوكيد ونون النّسوة، وما اتصل به هنا نون الوقاية.

وقد تكرر استخدام الشاهد نفسه في باب (المفعول له)[4]، حيث ضربه مثلا على عـدم اتحـاد المفعول له مع عامِلِهِ في الفاعل، ولكنه أكمل الشاهد:

---

1) رؤبة بن العجاج، ينظر:ابن يعيش:شرح المفصل، ج1، 204.
2) الخضري: ج1، 59.
3) لأبي صخر الهذلي، ينظر: شرح اشعار الهذليين، ج2، 957.
4) الخضري: ج1، 441.

الطويل

كما انتفض العصفور بلّله القطر

فكان فاعلُ العرو الهزة، وفاعل الذّكرى المتكلم

وأما إيراده الشعر في غير الشواهد مباشرة، فقد أفاض في ذلك، وخصوصا في الكتـاب الأول ومنه:

- استعانته بأبيات للمصنف من غير ذكر مصدرها[1]، وذلك في أقسام التنوين في النحو وكذلك حول حذف حرف العلة من الأمر المعتلّ، بين فيها كيفية إسناد هذه الأفعال للواحد المذكر ثـم المثنى مطلقا ثم لجمع المذكر ثم الواحدة فجمعها[2].

- إيراد أبيات من الكافية للمصنِف، يفضلها على ماورد من أبيات في الألفية حول نون الجمـع في المذكر السالم[3]، وحول ترجيح الوصل[4]، وأبيات من الكافية حول ترتيب المعـارف مـن حيث أعرفُها[5].

-قصيدة للسموأل بن عادياء، وذلك عندما تناول شاهد ابن عقيل:

الطويل

ســلي إن جهلْــتِ النّــاس عنّــا وعــنهم فلـــيس ســـواء عـــالِم وجهـــولُ

فأورد ثلاثة عشر بيتا تسبق البيت السالف[6].

1) الخضري: ج1، 41.
2) نفسه: ج1، 61-62.
3) نفسه: ج1، 92.
4) نفسه: ج1، 120.
5) نفسه: ج1، 118، وينظر: 124، 148، 189، 205، 216، 358.
6) نفسه: ج1، 249-250.

-ذكر أبياتا للنابغة الجعدي في قصيدته التي أسمعها للرسول صلى ا عليه وسلم، ذكـر منهـا ثلاثة، ودعاء الرسول له: (لايفْضض ا ُ فاك)[1].

- أبيات في (إن وأخواتها) على شكل ملَح[2].

وأما ما ذكره من شعره:

كان ما ذكره منه في مواضيع النّحو، ولم أجد له شيئا في الصرف، ومن ذلك:

-مانظمه حول معاني (من و ما) في باب الموصول[3].

- ما نظمه حول مسوغات الابتداء بالنكرة،وذكر منها في نظمه عشرين مسوغا، وذلك في أربعة أبيات[4].

- نظم بيتين جمع فيهما أفعالا تعمل عمل صار منها (تحولّ، آض، عاد...)[5].

- ذكر خمسة أبيات نظمها في باب (الفاعل) حول أنواع الفاعل مجازي التأنيث[6].

استشهاده بكلام العرب المنثور:

لم يهتم الخضري بكلام العرب المنثور في شواهده كاهتمامه بالحديث الشريف، وقد ندر ذلك بشكل ملحوظ، ويكاد لايتعدي أصابع اليد الواحدة، ومن ذلك:

-المثل القائل: "تَسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[7].

---

1) الخضري: ج1، 270-271.

2) نفسه: ج1، 290، وينظر: ج1، 33، 62، 94، 338، 371، 372، 386 ،387، ج2.

3) نفسه:ج1، 157.

4) نفسه: ج1، 218-219.

5) نفسه:ج1، 246.

6) نفسه: ج1، 369.

7) نفسه: ج1، 43.

- ومما لم ينسبه لأحد قوله: قولهم: "زعموا مطية الكذب"[1].

- وذكر قول ابن الزبير للرجل الذي قال له: "إن ناقتي قد نَقِبت، فقال: أرِحها، قال: وأُعطِشُـها الطريق، فقال: اسقِها، قال: ماجئتك مستطِبا، بل مستَمِنحا لعن ا ُ ناقةً حملتْني إليك، قـال ابـن الزبير: إن وراكبها أي نَعم لعنها ا وراكِبها لكونه رأى عدم استحقاقه"[2]، والشاهد هنا استخدام ابن الزبير (إن) بمعنى نعم.

مما تقدم نراه لم يعول على الاستشهاد بكلام العرب المنثور وكأنه اكتفى مـن ذلـك بالحـديث الشريف وأمثلة النحويين عن زيدٍ وعمرو.

2- الشكل:

يكاد الخضري يلتزم شكلا واحدا في حاشيته سواء من ناحية العرض أو تناوله لألفـاظ الألفية والشرح،فمن ناحية طريقته في العرض نجده يقوم بما يأتي:

- يتناول بيت الألفية بالتوضيح والإعراب.
- يشير إلى أقوال الشارح فيعلق عليها أو يصحح فيها، أو يذكر صحتها ومناسبتها للموضوع.
- يتناول أمثلة الشارح بالتعليق، فإما أن يثبتها له أو يذكر غيرها إن لم توافقه أو يـذكر مـا يسندها.
- لا يلتفت كثيرا لشواهد الشارح من القرآن والحديث، وإن فعل فيفسر بعض العبارات[3].
- أما بشأن شواهد الشارح الشعرية فيقوم كثيرا بإعرابها.

---

1) الخضري: ج1، 43.

2) نفسه: ج1 ،832.

3) نفسه: ج1، 83.

- يناقش عبارات الشارح وأحكامه، فإما أن يؤيده فيها وإما أن يذكر ضعفها أو عدم مناسبتها للمسألة، ويشير أحيانا إلى مافيها من تكرار لا داعي له[1].

وقد أشرتُ سابقا إلى ذكره أبياتا تسبق شواهد ابن عقيل أو تلحقها من القصيدة نفسها.

أما بشأن مصطلحاته التي أوردها:

فهي مصطلحات سابقيه ابن مالك وابن عقيل في العناوين إلاّ أن الخضـري زاد علـى كلمة فصل المستعملة عدة مرات في متن الألفية وشرح ابن عقيل ما يوضح ما تناولـه الفصـل وترك بعضاً على حاله، وقد زاد ما يأتي:

جاءت في متن الألفية قبل البيت، كلمة (فصل) فقط، والبيت هو:

الرجز

لِســاكنٍ صــح انقُــلْ التّحريــك مِــن ذي لــينٍ آتٍ عــين فِعــلٍ كـأبِن

فسماه الخضري (فصل في النقل)[2].

وكذلك زاد على العنوان المثْبت في الألفية والشرح بعبارة موضحه بعد كلمـة (فصـل) هي: في إبدال فاء الافتعال وتائه[3]، وذلك قبل البيت:

الرجز

ذو اللـين فـا تـا فـي افتعـالٍ وشــذّ فــي ذي الهمــز نَحــو ائْــتَكلا

وقام بتسمية فصل آخر يتحدث عن الإعلال بالحذف قبل قوله:

الرجز

فــا أمــرٍ أو مضــارعٍ مِــن كوعــد احــذفْ، وفــي كعِــدةٍ ذاك اطّــرد

1) الخضري: ج1، 247-248.

2) نفسه: ج2، 460.

3) نفسه: ج2، 468.

فسماه: (فصل في الإعلال بالحذف)[1]

وليس معنى هذا أنه سمى جميع ما كان باسم فصل، فقد ترك بعضها دون تسمية[2].

أما بشأن مصطلحات المصنف في المتن، فنجده لم يغير شيئا فيها، بل كان يتناول أبيات الألفية إما بتعليق حول معنى العنوان باختصار، أو بالتّعليق والإعراب لما جاء في المتن، أو بترك قول المصنف والأخذ بالتعليق على ما قاله الشارح، دون تغيير المسميات، وإليك تفصيل ذلك:

- يظهر التعليق المختصر حول العناوين في باب الموصول؛ حيث تناول هذا العنوان مباشرة قائلا: " هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، جعله من تمامه إذ لايتم معناه إلا بالصلة"[3].

- وفي باب (النائب عن الفاعل) قال عن هذا العنوان: "هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق[4].

-وفي باب (المفعول له)؛ قال: "ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة"[5].

ويتضح لمن يقرأ هذه الإشارات والتعليقات أن الخضري في المثال الأول يوضح معنى الموصول وقد أحسن في ذلك وأفاد، وفي المثال الثاني أيد المصنف في تسميته لنائب الفاعل، وقد أحسن كذلك لأن نائب الفاعل لا يتوقف على المفعول به فقط بل يتعداه، وأما في المثال الثالث فقد ظهرت لنا شفافية الخضري ودقّة إحساسه حين فرق بين المفاعيل من حيث أولويتها في الدراسة لدرجة قربها من هذا المسمى وهذا لا يتأتى إلا لذي إحساس مرهف.

---

1) الخضري: ج2، 470.

2) نفسه:ينظر: ج2، 452، 454.

3) نفسه: ج1، 147.

4) نفسه: ج1، 379.

5) نفسه: ج1، 438.

ومن الموضوعات التي بدأ فيها بتناول أبيات الألفية مباشرة بالتعليق والإعراب، ما جاء في باب (إعمال المصدر)، فقد تناول بيت الألفية:

الرجز

بِفعلــهِ المصــدر ألحــقْ فــي العمــلْ مضــــافاً، ومجــــروراً، ومــــع ألْ

فقال: قوله: "(بفعله المصدر، الخ) اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعـل كالوصف، وليس كذلك بل لأنه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لأنه أصل الكل والوصف لا يعمل إلا إذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع"[1].

وفي (فصل) لم يسمه – تناول بيت الألفية:

الرجز

وتـــابِع ذي الضـــم المضـــافَ دون ألْ ألزمـــه نَصـــباً، كأزيـــد ذا الحِيـــلْ

قال الخضري: " قوله: (تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره ألزمه، والمضاف صفته، (دون أل) حال من تابع أو من ضميره في المضاف ".

وظهر لنا في المثال الأول كيف اعترض على كلام المصنف وخالفه، فهو يميل إلى أن المصدر هو الأصل كالبصريين، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وفي المثال الثاني قام بإعراب ما يمكن أن يشْكُل من بيت الألفية.

وأما ما أهملَ فيه اسم الموضوع وبيت الألفية، وأخذ مباشرة بمعالجة كـلام الشـارح، فيظهر في باب (إن وأخواتِها)، حيث ترك العنوان وبيتي الألفية:

الرجز

لإن، أن، ليـــــتَ، لكــــــن، لعــــلّ كــأن، عكــس مــا لِكــان مِــن عمــلْ

كـــإن زيـــداً، عـــالم بـــأنّي كُـــفء، ولكـــن ابنَـــه ذو ضِغْـــنْ

---

1) الخضري: ج2، 48.

وبعد ذلك كلام الشارح: هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف.." فتناول ذلك قائلا: "قوله (وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعناها وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله[1]:

الطويل

فقُلتُ عساها نار كأسٍ وعلها

وهي حينئذ حرف كامل......،[2] فالضمير (ها) اسم عسى في محل نصب و (نار) خبرها مرفوع.

-وفي باب (المفعول المطلق)،بعد بيت الألفية:

الرجز

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن

وقول ابن عقيل: الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان،..)

فتناول الخضري ذلك قائلا: "قوله: (يدل على شيئين) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور، من عدم دخول النسبة إلى الفاعل المعين في مفهوم الفعل..."[3]، فجعل الفعل مادل على حدث في زمن كالدارج.

وخلاصة ما تناولتُ حول منهج الخضري النحوي، تناوله موضوعات الألفية بترتيبها الذي وردت عليه، وكما تناولها الشارح، وقد قام بتسمية بعض الفصول التي لم يسمها المصنف، والشارح، مما يدل على اهتمامه بتقريبها إلى الدارسين والمهتمين، وظهر لنا أن منهجه يميل إلى الإسهاب والإطالة، رغم اختصاره أحيانا بعدم تناوله أبيات الألفية بالشرح أو الإعراب الكامل،

1) قال المعلق على الحاشية: لم أهتد إلى قائله، ينظر: ج1، 286.

2) الخضري: ج1، 286.

3) نفسه: ج1، 421.

وكذلك اختياره جزئيات من كلام الشارح، فإذا قارنّا بين الشرح والحاشية في الطـول نجـد أن الحاشية تكاد تكون خمسة أمثاله.

وأما بخصوص شواهده القرآنية، فقد توسع في إيرادها وكثّفها مرارا حتى في المسـألة الواحدة، كما أنّه أرجعها إلى مواضعها في السور الكريمة وكذلك فعل بالقراءات متواترة وشاذة، ولم يحدث أن قدم عليها شاهدا من الشعر.

وعند استشهاده بالأحاديث الشريفة، لم يقم بإرجاعها إلى أصولها ومصـادرها، وربمـا قدمها قبل الشاهد القرآني، وأحيانا يورد الشعر قبلها، ولم يستشهد إلا نادرا جدا بأقوال الصحابة، أو أمثال العرب وأقوالهم، وربما كان ذلك بسبب كثرة استشهاده بالقرآن الكريم والشـعر، فهمـا أكثر دورانا على الألسنة، وأقرب متناولا.

وأما الشعر فحدث ولاحرج فقد توسع فيه واستشهد به منفردا ومع غيره، وكثيـرا مـا استشهد بشاهدين منه في المسألة الواحدة وربما زاد أحيانا بثالث، ورأينـا الشـعر الـذي أورده للمصنف من غير الألفية، وللآخرين شعراء ونحويين ومتندرين.

كان هذا من ناحية المضمون، أما من ناحية الشكل، فأستطيع القول أنـه اتبـع طريقـة واحدة في حاشيته، فهو يتناول أبيات الألفية بالتوضيح والشرح والإعراب، بعد ملاحظاته علـى العنوان، ثم يشير إلى كلام الشارح حول الأبيات، وربما علّق على أمثلته فأيـدها أو عارضـها ،وأتى بأخرى يراها أنسب منها، ولم يلتفت كثيرا لشواهد الشّارح الشعرية بالتوضيح والإعراب في كثير من الأحيان، وكان يناقش أحكامه وميوله مؤيدا ومعارضا.

وبالنسبة لعناوين الأبواب، فقد وضح أكثرها باعتبارها مصطلحات نحوية، وتناول تـارةً ألفاظ الأبيات، وربما تركها دون إشارة إليها، وخاض في أقوال الشارح حولها، ولم يحاول تغيير المصطلحات،وإن ذكر أحياناً المسميات عند البصريين والكوفيين.

ولم أجد له خلاصةً لأحد الموضوعات مخالفاً بذلك نهج ابن عقيل، وكذلك لم يشر إلـى خلاصات ابن عقيل وإن مدح شرحه.

ولم يكن عدم تلخيصه للموضوعات عيبا، فقد قام ابن عقيل بهذا فكفاه، وما الحاشـية إلا زيادات وتوضيحات على المتن والشرح، تكاد تتناول الفروع أكثر من الأصـول فـي مقامهـا السامي ناظرة إليها نظرة المقدر المبجل.

وقد ظهرت لنا مقدرة الخضري وباعه الطويلة في النحو والصرف والشعر من خلال ما طرقه وعلّق عليه، وإشاراته المضيئة، فالرجل يلتزم القرآن داعما ومؤيدا ومشكّكا ورافضا لرأي نحوي أو مدرسة، ويستعين بالشعر كثيرا في هذا المضمار، وقد ظهـر لنـا مقـدار إحاطتـهِ بموضوعه، وإلمامه بإسراره، وهذا لا يتأتى إلاّ لحاذق فطن.

الفصل الخامس

المصادر النحوية

الفصل الخامس

المصادر النحوية[1]

وتعنى الأساس الذي قامت عليه دراسة معينة حتى خرجت إلى النور، ولا بد في هذا الفصل الينابيع من تعرف التي استمد منها كل من ابن عقيل في شرحه، والخضري في حاشيته، ومن هنا قسم هذا الفصل إلى قسمين، أولهما:

القسم الأول:

المصادر النحوية عند ابن عقيل في شرحه:

المصادر العامة:

1 - **القرآن الكريم**:

جعل ابن عقيل القرآن الكريم أصلا من أصول الاستشهاد خلال شرحه نحوا وصرفا، إذ استشهد به في خمسة وخمسين موضوعا من مواضيع الألفية، وبلغ عدد شواهده منه مائتين وأربعة وستين شاهدا بما فيها القراءات.

وكيف أنه اتبع طريقه الكوفيين، فقد "كان اعتمادهم عليه في الاستشهاد به أكثر من البصريين، وقد كانوا عند استشهادهم بآياته كدأبهم في النصوص الأخرى يؤثرون في أغلب الأحوال عدم التأويل والتقدير ويأخذون بظاهر الآيات"[2].

وكان هذا الحال نفسه بالنسبة للقراءات السبع وغيرها، فقد "حرروا بها قواعدهم وقاسوا عليها"[3] وكذلك فِعلُه، فلم يفرق وكانت يتبع موقف ابن مالك من القراءات حيث كان "يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة كما كان يأخذ بالقراءات الشاذّة، ووقف مدافعا عن

---

1) ابن منظور: لسان العرب، مادة (صدر) : المصدر أصل الكلمة الشي تصدر عنها صوادر الأفعال (المصادر كانت أول الكلام) فلا شيء قبلة في بابه.

2) النايلة، عبد الجبار علوان: الشواهد والاستشهاد في النحو، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، 1976، 211

3) الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية، مطبوعات جامعة الكويت، رقم 37، 47،1974.

القراءات ورد على علماء العربية الذين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عـامر [1]، فـي قراءاتهم واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية"[2].

أما بالنسبة لذكره القراءات والقراء، فحينا يذكر القراءة دون صاحبها، فيقول: "هنـاك من قرأ" [3]و "قرئ"[4]، و"قراءة"[5]، و"قراءة من رفع"[6]، و"شاذّا"[7] و"بـالوجهين"[8] و"فـي السبعة "[9] يعني القراءات السبع و"قراءة من كسر"[10]، و"قـراءة مـن جـر"[11] و"بعـض السلف"[12] و"بالوجوه الثلاثة"[13]، ويذكرنا هذا بطريقته مع نسبة الآيات والأحاديث والشواهد الشعرية إلى مصادرها، ثم نجده يذكر أصحاب القراءات، وأغلبهم ذكره مـرة واحـدة، إلاّ "نافعا وعاصما"[14].

وأذكر هنا أسمأهم مرتبة حسب وفياتهم:

- سعيد بن جبير[15].

---

1) سيترجم لهم فيما بعد.
2) السيوطي: الاقتراح، ط1، طبعة حيدر أباد، 15.
3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 115، 180.
4) نفسه: ج1، 165، 130، ج3، 128.
5 نفسه: ج1، 165.
6) نفسه: ج1، 204.
7) نفسه: ج1، 300، 319، 367، ج3، 80.
8) نفسه: ج1، 361.
9) نفسه: ج2، 117، ج3، 60.
10) نفسه: ج2، 273.
11) نفسه: ج3، 78.
12) نفسه: ج3، 83.
13) نفسه: ج4، 39.
14) نفسه: ج1، 344، ج4، 247، ج3، 60، ج4، 20، 247.
15) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي أبو محمد الكوفي التابعي، توفي 95هـ، ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، 305، وفي الشرح: ج1، 319.

- ابن عامر [1].

- ابن محيصِن[2].

- عاصم[3].

- أبو جعفر[4].

- ابن ذكوان[5].

- حمزة[6].

- حفص [7] عن عاصم.

- الكسائي[8].

- أبو بكر[9] عن عاصم.

---

1) هو عبد ا بن عامر بن يزيد أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة، توفي 118هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج1، 423-425، وفي الشرح، ج3، 82.

2) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مولاهم المكي المقريء، توفي 123هـ بمكة، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، 167، وفي الشرح: ج3، 230.

3) هو عاصم بن أبي النجود والكوفي الأسدي، اجبر القراء السبعة، توي 127هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج1، 346.

4) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي المدني أحد القراء العشرة – تابعي مشهور، توفي 130 هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، 382، وفي الشرح، ج2، 121.

5) هو عبد ا بن ذكران أبو الزناد، تبعه طلبة العلم، توفي 131هـ، ينظر: ابن السما و: شذرات الذهب،ج1، 182، وفي الشرح: 283.

6) هو حمزة بن جيب بن عمارة، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة، توفي 156هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج1، 261-263، وفي الشرح: ج3، 240.

7) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة، توفي 170 هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، 330.

8) هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أخذ القراءة عن عاصم – توفي 180 هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج1، 254-255.

9) علي بن حمزة بن عبد ا الأسدي بالولاء، توفي 189، 192، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 183، 185، وفي الشرح: ج4، 69.

- ابن كثير[1].

هؤلاء هم القراء الذين ذكرهم تصريحا، وقد ذكر كذلك قراءة عبـد ا بـن مسـعود الصحابي الجليل رضي ا عنه[2]، وذلك في باب (حروف الجر) فقال: "وقرأ ابن مسعود: (فتربصوا به عتى حين)[3] بإبدال حاء (حتى) عينا، وهي لغة هذيل.

2- الحديث الشريف:

لم يكن استشهاد ابن عقيل بالحديث موازيا لاستشهاده بالقرآن الكريم أو كـلام العـرب، وقد كان يسير على نهج ابن مالك الذي كان " أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وان لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"[4].

وقد ضم شرح ابن عقيل ثلاثة وعشرين حديثا، واحتج بها للنحـو دون الصـرف، وكـان احتجاجه بالحديث واعتماده عليه، كاعتماده على النصوص الأخرى في تمثيلـه للقواعـد، وقـد استشهد به منفردا[5]، وهذا يدل على أنه يراه أصلا من أصول الاستشهاد.

3- الشعر: بلغ استشهاده بأشعار العرب ثلاثمائة وتسعة وخمسين شاهدا بين شعر ورجـز، وقد قلّ ذلك في أبواب الصرف دون النحو، وكانت نسبته الشواهد إلى قائليها ستة من هـذا العدد وقد سبق الحديث عن ذلك.

وتكرر كثير من هذه الشواهد عند شراح الألفية وفي كتب النحو التي سبقت ابن عقيل، مما يدل على اشتهارها وسيرها بين أهل العِلم.

---

1) هو اسما عيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع البصري الدمشقي صاحب البداية والنهاية وغيرها، توفي 774هـ، ينظر: ابن العماد: شذرات الذهب، ج6، 231: وفي الشرح، ج4، 172.

2) ابن عقيل: الشرح، ج3، 12.

3) المؤمنون: 23

4) المقري، أحمد بن محمد: نفح الطيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1949، ج2، 422.

5) ابن عقيل: الشرح، ج1، 106، 300، 380، ج2، 263، ج3، 21، 83، 289، ج4، 54.

4-كلام العرب غير الشعر:

من ذلك الأمثال وأقوال نسبت إلى رجال من عصر الاحتجاج وحكايـات نسـبت إلـى النحويين كسيبويه والكسائي والفراء والأخفش وأبي علي الفارسي وابن القطّاع[1]، وتعابير نسبت إلى العرب دون إرجاعها إلى قائليها.

وبلغ مجموع هذه الأقوال أربعين قولا، كان من نصيب أربعة وعشرين منها الذكر دون إتباعٍ بالشواهد الأخرى، ما يدل على اعتماده على هذه الأقوال باعتبارها مصدراً من مصـادر الاستشهاد.

5-لغات العرب:

أورد ابن عقيل في طيات شرحه عشر قبائل من قبائل العرب استشهد بلغاتها وهي:

- لغة هذيل [2].

-لغة بني تميم[3].

- لغة أهل الحجاز[4].

- لغة طيئ[5].

- لغة الحارث بن كعب[6].

- لغة سليم[7].

1) ستأتي ترجماتهم في هذا الفصل.
2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 14.
3) نفسه:ج1، 133.
4) نفسه: ج1، 133، 302، 307.
5) نفسه: ج1، 149.
6) نفسه: ج1، 198.
7) نفسه: ج2، 58.

- لغة بنيُ دبير ولغة بني فقعس (وهما من فصحاء بني أسد)[1].

- لغة عقيل[2].

- لغة قيس[3].

- لغة ربيعه[4].

وقد ذكر أقوالا لم ينسبها إلى قبيلة بعينها كقوله:

من العرب[5] و"أن بعض العرب،[6] و"على لغة من قال"[7] و"عامة العرب"[8] و"أكثر العرب"[9].

وقد وصف لغات بأنها غير مشهورة[10]وأخرى بأنها شاذة [11].

وعليه فقد استنفد ابن عقيل جميع المصادر العامة التي أتيحت له.

- أما القسم الثاني من مصادره، فهو ما أورده من آراء النحويين واللغويين وكتبهم.

فقد ذكر ابن عقيل في شرحه ثلاثةً وخمسين نحويا من جميع المذاهب والمدارس، منهم اثنا عشر من البصريين وثمانية من الكوفيين، وممن جاء بعدهم من البغداديين ذكر اثني عشر وستةَ عشر أندلسيا وأربعة من نحاة مصر والشام، ولم يذكرهم جميعا بالاسم، فربما اكتفى بذكر كتبهم كقوله:

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج2، 115.
2) نفسه: ج3، 4.
3) نفسه: ج3، 67.
4) نفسه: ج3، 70.
5) نفسه: ج1، 58، 226.
6) نفسه: ج1، 164.
7) نفسه:ج1، 392.
8) نفسه: ج2، 58.
9) نفسه: ج3، 67.
10) نفسه: ج1، 58-59.
11) نفسه: ج4، 226، 227.

"صاحب الإرشاد"[1] ويعني به (ابن درستويه) و"صاحب الإنصـاف"[2] وهـو (أبـو البركـات الأنباري)، و "صاحب الفصيح"[3] وهو (ثعلب)، وهي رسالة اشتهرت بفصيح ثعلب[4].

وربما ذكر النحوي وكتابه كما فعل في قوله:

- أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح[5].

- أبو علي الفارسي في الشيرازيات[6].

- ابن جني في المحتسب[7]، ابن الشجري في أماليه[8].

- الصفار في شرح الكتاب[9].

- الفاسي في شرحه للشاطبية[10].

- الجرمي في الشرح[11].

- أبو الحسن الأخفش في المسائل[12].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 273، وأوردت ذلك حسب ورودهم في الشرح.
2) نفسه: ج1، 340.
3) نفسه: ج3، 181.
4) السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 327، وسنترجم لهم فيما بعد.
5) ابن عقيل: الشرح، ج1، 40.
6) نفسه: ج1، 211.
7) نفسه: ج1، 319.
8) نفسه: ج1، 211.
9) نفسه: ج2، 80.
10) نفسه: ج2، 226.
11) نفسه: ج2، 237.
12) نفسه: ج2، 261.

- أبو علي الفارسي في التذكرة[1].

-الخفاف في شرح الكتاب[2].

-ابن أبي الربيع في شرحه للايضاح[3].

-أبو علي الفارسي في البغداديات[4].

-المبرد في المقتضب[5].

-ابن السراج في الأصول [6].

وكثيرا ما يذكر النحوي دون ذكر كتاب له، وقد أشار إلى المدارس بألفاظ كالآتي:

البصريون"[7] و"بعض البصريين" [8] و"جمهور البصـريين"[9] و"البصـريون إلا الأخفـش"[10] و"أكثر البصريين"[11].

والكوفيون"[12]، و"الكوفيون خلا الفراء"[13] و "جماعة من الكوفيين"[14].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج2، 261.
2) نفسه: ج12،3.
3) نفسه: ج3، 78.
4) نفسه: ج3، 170.
5) نفسه: ج3، 170.
6) نفسه: ج3، 170.
7) نفسه: ج1، 37.
8) نفسه: ج1، 280.
9) نفسه: ج1، 200.
10) نفسه: ج1، 189.
11) نفسه: ج1، 38.
12) نفسه: ج 1، 317.
13) نفسه: ج2، 104.
14) نفسه: ج3، 160.

و"البغداديون"[1] و"الاندلسيون"[2]، ونكر أكثر حين قال: بعضهم " [3]و " أكثـر المتـأخرين"[4] و"الجمهور"[5] و"خلافا لمن زعم ذلك"[6]، و" قيل "[7]، " وقوم " [8]، و" في رأي " [9]، و" بعـض النحويين "[10]، و" أكثر النحويين " [11]، و" فرقة " [12]، و" جميع النحويين"[13].

ونبدأ بالبصريين، وقد ذكر منهم: الخليل وسيبويه ويونس بن حبيب وأبـا عبيـدة وأبـا زيـد الأنصاري والأخفش الأوسط والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وأبا بكر السراج والسيرافي، ونبدأ بـ :

الخليل:

ورد ذكره وما استشهد له ابن عقيل به في ستة مواضع، منها انتفاعه به في:

- استعمال عبارة " أل " مكان الألف واللام، وذلك في باب الكلام وما يتألف منه[14]، حين قـال: وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين –وهو الخليل-.

---

1 ابن عقيل: الشرح، ج2، 250.
2 نفسه: ج1، 330.
3 نفسه: ج1، 16.
4نفسه: ج1، 27.
5 نفسه: ج1، 39
6 نفسه: ج1، 68.
7 نفسه: ج1، 72.
8 نفسه: ج1، 106.
9 نفسه: ج1، 244.
10 نفسه: ج1، 250.
11 نفسه: ج1، 362.
12 نفسه: ج1، 386.
13 نفسه: ج3، 43.
14) نفسه: ج1، 21.

- ذهابه إلى أن المعرف في نحو " الرجل " هو (أل) والهمزة همزة قطع وذلك في باب (المعـرف بأداة التعريف)[1]، وخالفه سيبويه في أن الهمزة همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن، والمعرف هو اللام وحدها.

- استعمال الماضي من " يوشك " في باب (أفعال المقاربة) وغيرها[2].

سيبويه:

وقد استشهد به في خمسة وخمسين موضعا منها انتفاعه به في:

- نصه على أن علّة البناء كلّها تعود إلى شبه الحرف، وذلك في باب (المعرب والمبني)[3].

- الإتمام في إعراب" هن " حيث يقال (هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هنيه)، وذلـك فـي الباب نفسه [4].

- أن ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل وهما ضـميران نحـو: الـدرهم سلنيه، وجوب اتصال هاء (سلنيه)، أما الانفصال فمخصوص بالشعر، وهـو فـي بـاب (النكـرة والمعرفة) وغيرها[5]،

يونس بن حبيب [6]**:**

ورد ذكره أربع مرات خلال الشرح وهي:

---

1) ابن عقيل: الشرح: ج1، 177.

2) نفسه: ج1، 338،وينظر: ج3، 41، 268، ج4، 165.

3) نفسه: ج1، 28.

4) نفسه: ج1، 49.

5) نفسه: ج1، 103، وينظر: ج1، 104، 177، 200، ج2، 175، ج3، 273، ج4، 47، 165.

6) يونس بن حبيب، الضبي الولاء البصري، أبو عبد الرحمن، توفي سنة ثنتين وثمانين ومائه، 182هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 356، 357.

- إجازته حذف النون من مضارع (كان) المجزوم عند التقائه بساكن أو غيره نحو: (لم يك الرجل قائما، في باب (كان وأخواتها)[1].

- تعريف الحال مطلقا، بلا تأويل، مثل: (جاء زيد الراكب)، في باب (الحال) [2].

أن (لّبيك) ليست مثنى وأصلها اسم (لبي) وهي مقصورة، قلبت ألفه ياء، في باب (الإضـافة)[3]، وهذا مخالف لمذهب سيبويه الذي استشهد بقول رجل من بني أسد:

المتقارب

فلبي يدي مِسور

النسبة إلى (أخت) و (بنت) مباشرة فنقول: أختي وبنتي، وذلك في باب (النسب)[4].

أبو عبيدة[5]:

وذكره مرة واحدة وهي: استعمال صيغة (أفعل) لغير التفضيل كذلك، وضرب أمثلة تؤيـد ذلك، في باب (أفعل التفضيل) [6]، ومثل له بقول الفرزدق:

الكامل

إن الــذي ســمك الســماء بنــى كنــا   بيتــاً دعائمــه أعــز وأطــولُ

أي دعائمه عزيزة طويلة.

1) ابن عقيل الشرح، ج1، 300.

2) نفسه: ج2، 250.

3) نفسه: ج3، 54.

4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 300، ج2، 250، ج3، 54، ج4، 165، على الترتيب.

5) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري، أبو عبيدة، مولى بني تميم، تميم قريش، توي 209هـ، ينظر: السيوطي: البغية، ج2، 295-296.

6) ابن عقيل: الشرح، ج3، 183.

أبو زيد الانصاري[1]:

ورد ذكره مرة واحدة، دون ذكر كتابه حيث حكـى النصـب بـ (حاشـا) فـي بـاب الاستثناء)[2].

الأخفش الأوسط[3]:

استعان به في ثمانية عشر موضعا منها:

-إثباته للتنوين الغالي الذي يلحق القوافي المقيدة، في باب الكلام وما يتألف منه[4].

- بناء الفعل المضارع إذا اقترن بنون التوكيد، اتصلت أو لم تتصل، ولم يضرب ابن عقيل لـ ذلك مثالا، وإن ذكر النقل عن بعضهم أنّه معرب وان اتصلت به نون التوكيد، وذلك في باب (المعـ رب والمبني) [5]، والاتصال في "تضربن، والانفصال في: تضربان.

- ذهابه إلى أن (ما) المصدريه اسم وليست حرفا، في باب الموصول، وغيرها[6].

أبو عمرو الجرمي[7]:

انتفع به ابن عقيل في ثلاثة مواضع، هي:

---

1) هو سعيد بن أوس بن ثابت، توفي 210هـ، ينظر: السيوطي: البغية، ج2، 28-29.
2) ابن عقيل: الشرح، ج2، 239.
3) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش، توفي 210هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، 35.
4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 20.
5) ابن عقيل: الشرح، ج1، 39.
6) نفسه: ج1، 149، وينظر: 211، 245، 321، 370، 374، 382، ج2، 11، 123، 152، 238، 254، 273، ج3، 7، 17، 61.
7) هو صالح بن اسحق البصري، توفي 225هـ، وكان فقيها عالما بالنحو والللغة، ينظر، أبو الطيب: مراتب النحويين، 75-77، والسيوطي: بغية الوعاة، ج2، 55.

- الجر بـ (عدا وخلا) بعد ما عن بعض العرب في باب (الاستثناء)، ولم يذكر أمثلة له، بل اكتفى بأمثلة أوردها توضيحا لإجازة الكسائي لذلك ومظاهرا لابن مالك في تجويزه ذلـك فـي قولـه: (وانجرار قد يرد) في نحو: (قام القوم ما خلا زيدٍ)[1].

- معاملة (حاشا) كـ (خلا) في استخدامها فعلا وحرفا، فتنصب وتجر نحو: (قام القوم حاشا زيدا وحاشا زيدٍ) في الباب نفسه[2].

- معاملة (فِرعون) و(غُرنيق)كمسكين ومنصور في ترخيمهما، فيقال: يا (فِرع) و يا (غُرن) كمـا يقال:يا (مِسك) لمسكين، ويا (منْص) لمنصور، وذلك في باب (الترخيم) [3].

المازني[4]:

وأورده في ثلاثة مواضع، هي:

- ما تقدم من مذهب (الجرمي) في (حاشا) باعتبارها فعلاً ناصباً وحرف جر في الاستثناء [5].

- تقديم التمييز على عامله المتصرف، مثل (نفسا طاب زيد) في التمييز[6].

- في باب (أحكام تابع المنادى) يعامل (أي) في نحو: (يا أيها الرجل) على أنها (منادى مفرد مبني على الضم) و (ها) زائدة، و(الرجل) صفة أي وتجويز نصب الرجل ورفعه[7].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج2، 237.

2) نفسه: ج2، 238.

3) نفسه: ج3، 291.

4 هو بكر بن محمد بن بقية، توفي 249هـ، ينظر، السيوطي: بغية الوعاة، ج 1، 283-384، والقفطي: إنباة الرواة، ط1، ج1، 246، وأخبار النحويين البصريين، 74-85.

5) ابن عقيل: الشرح، ج2، 237.

6) نفسه: ج2، 293.

7) نفسه: ج3، 296.

المبرد:

وقد ورد في ثلاثة عشر موضعا، منها:

- ذهابه إلى أن (بناتِ أوبر) ليست بِعلَم، في باب (المعرف بأداةالتعريف) وهي تدل على أنـواع رديئة من الفطر لا يأكله الناس[1].

عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، في باب (كان وأخواتها) في نحو: (ما طرا ليس الجو)

استعمال (عسى واخلَولقَ وأوشك) ناقصة وتاّمة، في باب (أفعال المقاربة)[2].

الزجاج[3]:

أفاد منه في ثلاثة مواضع، هي:

- ذهابه إلى منع تقديم خبر ليس عليها، فلا يجوز: (قائما ليس زيد)[4].

- مظاهرة سيبويه في جواز فتح همزة (إن) وكسرها، في مثاله:

(أولُ ما أقولُ أنّي أحمد ا) بالفتح والكسر لهمزة (إني) كما سبق[5].

- في جملة (بكم درهمٍ اشتريت هذا ؟) (درهم) اسم مجرور بالإضافة وليس من قبيل حذف حرف الجر وإبقاء عمله، في باب (حروف الجر)[6].

---

1) ابن عقيل، الشرح: ج1، 182.

2) نفسه: ج1، 278، وينظر: 341، و 362، ج2، 8، 238، 254، 293، ج3، 7، 80، 170، 183، 273.

3) هو ابراهيم بن السري بن سهل أبو اسحق الزجاج، لزم المبرد، توفي 311هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 339-340.

4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 278.

5) نفسه: ج1، 362.

6) نفسه: ج3، 41.

ابن السراج[1]:

انتفع به في ثمانية مواضع، منها:

- الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، في: (زيد عندك، وزيد في الدار)، هو قسم بنفسه وليس مفردا ولا جملة، وهو ما يسمى شبه الجملة، وقد ورد في باب (المبتدأ والخبر) [2].

- مظاهرة من منع تقديم خبر ليس عليها في باب (كان وأخواتها)، ومنهم المبرد كما سلف[3].

(إن) النافية تعمل عمل (ليس)، وهو مذهب الكوفيين خلا الفراء، وقد قال به من البصريين المبرد، وقد ظاهرهما الفارسي وابن جني، وابن مالك، وهذا في باب (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس)[4].

السيرافي [5]:

وأشار إلى آرائه في أربعة مواضع، منها:

- جوز رفع (زيد) بالفعل (يقوم) مع (عسى واخلولق وأوشك) ووجود (أن) والفعل في مثل (عسى أن يقوم زيد) مع الاحتفاظ لـ (عسى) بعملها في باب (أفعال المقاربة).

- مظاهرة سيبويه كما فعل الزجاج في فتح همزة (أن) وكسرها.

- خالف الجمهور في: (زيد مفردا أنفع من عمرٍو معاناً) فجعل (مفردا) خبرا منصوبا بكان المحذوفة والجمهور جعل (مفردا) حالاً منصوبة في باب (الحال)[6].

---

1) هو محمد بن السري البغدادي، أحدث أصحاب المبرد سنا، توفي 316هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 92، 93.

2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 211.

3) نفسه: ج1، 278.

4) نفسه: ج1، 211، 278، 317، و 322، 374، ج3، 17، 181، ج3، 200.

5) هو الحسن بن عبد ا المرزباني القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي، توفي368هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 420-421.

6) ابن عقيل: الشرح، ج1، 341، 362، ج2، 274، و ج3، 61.

الكوفيون:

وذكر منهم ثمانية، وهم: الكسائي، وأبو عمرو الشيباني، والفراء وهشام وأبـو عبـد ا الطوال وابن السكيت وثعلب وأو بكر، ابن الأنباري هذا حسب تـرتيبهم بالوفـاة، والآن نتنـاولهم بشيء من التفصيل:

الكسائي:

أورده في أربعة عشر موضعا[1]، منها:

- جوز وقوع الجملة الطلبية صلة للموصول، في: (جاءني الذي اضـربه) و (اضـربه) صـلة للذي، في باب (الموصول)[2].

-الخبر المفرد الجامد يتحمل الضمير في نحو: (زيد أخوك) وتقديره (زيد أخوك هو)، في بـاب (المبتدأ والخبر)[3].

- قيام مضارع (جعل) بما تقوم به من عمل في باب (أفعال المقاربة)[4].

أبو عمرو الشيباني[5]:

- ورد مرة واحدة في باب (الاستثناء)[6] وهي:

---

1) ابن عقيل، الشرح: ج1، 155، 205، 341، 369، 375، ج2، 104، 152، 161، 195، 237، 293، ج3، 83، 106، ج4، 19.

2) نفسه: ج1، 155.

3) نفسه: ج1، 205.

4) نفسه: ج1، 341.

5) هو اسحق بن مرار أبو عمرة الشيباني الكوفي، ت 206هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 362، وابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1، 201.

6) ابن عقيل: الشرح، ج2، 239.

- النصب بـ (حاشا) فظاهر بذلك الفراء و أبازيد الأنصاري وضرب ابن عقيل مثالاً لذلك (قـام القوم حاشَ زيدا) ولم يذكر مصدر استقائه رأي الشيباني.

الفَراء[1]:

استشهد بأقواله في أحد عشر موضعا[2] منها:

- إنكار جواز الإتمام في إعراب (هن) وهو محجوج بحكاية سيبويه. الإتمام عن العرب، وهو في باب (المعرب والمبني) و النقص في (هن) قولنا:هذا هن ورأيت هناً ونظرت إلى هنٍ، والإتمـام هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هنيهِ[3].

- نقل عن بني تميم زيادتهم الباء في الخبر بعد (ما) في بـاب (مـا ولا ولات وأن المشـبهات بليس)[4].

- ذهب إلى أن (إن) النافية لا تعمل، في الباب السابق نفسه[5].

هشام[6]:

ذكره مرتين:

- تجويز كون الجملة الموصول بها إنشائية في: (جاءني الذي ليتَه قائم)، وخالف ذلك ابن عقيل في باب (الموصول)[7].

1) هو يحي بن زياد بن عبد اله أبو زكريا الفراء، لانه كان يفري الكلام، توفي 207، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 329-330، وابن النديم، الفهرست، 76.
2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 49، 309، 317، و 377، ج2، 104، 162، 266، ج3، 26، 81، 223، 291.
3) نفسه: ج1، 49.
4) نفسه:ج1، 309.
5) نفسه: ج1، 317.
6) هو هشام بن معاوية بن الضرير أبو عبد ا النحوي الكوفي، ت 209هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، 325.
7) ابن عقيل: الشرح، ج1، 155.

- جواز دخول اللام على الفعل الماضي (إن زيداً لَرضِي) مظاهرا الكسائي مخالفين بـ ذلك ابـ ن مالك، في باب (إن وأخواتها)[1].

أبو عبد ا الطوال[2]:

وقد ورد مرة واحدة في باب لفاعل[3] وهي:

في جملة (زان نوره الشجر)، جوز عود الهاء على (الشجر)، والشجر مفعول به، والهاء جاءت في الفاعل المتقدم، وهنا جاءت الهاء معرفة للنكرة (نور)، ولو جاءت(النور) لما لحقته الهـاء العائـدة على المفعول به ، والفاعل هنا متقدم لفظاً متأخر رتبة.

ابن السكيت [4]:

لم يرد إلا مرة واحدة [5]هي:

- قوله في باب (التأنيث): (ما أدري أي البرنَساء هو) أي أي الناس هو، و(كثيراء).

ثعلب[6]:

وقد أخذ عنه مرة واحدة، هي:

- نقل عنه أن (عسى) حرف في باب (أفعال المقاربة) وذكره بالاسم[7].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 369.

2) هو محمد بن أحمد بن عبد ا الطوال النحوي، من أهل الكوفية، توفي 243هـ ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 45.

3) ابن عقيل: الشرح، ج2، 105.

4) هو يعقوب بن اسحق بن السكيت، أبو يوسف البغدادي، توفي 244هـ ، ينظر: السيوطي: البغية، ج2، 342.

5) ابن عقيل: الشرح، ج4، 98.

6) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، أبو العباس ثعلب، توفي 291هـ ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 325-327.

7) ابن عقيل: الشرح، ج1، 322.

ابن الأنبا ري[1]:

وذكره في موضعين[2]، هما:

- جواز تقديم المحصور بإلا إن كان مفعولا نحو: (ما ضرب إلا عمرا زيد)،في باب (الفاعل)[3].

- الجملة الطلبية لا تقع خبرا نحو (زيدا اضربه)، فهو لا يرى أن (اضربه) خبراً للمبتدأ زيد في باب (النعت)[4] ولم يذكر له كتابا.

البغداديون:

وهؤلاء خلطوا من علم المدرستين السابقتين، ومنهم من مال إلى البصـريين، وقسـم مـال إلـى الكوفيين، وهم حسب ترتيب وفياتهم: ابن كيسان وعلي بن سليمان (الأخفش الصغير)، وأبو بكـر ابن شُقَير والزجاجي وابن درستويه وأبو علي الفارسي وابـن جنّـي والرمـاني وابـن برهـان والزمخشري وابن الشجري وأبو البركات الأنباري، وتفصيل ذلك:

ابن كيسان[5]:

ورد ذكره في موضعين هما[6]:

- تقديم خبر (ما زال) وأخواتها على (ما) النافية، فجوز: (قائماً ما زالَ زيد)، وذلك في باب (كـان وأخواتها)[7].

- جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور في: مررتُ جالسةً بهندٍ، في باب (الحال)[8].

---

1) هو محمد بن القاسم بن محمد (ابن الانباري) ، توفي 328هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، 177.
2) ابن عقيل: الشرح، ج2، 104، ج3، 199.
3) نفسه: ج2، 104.
4) نفسه: ج3، 199.
5) هو محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، توفي 299هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 22.
6) ابن عقيل: الشرح، ج1، 276، ج2، 264.
7) نفسه: ج1، 276.
8) نفسه: ج2، 264.

علي بن سليمان (الأخفش الصغير)[1]:

وذكره في موضعين، هما[2]:

- قوله عن اللام في (قد علمنا إن كنْت لَمؤمنا) أنّها لام الابتداء أُدخلت للفرق، ووجوب كسر همزة (إن)، في باب (إن وأخواتها)[3]، وقد خالفه الفارسي في نوع اللام وفتح همزة (إن).

- حول معمول الفعل المتعدي بحرف واقترانه بـ (أن) أو (أن) أو عدم اقترانه، وجـواز حـذف حرف الجر قياسا إن اقترن المعمول بهما، وعدم القياس في الحالة الثانية كما عند الجمهور، ولكـن الأخفش الصغير اشترط تعين الحرف ومكان الحذف نحو: (بريتُ القلم بالسكين) فيجوز (بريت القلم السكين)، وذلك في باب (تعدي الفعل ولزومه)[4].

أبو بكر ابن شُقَير[5]:

وقد ذكره في موضع واحد، وهو:

- ذهابه في أحد قوليه إلى أن (ليس) حرف وكذلك فعل أبو علـي الفارسـي، فـي بـاب (كـان وأخواتها)[6].

الزجاجي[7]:

وورد ذكره مرة واحدة، هي:

---

1) هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي، أبو الحسن الأخفش الصغير، توفي 315هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 187.

2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 381، ج2، 151.

3) نفسه: ج1، 381.

4) نفسه: ج2، 151.

5) أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير النحوي الشقيري، خلط علم البصريين بعلم الكوفيين، توفي 317هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 249، والسيرافي: أخبار النحويين، 109، وابن النديم: الفهرست، 91.

6) ابن عقيل: الشرح، ج1، 262.

7) عبد الرحمن بن اسحق أبو القاسم الزجاجي، توفي 339هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 111.

- ذهابه إلى أن (ما) إن اتصلت بـ (إن وأخواتها) كفّتها عن العمل وقد تعمل قليلا [1].

ابن درستَويه [2]:

وذكره في موضعين، هما:

- نقل خلافا في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها في باب (كان وأخواتها) [3].

- في جملة (حبذا زيد)، حبذا: فعل ماضٍ، وزيد فاعله،حيث ركبت (حب) مع (ذا) فصارتا فعـلا، في باب (نعم وبئس)[4].

ولم يذكر اسمه بالتصريح، بل ذكر كتابه حين قال: " صاحب الإرشاد ".

أبو علي الفارسي[5]:

وقد جاء ذكر آرائه في خمسة عشر موضعا، منها:

- جعل البناء منحصرا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه، باب (المعرب والمبني) [6].

- في كلا مهم: (في ذمتي لأفعلن) حذف المبتدأ والتقدير:

(في ذمتي يمين)، ووجوب حذف المبتدأ إذا كان الخبر فيه صريحا في القسم، في بـاب (المبتـدأ والخبر)[7].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 374.

2) عبد ا بن جعفر بن درستوية، بضم الدال والراء، توفي 347هـ، ينظر السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 78.

3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 273.

4) نفسه: ج3، 171.

5) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، توفي 377هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 410، المزهر، ج2، 420.

6) ابن عقيل: الشرح، ج1، 28.

7) نفسه: ج1، 256.

- ذهب في أحد قوليه إلى أن (ليس) حرف، في باب (كان وأخواتها) [1].

وقد ذكر له ثلاثة كتب، قرنها به هي: (الشيرازيات)، و (التذكرة)، و (البغداديات).

الرماني[2]:

وذكره في موضعين، هما:

- الخبر المفرد الجامد يتحمل الضمير في: (زيد أخوك، فالتقدير عنده:

(زيد أخوك هو)، في باب (المبتدأ والخبر)[3].

- اسم الفاعل إذا وقع صلة لـ (أن) لايعمل إلا ماضيا، في باب(إعمال اسم الفاعل) [4].

ابن جني[5]:

وورد ذكره في ثلاثة مواضع، هي:

- (إن) النافية تعمل عمل (ليس)، باب (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس)[6].

- تأكيده على ذلك في موضع آخر من الباب نفسه[7].

- إجازة عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وظاهره ابن مالك على ذلك، في باب (الفاعل) فظاهر بذلك (أبا عبد ا الطوال) من الكوفيين[8].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 262، و 278، و306، 317، 341، 380، ج2، 261، 264، ج3، 59، 74، 170، 200، 223.

2) علي بن عيس بن علي الرماني، توفي 384هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 198-199.

3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 205.

4) نفسه: ج3، 110.

5) عثمان بن جني أبو الفتح النحوي، توفي 392هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 157-158.

6) ابن عقيل: الشرح، ج1، 317.

7) نفسه: ج1، 319.

8) نفسه: ج2، 105.

وذكر له كتاب (المحتسب) لاغير.

ابن بَرهان[1]:

وذكره في موضعين، هما:

- إجازة تقديم خبر (ليس) عليها في: (قائما ليس زيد) في باب (كان وأخواتها) فظاهرا الفارسي[2].

- أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، نحو: (مررت جالسةً بهندٍ)، في باب (الحال)، وأجاز ذلك الفارسي وابن كيسان والمصنف[3].

الزمخشري[4]:

ورد في موضعين هما:

- في قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)، فصح عنده أن تكون جملة (لها كتاب) صفة قرية، في باب (الحال)[5].

- انتفع به ابن عقيل في إمكان حذف (المعطوف عليه) لوجود دلالة عليه، وتقدير ذلك، وهو في باب (عطف النسق)[6] ولم يذكر كتبه.

---

1) هو عبد الواحد بن علي بن عمر، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، توفي 456هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 148-149.

2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 278.

3) نفسه: ج2، 264.

4) وهو محمد بن عمر بن محمد أبو القاسم جار ا ، كان رايه العلم، وتوفي 538هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج3، 243.

5) ابن عقيل: الشرح، ج2، 261.

6) نفسه: ج3، 243.

ابن الشجَري[1]:

وذكره في موضعين هما:

- استشهاده بما جوزه ابن الشجري في (أماليه) من النصب في اشتغال العامل عن المعمول، رافضا ما زعمه بعضهم بعدم الجواز لما فيه من كلفة الإضمار[2].

- تجويز مجيء الحال من المضاف إليه في (جاء غلام هند ضاحكةً) كما فعله الفارسي في باب (الحال)[3]، وذكر له كتابا واحدا وهو (الأمالي).

أبو البركات الأنباري [4]:

وذكره مرة واحدة وهي: استعمال المضارع واسم الفاعل من (عسى) مثل عسى يعسى فهو عاسٍ)، وذكره في باب (أفعال المقاربة)[5] بذكر كتابه (الإنصاف) دون التصريح باسمه.

الأندلسيون:

وقد كان عددهم ستة عشر، وهم حسب ترتيب وفياتهم: أبو بكر الزبيدي وابن أبي العافية، وابن الأخضر وابن هشام اللخمي وأبو بكر بن طاهر، والصيمري والجزولي وابن خروف وابن طلحة وابن معط والصفّار وأبو علي الشّلَوبين والخَفاف، وأبو الحسن بن عصفور وابن أبي الربيع وضياء الدين بن العلج، وهذه تفاصيل ورودهم في الشرح.

---

1) وهو هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات المعروف بابن الشجري، توفي 542هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 321-322.

2) ابن عقيل: الشرح، ج2، 140.

3) نفسه: ج2، 269.

4) وهو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات كمال الدين الانباري، توفي 577هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 119-121.

5) ابن عقيل: الشرح، ج1، 340.

أبو بكر الزبيدي[1]:

ورد في موضع واحد هو: جواز إلغاء عمل أفعال القلوب المنصرفه وإن كانـت متقدمـة، تبعا للكوفيين، في قول (أنّي وجدت مِلاك الشّيمةِ الأدب) فألغى عمـل وجـد، فـي بـاب (ظـن وأخواتها)[2].

ابن أبي العافية[3]:

أورد رأيه في موضوع واحد هو: مظاهرة أي علي الفارسي في أن لام (لَمؤمنا)، هـي لام غير لام الابتداء (اجتلبت للفرق) وخالف الأخفش الصغير في نوع اللام وبفتح همزة أن، ومعه ابن الأخضر في باب إن وأخواتها[4]، وذلك في قوله -صلى ا عليه وسلم-: "قـد علمنـا إن كنـب لمؤمنا".

ابن الاخضر[5]:

وورد مرة واحدة حين تبع الأخفش الصغير في مسألة اللام وخـالف ابـن أبـي العافيـة والفارسي في ذلك [6]، في الحديث السابق نفسه.

ابن هشام اللخمي[7]:

ورد ذكره في موضع واحد هو: ذهابه إلى أن (حبذا زيد) اسم، وهو مبتدأ والمخصـوص (زيـد) خبره، أو خبر مقدم.

---

1) محمد بن الحسن عبد ا الزبيدي الاندلسي، توفي 379هـ ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، 73، والقفطي: انباة الرواة، ج3، 108.

2) ابن عقيل: الشرح، ج2، 51.

3) هو محمد بن أبي العافية، النحوي، المقريء الاشبيلي، توفي 509هـ حسب ما ورد في انباه الرواة للقفطي، ج3، 73، وفي بغية الوعاة للسيوطي، 583هـ، ج1، 129.

4) ابن عقيل:الشرح، ج1، 380.

5) علي بن عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي، توفي 514هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 192-193، والقفطي: انباه الرواه، ج2، 288.

6) ابن عقيل: الشرح، ج3، 381.

7) محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللخمي وكان حيا سنة 557هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 44-45.

والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركّبت (حب) مع (ذا) وجعلتا اسما واحدا[1].

أبو بكر: ابن طاهر[2]:

ذكره مرة واحدة، هي:

- ذهابه مذهب سيبويه في: (أول ما أقول أنّي أحمد ا)، وجواز كسر همزة (إن) على أنّه من باب الإخبار بالجملة، وجواز الفتح بجعل (أن) وصلتها مصدرا خبرا عن (أول)، في باب (إن وأخواتها)[3].

الصيمري[4]:

وورد ذكره في موضعين، هما:

- إعماله اسم المصدر شاذّا، ويعني به إعماله عمل الفعل ونصب المفعول به بعد إضافة اسم المصدر لفاعله، في قوله: (وبعد عطائك المِائةَ)، في باب (إعمال المصدر واسمه)، فقد أضاف (عطاء) إلى فاعله في الأصل (الكاف) ثم نصب (المِائةَ) على أنّها مفعول به.

- منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو جار ومجرور إن كانا معمولين للفعل، في نحو: (ما أحسن في الكرم رجالَنا) ففصل هنا بالجار والمجرور (في الكرم)، في باب (التعجب)[5].

الجزولي[6]:

أشار إلى آرائه في موضعين، هما:

---

1) ابن عقيل:الشرح، ج3، 170.

2) محمد بن أحمد بن طاهر الانصاري الإشبيلي، توفي 580هـ. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 29.

3) ابن عقيل: الشرح، ج1، 362.

4) عبد ا بن علي بن اسحق الصميري النحوي، توفي 584هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 89.

5) ابن عقيل: الشرح، ج3، 101، 157.

6) عيسى بن عبد العزيز يللنجت، توفي 607هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 245-246.

- عدم جواز تقديم المحصور بـ (إلاّ) فاعلا كان أو مفعـولا، مختـارا بـذلك مـذهب بعـض البصريين، في باب (الفاعل)، في نحو: (ما ضربت إلا زيدا عمرا).

- لايجوز جر (المفعول له) المستكمل الشروط إذا كان مجرورا من الألف واللام في نحو: (ضربت ابني لتأديب)[1]، ولا أرى في ذلك بأساً، أو للتأديب.

ابن خَروف [2]:

ورد ذكره في موضعين، هما:

- (ما) بعد (نعم وبئس) في مثل: (نعم ما)، و(نعما)، و (بئس ما) هي فاعل، واسم معرفة، في باب (نعم وبئس)[3].

- وفي (حبذا): (حب) فعل ماض، و(ذا) فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، أو خبر لمبتدأ محذوف وتقديره (هو زيد) أي: الممدوح، في: (حبذا زيد)، في الباب نفسه [4].

ابن طلحة [5]:

ورد مرة واحدة، هي:

- كل من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، فالنوم أصل و (نام) أصل، في باب (المفعول المطلق)[6]، وهذا لتقريب الآراء، وأرى أن الأصل المصدر، فقـد علـم ا آدم الأسماء كلّها أولاً.

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج2، 104، 187.

2) علي بن محمد بن علي أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، توفي 609هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 216-217.

3) ابن عقيل: الشرح، ج3، 166.

4) نفسه: ج3، 166، 170.

5) محمد بن طلحة بن الحسن الإشبيلي، أبو بكر، توفي 617هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، 102.

6) ابن عقيل: الشرج، ج2، 171.

ابن معطٍ[1]:

ورد ذكره في موضع واحد وهو خبر (دام) لا يتقدم على اسمها فلا نقول: لا أصاحبك ما دام قائما زيد) وجوز ابن عقيل ذلك في باب (كان و أخواتها)[2].

الصفّار [3]:

ورد مرة واحدة، وذكر مصدرذلك من شرحه للكتاب: "أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنـى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول (قاما الزيدان)، وقاموا الزيدون، وقُمن الهندات..) عن بني الحارث بن كعب في باب الفاعل [4].

أبو علي الشلوبين[5]:

ورد ذكره في ثلاثة مواضع هي:

- في (عسى أن يقوم زيد) يرى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل (الذي بعد أن) فالمصدر المؤول من أن، والفعل وهو قيام، فاعل لعسى، وهي تامة و لاخبر لها، في باب (أفعال المقاربة) و (زيد) مرفوع لـ (يقوم) فزيد فاعله[6].

- مظاهرة سيبويه في عدم جواز تثنيه المصدر المبين للنوع بل يقتصر فيه على السماع، في باب (المفعول المطلق)[7]، والمشهور جوازه بإطلاق، إذا اختلفت أنواعه مثل: سرتُ سيري زيدٍ الحسن والقبيح.

---

1) هو يحي بن معط بن عبد النور، توفي 628هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 339.
2) ابن عقيل: الشرح، ج1، 274.
3) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطلوسي، توفي بعد سنة 630هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 263.
4 ابن عقيل: الشرح، ج2، 80.
5) عمر بن محمد بن محمد أبو علي الاشبيلي، توي 645هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، 235.
6) ابن عقيل: الشرح، ج1، 341.
7) ابن عقيل، الشرح: ج 2، 175.

- المقادير ليست الظروف المبهمة، (لانها معلومة المقدار مثل (غلوة، وميل، وفرسخ، وبريد)، في باب (المفعول فيه)[1]، ومذهب الجمهور في المقادير أنها من الظروف المبهمة، إلا أنها وإن كانـت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة.

الخَفّاف [2]:

ورد مرة واحدة وذكر كتابه (شرح الكتاب) وهي:

- ذكر في (شرح الكتاب) أنهم قالوا: تَحياتِك، في باب (حروف الجر) واستغرب ابن عقيل، وهـو إدخال تاء القسم على (حياتك) فيكون ذلك قسما بحياته[3].

أبو الحسن ابن عصفور[4]:

ورد في أربعة مواضع،وهي:

- نقل في (شرح الإيضاح) الخلاف في بناء الفعل المضارع من نون الإناث، في (الهندات يضربن) ويرى ابن عقيل أن الخلاف موجود، و لااتفاق على بنائه على السكون[5].

- يرى أنّه لاتقدير للخبر في: (كلّ رجلٍ وضيعتُه) لإن معناها: كلّ رجلٍ مع ضيعته، وهذا كلام تام لايحتاج إلى تقدير وهو أقرب إلى الفطرة، ولا يحتاج إلى التكاف، وقد قدره بعضهم (مقترنـان) في(المبتدأ أو الخبر)[6].

- بشأن (كان الزائدة) وأنّها تُزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره، نحو:

---

1) نفسه: ج2، 196.

2ابو بكر يحي بن عبد ا الجذامي المالقي، توفي 657هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 390، (390) .

3) ابن عقيل: الشرح، ج3، 12.

4) علي بن مؤمن بن محمد بن علي، توفي 663هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 222-223.

5) ابن عقيل: الشرح، ج1، 40.

6) ابن عقيل، الشرح: ج1، 253.

(زيد كان قائم)، في باب كان وأخواتها[1].

- اختياره (حبذا) اسما وهو مبتدأ والمخصوص خبره، أو خبرا مقدما والمخصوص مبتدأ مـؤخر، كما فعل ابن هشام اللحمي، في باب (نعم وبئس) [2].

ابن أبي الربيع[3]:

ورد ذكره ثلاث مرات، وهي:

- عاضد سيبويه على أن علّة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف، في المعرب والمبني([4]).

- في الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل لما لم يسم فاعله، نقل الاتفاق على منع إقامـة الثالـث مقام الفاعل في: (أُعلِم زيدا فَرسك منسرج) فلا سماع بهذا فمنسرج لا تكون فاعلا بل يجـب أن تكون المفعول الثالث (منسرجا) في باب (النائب عن الفاعل)[5]، وصوابها إذن: أعلِم زيد فرسك منسرجاً.

- قدر في قوله تعالى: (وا يريد الآخرة): وا يريد باقي الآخرة، وهذا مـن بـاب حـذف المضاف ،ويبقى المضاف إليه على جره والمحذوف ليست مماثلا للملفوظ بل مقابل له، في باب (الإضافة)[6].

ضياء الدين بن العلج[7]:

وذكره مع كتابه (البسيط) في موضعين، هما:

---

1) نفسه: ج1، 288.

2) نفسه، ج3، 170.

3) عبد ا بن أحمد بن عبد ا القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، توفي 688هـ، ينظر:السيوطي، بغية الوعاة، ج2، 152-153.

4) نفسه: ج1، 29.

5) نفسه: ج2، 126.

6) ابن عقيل:الشرح، نفسه: ج3، 78.

7) عالم نحوي أندلسي، عاش في القرن السابع الهجري، انترنت. ولم أجد له أكثر من هذا في كتب التراجم.

- نقل قوله: "أن بعض النّحويين ذهب إلى أن الإعراب أصلٌ في الأفعال،فرع في الأسماء" [1].

ونقل قوله: " ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله "[2].

نحاة مصر والشام:

وذكر أربعة لا غير، وترتيبهم حسب وفاتهم: أبو جعفر النحاس وابن القطاع، والفاسي، وابن المصنف وهذا تفصيلهم:

أبو جعفر النحاس [3]:

انتفع به في ثلاثة مواضع، وهي:

- حكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس أن إعراب (ذوات) كإعراب جمع المؤنث السالم[4].

- أجاز تقديم خبر (مازال) وأخواتها على (ما النافية)، فيجوز: (قائما ما زال زيد) في باب (كان وأخواتها)[5].

- ادعاؤه الإجماع على أن (مع) الساكنة العين حرف، في باب (الإضافة)[6].

ابن القطّاع [7]:

ورد مرة واحدة وهي:

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج1، 37.
2) نفسه: ج3، 101.
3) هو أحمد بن محمد بن اسماعيل الحراري، توفي 338هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 297. 298، والقفطي، أبناء الدعاة، ج1، 101.
4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 150.
5) ابن عقيل:الشرح: ج1، 276.
6) نفسه: ج3، 70.
7) علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي، المعروف بابن القطاع، توفي 515هـ ينظر: السيوطي: بغية الدعاة، ج2، 175-176 والقفطي: انباه الرواة، ج2، 236.

- حكى من قولهم: (قر بالمكان: يقَر بمعنى يقِر) في باب (الإبدال) [1]، بتغيير حركة القاف من الكسر إلى الفتح في المضارع.

الفاسي [2]:

ورد ذكره في موضع واحد بقوله عن (سوى) وكسر سينها مع المد فيقال سِواء، وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية[3].

ابن الناظم[4]:

وقد ورد له خمسة مواضع، هي:

- إذا بني الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل لما لم يسم فاعله، نقل الاتفاق علىمنع إقامة الثالث مقام الفاعل كما تقدم، (النائب عن الفاعل)[5].

- انتقد قول والده:

الرجز

وحذفُ عامل المؤكِّدِ امتنع

فقال: "إنه سهو منه" و احتج قائلا: "لأن قولك: ضربا زيدا، مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوبا"، في المفعول المطلق [6].

- زعمه أن (عطاء) مصدر وأصله (إعطاء) وأن همزته حذفت تخفيفا، في إعمال اسم المصدر[7].

---

1) ابن عقيل: الشرح، ج4، 247.

2) محمد بن حسن بن محمد، نزيل حلب، توفي 656هـ، ينظر: ابن الجوزي، غاية النهاية، ج2، 122.

3) ابن عقيل: الشرح، ج2، 226.

4) محمد بن محمد بن عبد ا بن مالك الامام، توفي 687هـ - ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 186.

5) ابن عقيل: الشرح،ج2، 126.

6) ابن عقيل:الشرح: ج2، 175.

7) نفسه: ج3، 99.

- في شرحه (للتسهيل) نقل الاتفاق على أن اسم الفاعل إذا وقع قبله الألف واللام أعمل ماضيا كان أو مستقبلاً أو حالا، فتقول:

(هذا الضارب زيدا الآن وغدا، أو أمس)، وكان ابن مالك قد ذكر خلافًا في ذلك، وخالفه ابنه فقال، باتفاق وأردف: "ارتضى جميع النحويين إعماله" يعني إذا كان صلة (أل)، في باب (إعمال اسم الفاعل)[1].

- زعم أن نيابة (فعيل) عن (مفعول) كثيرة، وليست مقيسة، بالإجماع في باب (أبينة أسماء الفاعلين والمفعولين) [2].

- وقد ورد اسم (الزاهد)[3]، ناقلاً عن ثعلب مرةً واحدة:

- وذلك في (عسى) حين قال: " فنقل الزاهد عن ثعلب أنّها حرف "[4].

ابن عقيل وكتب الناظم:

كانت ألفية ابن مالك ميدانا واسعا وقاعدة عريضة لابن عقيل في شرحه فهو شرح يقوم على تحليل أبياتها وحل ألغازها وبيان فوائدها، وليس معنى ذلك أنه لم يستفد من كتب المصنف الأخرى، فهو بين فينة وأخرى يذكر آراءه بقوله: " وذكر المصنف في بعض كتبه "[5]، وقوله: " وفي غير هذا الكتاب " [6]ولم يذكرها مع كثرتها، وأحيانا يقول: "قال المصنف في التسهيل "[7] ومن هنا كان لابد من ذكر بعض كتب ابن مالك التي يظّن أن ابن عقيل قد استفاد منها: (الفوائد في النحو)، و(نظم الفوائد)، و(الكافية)، و(عمدة اللافظ)، و(شرح عمدة اللافظ)، و(إكمال عمدة اللافظ)، و(شرح إكمال عمدة اللافظ)، و(الأفعال)، و(المثلّث)، و(المقصور والممدود)، و(شرح

1) نفسه: ج3،110.
2) نفسه: ج3، 138.
3) هو علي بن علي بن أسمح اليعقوبي الزاهد، ت 710 هـ، ينظر ابن العماد: شذرات الذهب، ج6، 23.
4) ابن عقيل: الشرح، ج1، 322.
5) ابن عقيل:الشرح: ج1، 39.
6) نفسه: ج1، 158، 252، 339، ج2، 211، 282، 294.
7) نفسه: ج3، 110، 138، 139.

المقصور والممدود)، و(إعراب أحاديث صحيح البخاري)، و(الضاد والظّاء)، و(نظم المفصل)، و(سبك المنظوم وفك المختوم)، و(شرح التسهيل) والتسهيل له، و(التعريف في الصرف)، و(فَعل وأفْعل)، و(الإبدال والوفاق)، وغيرها(*).

وخلاصة ما يمكن قوله في مصادره، أنّه خاض غمار بحورها وبحث حتى حصل على دررها، فلم يترك مصدرا عرفه الناس إلا ورده، وصدر عنه راويا،ولم يترك نحويا أو لغويا إلا ونهل من موارده الفياضة، فهؤلاء هم الذين يشار إليهم بالبنان في عالم النحو والتصريف ولابد لصاحب هذا العلم أن يعرج عليهم حتى يطمئن الدارس ويثبت جنانه، فللّه درر هذا الشارح الذي جعل القرآن الكريم والقراءات نبراسا، وجعل الحديث الشريف منارا، واتخذ من شعر العرب وأقوالهم المنثورة أعلاما، ومن النحويين واللغويين أنوارا، فلم يترك لأحد من الناس فرجةً ينفذ من خلالها لانتقاده، ولا ثغرة لاقتحامه.

- ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 108 – 114.

القسم الثاني

المصادر النحوية عند الخضري:

توسع الخضري في مصادره، فقد أخذ معظم مصادر ابن عقيل وزاد عليها مصـادر لغوية ونحوية،واتفق مع ابن عقيل في كثير من مصادره وزاد عليها وكذلك استعان بمن زامنـه وكانت أكثر مصادره بعده.

وكما كان لابن عقيل مصادره العامة التي مرت بداية هذا الفصل، كان للخضري، وهذه إشارات إلى مصادر الخضري العامة:

1- القرآن الكريم والقراءات:

جعل القرآن الكريم أصلا مقدما من أصول استشهاده نحوا وصرفا، فلا يكاد يخلو باب أو فصل منه، أو لاتكاد تخلو ثلاث صفحات من إيراد آية كشاهد على رأي نحوي أو ضده.

وكما ذكر الشواهد القرآنية ونسبها، كذلك ذكر القراءات والمقرئين، فهو يذكر القـراءة دون ذكر القارئ[1]، ويذكر المقرئ والقراءة من نحو ابن مسعود وابن كثير[2]، وابن مسعود [3]، وابن عامر[4]، و"قراءة حمزة وحفص"[5]، وقراءة نافع[6].

---

1) الخضري: ج1، 381.

2) نفسه: ج1، 152.

3) نفسه: ج1، 110.

4) نفسه: ج1، 201.

5) نفسه: ج1، 249، والصحيح قراءة حمزة ورواية حفص.

6) نفسه: ج1، 314.

وهؤلاء قد سبقوا عند ابن عقيل، وزاد قراءة قالون عيسى[1] [2]، و(قُنْبل)[3] [4]، وإن لم يذكر جميع من ذكرهم ابن عقيل من القراء، وكان ينسب الآيات في القراءات إلى مواضعها في القرآن الكريم، وذكر بعض كتب التفسير [5].

2- الحديث الشريف: كثر ايراده للأحاديث الشريفة تمثيلاً واستئناساً، ولكنه لم ينسب أكثرها إلى مواضعها في كتب السنة [6]، ومما نسب قوله:

" في صحيح البخاري مرفوعا... " دون ذكر الصفحة والجزء،[7] و "في شرح الجامع عن كتب الأصول وغيرها"[8]، وما زاده بهذا الخصوص ذكر كتب الأحاديث كالبخاري فـي صـحيحه، والنووي في تحريره[9]، وشرح مسلم [10]، وقد ذكر من الأئمة أبا حنيفة [11] والشافعي[12].

3- الاستشهاد بكلام العرب المنثور:

لم يتخذ من كلام العرب المنثور ميدانا فسيحا لمصادره، فكأنه فضل ذكـر الأحاديـث الشريفة واكتفى به عن كلام العرب من أمثال وحكم وخطب.

---

1) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الملقب قالون، قاريء المدينة ونحويها، توفي 220هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، 615-616.

2) الخضري: ج1، 133.

3) محمد بن عبد الرحمن بن خالد المخزومي، ولد سنة 195هـ، ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، 165.

4) الخضري: ج2، 165.

5) الخضري: ج1، 10، 20، 50.

6) نفسه: ج1، 79، 125، 232، 271، 289.

7) نفسه: ج1، 129.

8) نفسه: ج1، 156.

9) نفسه: ج1، 15، وهو كتاب تحرير التنبيه، (معجم لغوي) تحقيق:محمد الداية وفايز الداية، دار الفكر، بيروت، 37.

10) نفسه: ج1، 155.

11) نفسه: ج1، 334.

12) نفسه: ج1، 23، 334.

4- الشعر:

لقد خاض في ميدان الشعر وصال و أظهر فيه مقدرته النحوية والصـرفية واللغويـة والشعرية، فهذه شواهده تطغى على شواهد ابن عقيل، وهذه الأشعار التعليمية في النحو تتنـاغم مع الأبواب التي طرقها، وهذه أشعاره الخاصة تحتل مركزا في حاشيته.

لقد ذكر شواهد لبعض من ذكرهم سالفه، وزاد عليه بذكر أشعار لطرفة بـن العبـد[1]، ومجنون ليلى[2]، وللعباس بن الأحنف[3]، والفـرزدق[4]، وحـاتم الطـائي[5]، وذي الرمـة [6]، والمعري[7]، والكميت [8]، وهؤلاء كلهم في نطاق من ذكرهم ابن عقيل من حيث أزمانهم، فلـم يزد في الشواهد النحوية لمن تخطى زمن ا لاحتجاج.

5- لغات العرب:

أشار ابن عقيل إلى بعض اللغات كلغة (ربيعة[9]، وهذيل)[10]، و (الحجـازيين) [11]، وذكر من كتب اللغة والمعاجم والنحويين: (الصـحاح)[12]، و(فقـه اللغـة) لابـن فـارس[13]، و(القاموس)[14] و (المصباح)[15]، و (المزهر)[16].

---

1) الخضري: ج 1، 145، 359.
2) نفسه: ج1، 154.
3) نفسه: ج1، 157.
4) نفسه: ج1، 163، 236، 264.
5) نفسه: ج1، 179.
6) نفسه: ج1، 245، 370.
7) نفسه: ج1، 233.
8) نفسه: ج1، 79، 349.
9) نفسه: ج1، 103.
10) نفسه: ج 1، 315.
11) نفسه ج1، 331.
12) نفسه: ج1، 29، 26، 31، 40، 148، 153، 155، 280.
13) نفسه:ج1،9.
14) نفسه: ج1، 38، 90، 119، 131، 201.
15) نفسه: ج1،31، 74، 201، 302، 303، 329، 375، 408.
16) نفسه: ج1، 52.

وتهذيب الأزهري[1]، وذكر أبا عمرو بن العلاء[2]، والأصمعي[3]، وابن دريد[4] وذكر مصطلح النحويين والصرفيين [5]، وعلماء البديع[6]، والبيانيين[7].

المصادر النحوية:

نوع الخضري مصادره النحوية فقد أخذ كثيرا ممـاّ ذكـر ابـن عقيـل وزاد،فـذكر: (البصريين) [8]، و (الجمهور)[9]، وجمع (البصريين والكوفيين)[10]، وأفرد (الكوفيين)[11].

ولم يسم المدارس المتأخرة، فقد عد جميع من بعدهم تبعاً لهـم، فـإذا جمعهمـا قـال الجمهور، ويظهر ذلك في قوله في المقدمة: " فرسم الإمام علي لأبي الأسود منه أبوابـا... ثـم صار الناس فريقين بصريّا وكوفيّا، وما زالوا يتداولونه، ويحكمون تدوينه إلى الآن فجزاهم ا الجنة "[12][13].

وقمت بتقسيم النحويين الذين ذكرهم في ثنايا حاشيته وأخذ بآرائهم أو رد عليها إلى مجموعـات، أولها:

---

1) الخضري: ج1، 9.

2) نفسه: ج1، 22.

3) نفسه: ج2، 15، 270.

4) نفسه: ج1، 338.

5) نفسه: ج1، 203.

6) نفسه: ج1، 343.

7) نفسه: ج1، 32، 181، 183.

8) الخضري: ج1،11، 17، 195، 197، 201.

9) نفسه: ج1، 24، 176، 265، 277، 284، 286.

10) نفسه: ج1، 36، 126.

11) نفسه: ج1، 22، 34، 49، 66، 135.

12) نفسه: ج1، المقدمة، 22.

13) ذكر رغم هذا البغداديين: وأجاز البغداديون بناءه، الخضري: ج1، 320، و ج2، 65.

البصريون:

أخذ من جميع من ذكرهم ابن عقيل إلا اثنين من البصريين هما: الأنصاري والسراج، وأتى باثنين لم يذكرهما ابن عقيل هما السجستاني والحريري وتوضيح ذلك:

الخليل بن أحمد الفراهيدي:

انتفع بآرائه وأورد أقواله في ستة مواضيع دون أن يذكر كتبه، ومن ذلك:

- في باب (المعرب والمبني)، عن (ذو) التي من الأسماء الخمسة، وأنّها بشد الواو (ذوّ)[1].

- وفي باب (الموصول) في إعراب (أي) مع الإضافة، وحذف صدر صلتها مثل: (يعجبني أيهم قائم)، و (رأيت أيهم قائم)، و (مررت بأيهم قائم) حيث أخذت (أي) شكلا واحدا هو البناء على الضم في حالات الإعراب الثلاث: الرفع والنصب والجر على التوالي[2].

- يرى أن فتحة (معاً) فتحة إعراب في نحو: (جاء الزيدان أو الزيدون معا) وقد خالفه ابن مالك فجعل إعرابها مقدرا على الألف المحذوفة، فأصلها (معى) كفَتى، فجعلها المصنف كالمقصور وليست مقصورة عند الخليل، في باب (الإضافة)[3].

سيبويه:

كان يذكره بلقبه هذا دون اسمه أو اسم كتابه، وانتفع بآرائه في اثنين وستين موضعا في القسم الأول من الحاشية وذكره كثيرا في القسم الثاني، وهو بهذا يكون أكثر النحويين ذكرا عنده كما كان عند ابن عقيل، ومن ذلك:

---

1) الخضري: الحاشية، ج1، 71.
2) نفسه: ج1، 171.
3) نفسه: ج2، 31.

- أورد كلامه: " هذا باب علم ما الكلم في العربية ؟ الكلم اسم وفعل وحـرف... " فـي بـاب (الكلام وما يتألف منه)[1]، وقد سار على هذا أكثر النحاة [2].

- وفي الباب نفسه، حول الاسم المنقوص ذكر مذهبه: " تنوينه عوضا عن حرف "[3]، فتنـوين (جوارٍ) عوض عن الياء في (جواري).

- في باب (الموصول) أن (أن) المصدرية توصل بالأمر، بدليل دخول الجار عليها، كما فـي (كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد)، فتؤول: (كتبت إليه بالأمر بالقيام)[4].

- يرى جواز جر (درهم) في نحو: (كم درهما قبضت) بمن مضمرة، إن ولي كم حـرف جـر نحو: بكم درهم اشتريت هذا ؟ أي: بكم من درهم، فان لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه[5].

يونس بن حبيب:

كان نصيبه كنصيب الخليل في الإشارة لآرائه، وذكره باسمه (يونس) دون زيادة وممـا انتفع به منه:

- ذكر في شروط إعمال "ما عمل ليس"، عدم انتقاض النفي بالا في قوله تعالى: "وَمَآ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ"[6]، ولكن يونس أجاز ذلك فجعلها تعمل هنا عمل ليس، وذلك في فصل (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس) [7]، وأرى الأولى اعتبارها استثناء مفرغاً.

---

1) الخضري: ج1، 26.

2) والمخالف لهذا الاجماع جعفر بن صابر الذي زاد رابعا شماه خالفه، وعنى به اسم الفعل، ينظر: الخضري: الحاشية، ج1، 26، المقدمة.

3) الخضري: ج1، 38.

4) نفسه: ج1، 149.

5) نفسه: ج2، 322.

6) الأحقاق: 9.

7) الخضري: ج1، 264.

- وفي باب (إن وأخواتها) حول إجازته عمل (لكن) المخففة، في مثل قوله تعالى: (وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ)[1]، وظاهره في ذلك الأخفش [2].

- وفي باب (لا التي لنفي الجنس)، حول تكرر (لا) النافية بوجود عاطف ونكرة مفردة، وأوجه الجواز في الاسم النكرة، ذكر ابن عقيل الوجه الثاني: " النصب عطفا على محل اسم (لا) وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)"، ذكر الخضري أنه مذهب يونس [3].

أبو عبيدة:

ذكره مرة واحدة، دون ذكر كتابه، وانتفع به فيها من ناحية لغوية، وذلك في بيان معنى (فاضت نفسه وفاظت) أورد قوله: أي خرجت روحه والضاد لتميم والظاء لقيس وقد منع الأصمعي (فاظت) "[4].

الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة):

انتفع به في أكثر من سبعة وعشرين موضعا في حاشيته، ومن ذلك:

- في باب الكلام وما يتألف منه، عند حديثة عن تنوين العوض ومنه:

(كل قائم) أي (كل إنسان قائم)، فالتنوين عوض عن الإنسان، واختلف معه الخضري

- في تنوين (حينئذٍ) في قوله تعالى: (وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ)[5]، فقد قال: "أي وكسرت (إذْ) على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة إعراب بالإضافة خلافا للأخفش[6].

---

1) الأنفال: 17.

2) الخضري: ج1، 317.

3) الخضري: ج1، 324.

4) نفسه: ج1، 280.

5) الواقعة: 84.

6) الخضري: ج1، 37-38.

- في الباب نفسه أخذ بتسميته تنوين (صرف) بدل التنوين العوض، لزوال صيغة مفاعل في كلمة (جوارٍ) من (جواري) [1]، فأصبحت مضارع.

- وفي باب (الابتداء) [2]: " أنّه يستفهم بكيف عن الأحوال والصفات " وذلك في السؤال: (كيف زيد ؟): (قل دنِف)، حيث استفهم عن حالة زيد والصفة التي هو عليها في ذاك الحين.

- في باب إعمال اسم الفاعل ذكر إعرابه للضمير في (هذا مكْرمك) فالكاف عنده في محل نصب وليست في محل جر بالإضافة، فهي كالهاء في: (الدرهم زيد معطيكه)[3].

أبو عمرو الجرمي:

وذكر له:

- مسألة عدم تقدم خبر "ما المشبهه بليس"، على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور، وقول ابن عقيل بوجوب الرفع نحو: (ما قائم زيد) حسب ما جاء في الألفية، فبين الخضري أن النصب لغة كما أوردها الجرمي حين قال: (إنّه لغة) وسمع (ما مسيئا من أعتب) أي: من اعتذر من إساءته [4].

- بخصوص العاطف إذا جاء بعد اسم (إن) وحدها، وجواز النصب والرفع فيه، وأن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع، جوز الجرمي ذلك في النعت والتوكيد وعطف البيان"[5].

---

1) الخضري: ج1، 39.

2) نفسه: ج1، 229.

3) نفسه: ج2، 64.

4) نفسه: ج1، 264.

5) نفسه: ج1، 306.

أبو حاتم السجستاني[1]:

وذكر من آرائه:

- وجوب كسر همزة (إن) بعد (ألا) الاستفتاحية، وكذلك (كلاّ) التي بمعناها [2]، وأرى أنه قد زج به هنا دون داعٍ، فهذا رأي الجمهور.

المازني:

ومما استفاده منه:

- قوله حول الألف واللام (أل) أنها حرف موصول، ورد ذلك الخضري بقولـه: " لـم يوجـد موصول حرفي إلا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا " [3]، وذكر ابـن عقيـل أنهـا اسـم موصول في نحو: (جاءني القائم) وكأنه أراد الذي قائم.

- مثل ابن عقيل للاستفهام عن النفي بألا: (ألا رجل قائم) وجعل المازني الخبر مقـدرا عنـد استخدامها للتمني، ورد الخضري ذلك، فإنّها (أتمنى رجلا قائما) فلا حاجـة للتقـدير والتأويـل فخبرها ثابت وهو قائم، ولا حاجة لتقديره بموجود [4].

المبرد:

ورد ذكره في الموضوعات الآتية:-

- بخصوص كلمة (جواري)، في باب (الكلام وما يتألف منه)، وحذف الياء، فتصبح (جـوارٍ)، وأن الكسرة عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض[5].

---

1) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، توفي 248هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 48-49.
2) الخضري: ج1، 295.
3) نفسه: ج1، 159.
4) ينظر: نفسه: ج1، 330.
5) نفسه: ج1، 39.

- وفي باب (المعرب والمبني) يرى أن معنى الصرف هو التنوين فقط، وهو مفقود مع (أل) والإضافة، والصحيح أن الصرف هو الكسر والتنوين[1]، فمع (أل) والإضافة كذلك تعود الكسرة إلى الاسم الممنوع قبلهما مثل: (مررت بالصحراء)، و(نظرت إلى صحراءِ الربع الخالي)، وقبل ذلك: (مررت بصحراء).

- يرى أن المنادى ينصب بحرف النداء لسده مسد المفعول، فـ (يا أحمد) بمعنى: (أنادي أحمد)، واستتر الفاعل فيه، غير أن سيبويه يرى أن ناصب المنادى فعل مضمر نابت (يا) منابه، فأصل: (يا زيد): أدعو زيداً، فحذفت (أدعو) ونابت (يا) منابه [2].

<u>الزجاج:</u>

وقد أورد له آراء، منها:

- مظاهرة أستاذه المبرد في نوع التنوين في (جوارٍ)، وأنه عوض عن حركة الياء، بناء على تقديم منع الصرف، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض[3].

- نقل قوله عن (أمسِ) جواز كونه ظرفا مثل سحر، مع أن أكثر النحويين يعربه في الرفع فقط، وآخرين يبنونه على الكسر دون تنوين وروي بتنوين، هذا في باب (المعرب والمبني)[4].

- عنده أن الهمزة وحدها علامة التأنيث في كلمة (حمراء) والألف قبلها زائدة وهذا رأي الكوفيين، وذهب الاخفش إلى الألف والهمزة معا [5].

---

1) الخضري: ج1، 98.
2) نفسه: ج2، 170.
3) نفسه: ج1، 39.
4) نفسه: ج1، 67.
5) نفسه: ج2، 334.

ابن السراج:

استفاد بآرائه في أكثر من سبعة مواضع[1]، منها:

- ذكر مخالفته سيبويه في باب (كان وأخواتها)، حول منع تقدم معمول كان وخبرها على الاسم، وأجاز ذلك ابن السراج في: (كان طعامك آكلاً زيد) [2].

- جعل (عسى) حرفا على الإطلاق خلافا للجمهور الذي أطلق فعليتها، وذلـك فـي بـاب (إن وأخواتها) [3].

- جوز إضافة الأعداد إلى المعدودات كـ (ثلاثة دراهم) والمقادير إلى المقدرات كـ (شـبر أرض) ووافقه المصنف[4]، وهذا ما يراه كثير من النحاة.

السيرافي:

وذكر آراءه في أكثر من عشرة مواضع، ومن ذلك:

- نقل مظاهرته للمبرد في اعتباره الممنوع من الصرف مصروفا مع (أل التعريف) والإضـافة على الإطلاق، لأنه دخله ماهو من خواص الأسماء، ويؤثّر في معناه فأضـعف شـبهه بالفعـل فرجع إلى أصله [5]، والفعل لايقبل (أل) والإضافة.

- يرى أنّه يستفهم بكيف عن الأحوال والصفات، فظاهر بذلك الأخفش وليست عنده ظرفا، وهو في باب (الابتداء)[6].

---

1) الخضري: ج1، 200، 253، 286، 305، ج2، 5، 111، 113.
2) نفسه: ج1، 253.
3) نفسه: ج1، 286.
4) نفسه: ج2، 5.
5) نفسه: ج1، 98.
6) نفسه: ج1، 229.

- يرى أن (عسى) حرف كامل بمعنى (لعلّ) في باب (إن وأخواتها)[1].

- يرى أن الزعم: قول مع اعتقاد صح أو لا، فزعم عنده من أفعال الرجحان، في باب (ظن وأخواتها)[2].

- يرى في نحو: (يد زيد)، و (بعض القوم) تدلان على البعضية بمعنى (من)، في باب الإضافة) وأن المضاف بعض المضاف إليه[3].

الحريري [4]:

أضافه الخضري زيادة على ما جاء في الشرح من النحويين البصريين، من خلال إيراد آرائه، التي منها:

- يرى أن (هب) التي من أخوات ظن لقلّة استعمالها مع (أن) وصلتها هي من لحن الخواص، فرد الخضري ذلك، وأورد ما جاء في القصة المشهورة عن عمر بن الخطاب -رضي ا عنه – وهي (الحمارية)، حين قال السائل: (هب أن أبانا كان حمارا)، وذلك في باب (ظن وأخواتها)[5].
- أورد تعليله عدم تعرض طائفة من النحاة لجمع التكسير: " لفساد ألسنة العامة إلاّ في الجموع، فلم يحتج للتنبيه عليها لأن النحو إنّما وضع لإصلاح ما فسد" [6] وأورد الخضري آراء أخرى.

---

1) الخضري: ج1، 286.

2) نفسه:ج1، 337.

3) نفسه: ج2، 5.

4) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، صاحب المقامات المعروف، وله الملحة وهي مشهورة في الدرس النحوي، توفي 516هـ، ينظر: السيوطي: البغية، ج2، 195_196.

5) الخضري: ج1، 333.

6) نفسه: ج2، 350.

الكوفيون:

لم تختلف مصادره عن مصادر ابن عقيل هنا إلاّ أنّه لم يأت على ذكر أبي عمـرو الشـيباني خلال حاشيته:

الكسائي:

أورد آراءه أربع عشرة مرة في القسم الأول من حاشيته، ومن ذلك:

- أورد له في باب (الموصول) قوله، حين سئل عن (أي) فقال: " وسئل الكسائي في حلقـة يونس لم لا يجوز: أعجبني أيهم قام، فقال (أي) كذا خلقت، فصار مثلا"، وهو بقاء البنـاء على الضم فيها موصولة ومن ذلك: يعجبني أيهم قائم، ورأيت أيهم قائم، ومررت بأيهم قـائم، ودعم الخضري ذلك بآية وشعر، على بقاء البناء على الضم[1].

- وفي باب (إن وأخواتها)، نقل إجازته إضافة (حيث) للمفرد، خلافا لأبي حيـان فـي نحـو: (اجلس حيث إن زيدا جالس)، وقال: فلا إشكال في الفتح " فيقال: (حيث أن) بفتح الهمزة [2]، وما نحن عليه الآن التأكيد على الكسر لهمزة (إن) بعد (حيث).

- وفي باب (إعراب الفعل)، جعل الفعل المضارع مرفوعا بأحرف المضارعة إذا لـم يسـبق بناصب أو جازم، ورده الخضري بقوله:

" إن جزء الشيء لا يعمل فيه[3]، ولو كان الأمر كما قال الكسائي لما نصب المضارع أو جـزم لثبات أحرف المضارعة فيه عند دخول أحرف النصب والجزم عليه.

---

1) الخضري: ج1، 170.
2) نفسه: ج1، 295.
3) نفسه: ج2، 251.

الفراء:

كان للفراء نصيب وافر لدى الخضري، فهو يذكر آراءه اثنتي عشرة مرة في القسم الأول من الحاشية، ومما انتفع به فيه:

- أورد رأيه في (كلاّ) في باب (الكلام وما يتألف منه)[1]، وأنّها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا، مبينا سبب ذلك: " إنما هو تردد من أيها هي أي من أتى أقسام الكلام المعرفة لتعارض الأدلة عنده لا أنّها خارجة عن هذه الثلاث، فلا توجد كلمة في لغتنا تخرج عن أقسام الكلام المعروفة.
- وفي الباب نفسه[2] جعل (يشَم) بفتح الشين مضارع (شَممتُ الطيب)، من باب (نَصر)، وقال الخضري: (والأفصح من باب فَرِح)، يشَم: شَمِمتُ.
- جوز في فصل (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس)، نصب خبر (ما) المشبهة بليس إذا تقدم على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور في: (ما قائما زيد) وفي ذلك خلاف[3].

هشام بن معاوية بن الضرير:

لم يذكر كتابا استند إليه في نقل آرائه، وذكر له آراء في مواضع قليلة، منها:

- جوز في باب (الموصول) نحو: (جاءني الذي ليتَه قائم)، لكن خالفه ابن عقيل لأنّها جملة طلبية، ومن شروط جملة الموصول أن تكون خبرية، وأيده الخضري[4].

---

1) الخضري: ج1، 32.
2) نفسه: ج1، 46.
3) الخضري: ج1، 264.
4) نفسه: ج1، 165.

- ظاهر الأخفش في باب (إعمال اسم الفاعل) وذلك في جعل الضمير المتصل في (مكْرِمـك) وهو المضاف إليه لاسم الفاعل (مكرم) في محـل نصـب كالهـاء فـي: (الـدرهم زيـد معطيكه)[1]. وقد سبق ذلك.

أبو عبد ا الطوال:

وهذا مثال على إيراد آرائه:

- أجاز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر في نحو:

(زان نوره الشجر)، وعقّب الخضري على ذلك بجوازه في الشعر لا في النثر، وظـاهره ابـن جني وأخذ به المصنّف [2].

ابن السكيت:

ومما أورده من آرائه:

- رأيه في أن كلمة (العجوز) الدالة على المرأة المسنّة تكون بلا هاء، وخالف ذلك ابن الأنباري ورأى أن الهاء تحقيقٌ للتأنيث [3]، وأرى رأي ابن السكيت، فرجل عجوز وامرأة عجوز.

- يرى كسر: (غيرا وغِيرة) وهما مصدران لِغار يغار، ورده الخضري بقولـه (غيـرا) كـ (خوفا) و (غيرة) كـ (ضربة)، ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت[4].

- يرى ردا على أن (هب، وتعلّم) لا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، بقوله بتصرف (تعلم) في نحو: (تعلّمت أن فلانا خارج) أي علمتُ[5].

---

1) الخضري: ج2، 64.
2) نفسه: ج1، 377.
3) نفسه: ج1، 301.
4) نفسه: ج1، 332.
5) نفسه: ج1، 341.

ثعلب:

لم يذكر من كتبه غير الفصيح[1] وذكر من آرائه:

- منع ثعلب جواز كون الجملة للقسم في الخبر الجملة في باب (الابتداء)، وقال الخضري: " والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب " [2].

- أطلق حرفية (عسى) في عساها كما فعل ابن السراج،خلافا للجمهور الذي أطلق فعليتها[3].

- يرى وجوب إضمار العمدة ومطابقته للظاهر إفرادا وغيره، إلا إذا صـلح العامـل للكـل فيضمر مفردا مذكرا لا غير نحو: (أجريح وقتيلٌ هند أو الزيدون)، وهذا في باب (التّنـازع في العمل)[4]، وغير ذلك [5].

ابن الأنباري:

ومما أورده من آرائه:

- ذكر رأيه في إعراب (أي): " إنّما أعربت أي تنبيها على أن أصل المبني الإعراب[6].

- جوز الخضري كون الخبر جملة إنشائية مخالفاً بذلك ابن الأنباري الذي منع ذلـك [7]، وقـد خالف الخُضري غيره في جواز كون الجملة قسمية وهو(ثعلب) كما مر.

---

1) الخضري: ج1، 416.
2) نفسه: ج1، 200.
3) نفسه: ج1، 286.
4) نفسه: ج 1، 416.
5) نفسه: ج2، 171، 172.
6) نفسه: ج1، 55.
7) نفسه: ج 1، 200.

- خالفه في جعله (سقَر) مصروفة وممنوعة أي ذات وجهين، (فيما لا ينصرف) وعلّل الخُضري صرفها لقيام الحركة مقام الحرف الرابع (القائم مقام التاء)، فجعل الفتحة مكان التاء تقوم مقامها [1].

البغداديون:

أسقط ممن ذكرهم ابن عقيل ثلاثة هم: الأخفش الأصغر، وابن شُقير، والأنباري، وأتى بأربعة: الشريف الرضي والدينَوري والعكبري وابن إياز، و تفصيل ذلك:

ابن كيسان:

انتفع به في مواضع عديدة منها:

- جعل (ما) في قوله تعالى: (مَا ٱلۡحَآقَّةُ)[2] معرفة، في حين جعلها الجمهور نكرة، وذلك في باب (الابتداء)[3] وهذا غريب، فاعتبار أسماء الاستفهام من المعارف لم يذكره غيره.

- أجاز كالمبرد عدم تكرار (لا) التي لنفي الجنس في حال الفصل بينها وبين اسمه([4]).

- في الباب نفسه، في الشّبيه بالمضاف ولزوم إعرابه منونا عند البصريين، أجاز ابن كيسان ذلك: " وجوز ابن كيسان بناءه أيضا"[5].

- وحول إمكانية حذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي واعتبار ابن عقيل أن ذلك مخصوص بالشعر، نقل الخضري عن ابن كيسان جوازه في النثر أيضا، فيقال: (الشّمس طلَع)، و(طلع الشّمس)[6]، وغيرها[7].

---

1) الخضري: ج2، 238.
2) الحاقة: 2.
3) الخضري: ج1، 202.
4) نفسه: ج1، 319.
5) نفسه: ج1، 320.
6) نفسه:ج1، 371.
7) نفسه: ج2، 264، 320.

الزجاجي:

ذكره في موضع واحد، هو:

- أنّه يرى أن علّة البناء منحصرة في شبه الحرف، وهو ما قاله ابن جني، كذلك،
- وأيدهما ابن مالك بقوله: (لسببٍ مِن الحروفِ مدن)، وهذا في باب (المعرب والمبني)[1].

ابن درستَويه:

ذكره في موضع واحد، هو:

- رأيه حول بناء الفعل المضارع مع نون النسوة، وقول ابن مالك إنّه لا خلاف في ذلك، فاعترض ابن عقيل بأن الخلاف موجود عن ابن عصفور، وأيده الخضري بقوله: " فذهب قوم منهم... وابن درستويه إلى أنّه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءا منه " [2]، فهو يرى: يضربن: يشبه الماضي في حركة الفتح على آخره، فالخلاف موجود، ولكن الأصح ما ذهب إليه ابن مالك، فلا داعي للخلاف هنا.

أبو علي الفارسي:

ذكره في أكثر من ثلاثة عشر موضعا، من ذلك:

- في باب (كان وأخواتها) والاختلاف في تصرف "ليس ودام" وإطلاق ذلك، فمنع أبو علي الإتيان باسم المفعول منهما، وحكايته مع تلميذه ابن جنّي حين سأله عن قول سيبويه عن اسم المفعول من كان "مكون فيه"، فقال:
- "ما كلّ داءٍ يعالجه الطبيب" [3]، أي يمكن أن يخطئ حتى العالم.

---

1) الخضري: ج1، 52.
2) نفسه: ج1، 64.
3) نفسه: ج1، 246-247.

- يرى في الإضافة "معنى اللاّم"[1]، فرأس الولد: معناها رأس للولد.

الرماني:

ذكره في موضع واحد، هو:

- رأيه حول حذف الخبر وجوبا، إذا كان المبتدأ بعد (لولا)، والخبر كَوناً مقيدا دلّ عليه دليل، فجوز إثباته وحذفه مثل: " أن يقال: هل زيد محسن إليك ؟ فتقول: لولا زيد لَهلكتُ أي لولا زيد محسن إلي "[2].

ابن جنّي:

ذكر له كتاب (الخصائص)[3]، واستفاد به في مواضع عديدة منها:

- حول بناء أسماء الأفعال في باب (المعرب والمبني) التي لامحل لها في الإعراب، نقل عنـه أنّها " بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الأمر، وحمل الباقي عليه" [4]، ويقصد مثلا: (حـذارِ): لِتحذر، و (صهٍ): لتسكت، و (تراكِ): لتترك.

- جوز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول به المتأخر، في: (زان نوره الشجر)[5].

- حول اجتماع (بل وأم) في باب (عطف النسق)، إذا لم يتقدم على (أم) همـزة التسـوية ولا همزة مغنية عن (أي)، فهي منقطعة وتفيد الإضراب كـ (بل)، وضرب ابن عقيـل مثـالا: إنّها لإبِلٌ أم شاء " أي: (بل هي شاء) وقدر (هي) لأن (أم) المنقطعة ليست عاطفة، بل بمعنى (بل) الابتدائية، وحرف الابتداء خاص بالجمل، وهو كلام ابن جنّي"[6].

---

1) الخضري: ج2، 5.
2) نفسه: ج1، 233، 234.
3) نفسه: ج1، 359.
4) نفسه: ج1، 56.
5) نفسه: ج1، 377.
6) الخضري: ج2، 150.

الشريف الرضي[1]:

ذكره باسم (الرضي)، وقد انتفع به في أكثر من خمسة وعشرين موضعا [2]، منها:

- حول التنوين الذي يلحق الأسماء المعربة، في باب (الكلام وما يتألف منه)، جوز الرضـي " كونَه تمكينا لكون الاسم متصرفا وتنكيراً لكونه نكرة، وبعد التسمية يتمخض للتمكـين " [3] لكن يعكّر عليه أن تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات، وهو رد الخضري.
- حول (عالمون) جمع (عالم)، قال الرضي: " مستوفٍ لشروط الجمع " وعلّل الخضري ذلك بقوله: " لأنّه في الأصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به..."[4].
- يرى وجوب تضعيف الثنائي المراد لفظه إذا أعرب، صحيحا كان أو معتلا "[5]، في مثل: (يد)، و (لو)....

ابن بَرهان:

استفاد به في مواضع، منها:

- إجازته في باب (الحال) تقديمه: " إذا كان ظرفا"[6]، في مثل قوله تعـالى: (هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ) [7]، فقدم الحال (هنالك).
- وفي باب (النداء)، في أن حروف النداء لها استعمالا ت مختلفة، فـ(أيا) و (هيا)

---

1) هو محمد بن الحسين بن موسى البغدادي، له كتاب الأمالي، توفي 406هـ، ينظر: ابن العماد: شذرات الذهب، ج3، 182- 184.

2) الخضري: ج1، 12، 28، 36، 88، 101، 112، 135، 137، 144، 158، 160، 201، 207، 224، 238، 275، 288، 302، 334، ج2، 226.

3) نفسه: ج1، 36.

4) نفسه: ج1، 88.

5) نفسه: ج2، 326.

6) الخضري: ج1، 496.

7) الكهف: 44.

- للبعيد، و(أي والهمزة) للقريب، و (يا) للجميع وهو ما قاله (المبرد)، " إلاّ أنّه جعل أي كذلك للمتوسط "[1].

الدينَوَري[2]**:**

ذكر له كتابه (الرسم)، وانتفع به في موضع واحد منه، هو:

- ما ذكره في باب (النداء) حول ثبوت ألف (ابن) خطّاً، ذكر ذلك في حالة (اللقب) الغالب على الأب أو صناعته التي اشتهر بها، وضرب مثالا: (جاء زيد ابن الأمير أو القاضي)[3]، فثبتت الألف لاختلاف العلم عن اللّقب أو الصناعة.

الزمخشري:

وذكره باسمه حينا، وبكتابيه أحياناً: (الكشاف)، و(المستصفى)، وأكثر من إيراد آرائه، ومن ذلك:

- قوله في: (بعثِرت) أنها منحوتة من (بعث) و (أُثير) أي بعث موتاها وأثير ترابها[4].

- مذهبه في (مِن) التبعيضية، وأنّها اسم بمعنى بعض، في قول ابن مالك: (والاسم منه معرب ومبني)[5].

- جعل إضافة الاسم إلى اللقب (إضافة لفظية) لتقدير انفكاكها في نحو: (عمر الفاروق)[6].

---

1) الخضري: ج2، 167.

2) هو نصر ا بن ابراهيم بن أبي نصر بن الحسين الدينوري البغدادي، ولد 520هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 314.

3) الخضري: ج2، 174.

4) نفسه: ج1، 9.

5) الخضري: ج1، 51.

6) نفسه: ج1، 135.

ابن الشجري:

ذكره حين قال: " خالف الرماني في وجوب حذف الخبر إذا كان المبتدأ بعد (لولا) والخبـر كونا مقيدا...، بتجويز إثباته وحذفه"[1].

أبو البقاء العكبري[2]:

ولم يذكر له كتابا، ومما ذكر له:

- تجويز زيادة (ما) في قوله تعالى: (يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً) [3]، في باب لموصول[4].

- قال عن (سِوى) أنّها تكون ظرفا غالبا، وكغير قليلا، وأيده الخضري: " وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلّفه"[5].

ابن أياز[6]:

لم يذكر له كتابا،ومما نقله عنه:

- جزم بكسر ما بعد الياء، عند تصغير الثّلاثي والرباعي فـي مثـل: (غـزال) غُزيـل و (غراب): غُريب، و (زبرج): زبيرج، وتقدير " زوال الحركة الأصلية وإتيان غيرها"[7].

الأندلسيون:

أسقط بعض من ذكر ابن عقيل آراءهم، وأخذ بآراء آخرين لم يجر ذكرهم عنده، وممن انتفـع بهم في حاشيته:

---

1) نفسه: ج1، 234.

2) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين البغدادي، توفي 616هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 80-81.

3) البقرة: 26.

4) الخضري: ج1، 173.

5) نفسه: ج1، 475.

6) هو الحسين بن بدر البغدادي، توفي 681هـ ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 439-440.

7) الخضري: ج2، 373.

ابن سيدَه [1]:

ومما انتفع به منه:

- نقل أن بعض العرب تنصب بـ (إن) الجزأين [2]، كقول الشاعر[3]:

الطويل

إذا اســود جــنح الّليــل فلتــأتِ ولــتكن خُطــاك خِفافــا إن حراســنا أُســدا

فنصب (حراسنا وأُسدا)، وما عليه الجمهور رفع (أُسدا) فتكون (أُسد).

الأعلم [4]:

ومما أورده من آرائه:

- جعل (الرحمن) في البسملة علَما " لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة..."[5]

- خالف ابن مالك في إبطاله عمل (ما) المشبهه بليس إذا تقدمها الخبر ظرفا كان أو جارا ومجرورا [6].

- لم يجوز تقديم الفاعل على رافعه وهو الفعل " إلاّ في الضرورة "[7].

---

1) هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي، توفي 458هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 167.
2) الخضري: ج1، 290.
3) عمر بن أبي ربيعه، الخضري: ج1، 290، الهامش.
4) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، توفي 476هـ، ينظر، السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 349، وينظر: الزركلي، الاعلام، ج9، 308.
5) الخضري: ج1، 13، المقدمة.
6) نفسه: ج1، 265.
7) نفسه: ج1، 363.

ابن الطراوة[1]:

وانتفع به في:

- ذكر له إعرابه لـ: (أبا) في (لا أباك): " مفرد مبني جاء على لغة القصر أي ففتحه مقـدر على الألف "[2].

- قياسـه علـى قـراءة (ابـن كثيـر): (فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ)[3]، بنصـب (آدم) و رفع(كلمات)، ورد ذلك الخضري[4]، في باب (الفاعل).

ابن هشام اللّخْمي:

وانتفع به في:

- فصل (او) وأنها تأتي للتقليل، فقولنا: (تصدقْ ولو بدرهم)، فهي حينئذ حرف تقليل"[5].

السهَيلي[6]:

وقد انتفع به في:

- عدم نيابة الجار والمجرور أصلا عن نائب الفاعل، بل يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم عن الفعل، إذا حدث الوهم، فلا يجوز (جلِس في دار) فالجار والمجرور لا يصلح للنيابة لأنّه لا فائدة في ذلك[7].

---

1) أبو الحسين سليمان بن محمد عالم أندلسي، من مالقة، توفي، 528هـ، ينظر: السيوطي: بقية الوعاة، ج2، 44-45.
2) الخضري: ج1، 319.
3) البقرة: 37.
4) الخضري: ج1، 359.
5) الخضري: ج2، 290.
6) هو عبد الرحمن بن عبد ا أحمد الاندلسي، توفي 581هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج115،2.
7) ينظر: الخضري: ج1، 385.

- ادعاؤه: أن الحال لا تكون مؤكّدة بل هي مبينة أبدا، لأن الكلام لا يخلو عند ذكرهـا مـن فائدة[1]، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدونها، مثل: (لا تُعِثْ في الأرض مفسدا)، فبدون (مفسدا) تم المعنى.

الصيمري:

لم يذكر له كتابا، وأورد له رأيا:

- رد قوله في دحرج: دِحراجا، في باب (أبنية المصادر) حيث قال: " ولم يسمع في: دحـرج: دِحراجا، كما قاله الصيمري وغيره " [2].

ابن خروف:

ومما انتفع به منه في حاشيته:

- قوله في حالة عدم وقوع (ابن) بعد علم أو لم يقع بعده علَم، ووجوب ضم المنادى وامتنـاع فتحه: " ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما أو كنيةً أو لقبا " على ما صرح به ابـن خروف [3]، ومنه: (ياغلام ابن عمرو...)

- قال بإمكان إضمار كان بعد لو [4]ومثاله: (لو بغيرك قلبي هائم).

- في استعمال كذا وتكرارها بالعطف مثل: (ملكتُ كذا وكذا دِرهما) فمنـع " ابـن خـروف سماعهما "[5].

ابن طلحة:

واستفاد منه بما يأتي:-

1) الخضري: ج1، 498-499.
2) الخضري: ج2، 75.
3) نفسه: ج2، 174.
4) نفسه: ج2، 295.
5) نفسه: ج2، 324.

- حول ما اتصلت به نون الإناث من الأفعال المضارعة وبنائه على السكون، ونقل ابن مالك عدم وجود خلاف في ذلك، ورد ابن عقيل بوجوده، وفصل ذلك الخضري فقال مؤيدا ابـن عقيل: " فذهب قوم منهم ابن طلحة إلى أنّه معرب بإعراب مقدر منع من ظهـوره شـبهه الماضي في صيرورة النون جزءا منه " [1]فعنده (يضربن) تشبه: (حزن).

ابن معطٍ:

أتى على ذكر ألفيته، وسبب تفضيل ألفية ابن مالك عليها فقال: " وقد فاقت هذه ألفيـة ابـن معطٍ لفظا لأنّها من بحر واحد، وتلك من السريع والرجز، ومعنى لأنّها أكثر إحكاما منها... "[2] ومما استفاده منه:

- أورد تعريفه للكلام: " وهو اللّفظ المفيد "[3]، في باب(الكلام وما يتألف منه).
- استعان به بخصوص إعمال اسم الفاعل، إذا كان صلة للألف واللاّم ماضيا ومستقبلا وحالا لوقوعه موقع الفعل، وبين رفض ابن معطٍ تصغيره ووصفه [4].

ابن دحية [5]**:**

لم يذكر له كتابا، وانتفع به في:

- باب (الكلام وما يتألف منه)، شذّ ابن دحية في قوله: " الكلام هو اللفظ المفيد فائـدة كفائـدة استقم بمعنى فائدة يحسن السكوت عليها"، مما يجعل كلام القائم والساهي ومحاكاة الطيـور تدخل عنده في التعريف[6].

---

1) الخضري: ج1، 64.
2) نفسه: ج1، 23.
3) نفسه: ج1، 47.
4) ينظر: نفسه: ج2، 60.
5) هو عمر بن الحسن بن علي بن محمد الأندلسي، كان عارفا بالنحو، توفي 633 هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 229.
6) ينظر: الخضري: ج1، 29.

أبو علي الشَلوبين:

لم يذكر كتبه ومن المواضع التي انتفع به فيها:

- مظاهرة ابن جنّي في الإضافة لما فيه (الألف واللاّم)، وجعلها من الإضافة اللفظية[1].
- تجويز إثبات الخبر وحذفه حين أوجب النّحويون حذف الخبر إذا كان المبتدأ بعـد؛(لـولا) وكان الخبر كونا مقيدا...، كما تقدم في الرماني وابن الشجري[2].
- أجاز نصب كلمة (قائم) في: (مازيد إلاّ قائما) مع انتقاض النفي بإلاّ([3])، مـع أنّـه عنـد النّحويين مفرغ فتكون: (زيد قائم) مبتدأ وخبره.
- (أوشك) عنده للرجاء كـ (عسى) في باب (أفعال المقاربة)[4].

ابن هشام الخَضراوي [5]:

ومما انتفع به من آرائه:

في كلامه عن (حتى) وشذوذ جرها للضمير مثل (حتّاك)،" وكذا لا تعطفه أيضا، فهي مختصـة بالظاهر عاطفة وجارة" [6]، فهو يرى أنّها تعطف الاسم الظاهر وتجره، وإن قيل أنّهـا تعطـف المضمر كضربتهم حتّى إياك.

ابن عصفور:

ومما استفاده من ارائه:

---

1) الخضري: ج2، 5.
2) نفسه: ج1، 234.
3) نفسه: ج1، 264.
4) الخضري: ج1، 281.
5) هو محمد بن يحي بن هشام الخضراوي الأندلسي، له مصنفات عديدة، منها: مفصل المقال في أبنية الافعال، توفي 646هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 221.
6) الخضري: ج1، 518.

- في باب (الموصول)[1] حول (أي) الموصولية، عند الجمهور أنها لاتضـاف لنكـره أصـلا بخلاف الشرطية والاستفهامية، ولكن ابن عصفور جوز الإضافة للنكرة،وجعل منه قوله تعـالى: (وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ) [2]وخالفه الجمهورفي أنّها استفهامية لا موصولة[3].

- خالف ابن مالك في إبطاله عمل (ما) المشبهه بليس إذا تقدم الخبر سواء كان ظرفـا أو جارا ومجرورا [4].

- لم يجوز تقديم الفاعل على رافعه وهو الفعل إلا في الضـرورة،فلا تقـول: (الزيـدان قام)[5].

- جوز إضافة اسم الفاعل إلى ماكان مرفوعا به إذا كان متعديا لواحد ما لم يلتبس فاعلـه بمفعوله، فلا يجوز: (مررتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً)، تريد (ضارب أبوه زيدا)[6].

ابن الحاج[7]:

ذكر اسم كتابه وهو (النّقد على المقرب) حين قال: هو ابن الحاج في نقـده علـى ابـن عصفور صاحب المقرب، وقد انتفع به موضحا قول ابن عقيل: " وأجاز بعضهم تقديم المفعـول في (ضرب موسى عيسى) لأن العرب لها غرض في الإلباس كما لها غرض في التّبيين، فقـال الخضري: "هو ابن الحاج" [8].

1) الخضري: ج1، 169.
2) الشعراء: 227.
3) الخضري: ج1، 169.
4) نفسه: ج1، 265.
5) نفسه: ج1، 363.
6) الخضري: ج2، 67-68.
7) هو أحمد بن محمد بن أحمد الاشبيلي، توفي 647هـ، وقيل 651هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، 296.
8) الخضري: ج1، 375.

ابن أبي الربيع:

ومما ذكر من ارائه:

- منع في البسملة جر (الرحيم) مع نصب (الرحمن) أو رفعه، لأن النّعت التابع أشد ارتباطـا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع [1].

أبو حيان الأندلسي:

وقد استشهد له كثيرا؛ ففي القسم الأول نجد له واحدا وعشرين موضعا، ومما استفادة من آرائه:

- أورد توضيح أبي حيان لقول (فائدة يحسن السكوت عليها) في باب الكلام وما يتألف منـه)، وقوله: " الفائدة النّسبة بين الشيئين إيجابا كانت أو سلبا، وإن كانت معلومة للمخاطب "[2].
- حول بناء أسماء الإشارة لشبهها بالحرف المقدر، فقد قال: " حرفا مقدرا " في باب (المعرب والمبني)، قال الخضري: " وتابعه جميع الشراح "[3].
- في خبر كان وأخواتها، إذا كان ضميرا، واختيار ابن مالك الاتصال في (كُنته)، واختيـار (سيبويه) الانفصال: (كُنت إياه) جزم أبو حيان بتعيين الفصل بينهما مظاهرا بذلك سـيبويه في باب النكرة والمعرفة [4].

ضياء الدين بن العلج:

ومما أورده من آرائه:

- يرى أن(إن زيداً وجهه لَحسن) شاذّ في تأخير لام الابتداء ففي (لَوجهه)أصح[5].

---

1) الخضري: ج1، 13، المقدمة
2) نفسه: ج1، 28.
3) الخضري: ج1، 55.
4) نفسه: ج1، 121.
5) نفسه: ج1، 300.

- في باب (نعم وبئس) [1]، حين ذهب الكوفيون أنّهما اسمان، جاء الخضري برأي ابن العلج فيهما أنّهما: " بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح، لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف، فهما مبتدآن، وما كان فاعلا على (أنّهما فعلان كما يرى الجمهور) يكـون بدلا أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجـل زيد [2] في: (نعم الرجلُ زيد).

أبو اسحق الشاطبي[3]:

ذكر شرحه للألفية بقوله:أبو اسحق الشاطبي (شارح المتن)[4]، وله إفادات وإنشـادات، وقد استفاد منه في:

- نقله عن الشلوبين وغيره أن (أوشك) للرجاء كـ (عسى)، وعلّـق الخضـري بقولـه: " لـم تشتهر في الرجاء اشتهار عسى "[5].

-جوز الفصل بين الفعل والضمير المشغول به في مثل: (زيداً ضربتُ راغبا فيـه) أو (زيـداً ضربتُ من أكرمه) أو (زيدا ضربت رجلا يحبه)[6].

- فسر (الوصف) فيما ينصب المصدر حين ذكر المصدر والفعل والوصف، فقال:

" أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل، ولا صفة مشبهه"[7]، ومثـال اسم الفاعل: (أنا ضارب زيدا ضرباً).

- صرح أن: " المفرد مع ألف النّدبة ضمه مقدر " [8]، مثل: (يا زيداً ـِلعمرو).

---

1) الخضري: ج1، 300.

2) نفسه: ج2، 97.

3) هو ابراهيم بن موسى بن محمد ـ ت 790هـ، ينظر: الكتبي: فهرس الفهارس والاثبات، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، ط2، 1983، ج1، 191.

4) الخضري: ج1، 54.

5) الخضري: ج1، 281.

6) نفسه: ج1، 401.

7) نفسه: ج1، 423.

8) نفسه: ج2، 189.

الراعي [1]:

ومما ذكر له:

- جزمه بوجوب التنوين وثبوت الألف إذا كان العلم الأول مضافا مثل: (جاء أبو محمدٍ ابن زيدٍ)[2].

نحاة مصر والشام:

زج الخضري بعدد كبير من نحاة مصر والشام خلال حاشيته، وقد انتفع بآراء اثنين أوردهما ابن عقيل هما: النحاس وابن النّاظم، وأسقط اثنين هما: ابن القطاع والفاسي [3]:

أبو جعفر النحاس:

- ترجم له بذكر مكان وفاته وأرخ لها نقلا عن السجاعي صاحب الحاشية على شرح ابن عقيل [4].

- وضح قول ابن عقيل: " أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعا، وهي مواضع حصول الفائدة ليكون المبتدأ نكرة، فقال هو: بهاء الدين بن النّحاس، ومن جملة ما ذكره، أن يراد بالنّكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر: "(رجلٌ) اختار لنفسه أمراً فما تريدون "[5]، ولم يورد عنه غير هذا، ولم يذكر كتبه.

ابن خالَويه [6]:

وقد ذكر رأيه في:

---

1) هو محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي، ت 853هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 193.

2) الخضري: ج2، 174.

3) ينظر: نفسه: ج1، 473، ذكر نسبته إلى فاس فقط.

4) الخضري:ج1، 160.

5) نفسه: ج1، 218.

6) هو الحسين بن أحمد بن خالويه، إمام اللغة العربية، توفي بحلب 370 هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 437-439.

- حديثه عن (معا) حيث يراها الناظم كجميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن، أما عنده فهي تقتضيه دون جميعا: "فتكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة "[1] ويقصد ما جاء في قـول النّـاظم فـي الألفية:

الرجز

ومـــا بتـــا وألـــفٍ قـــد جمعـــا يكسر فـي الجـر وفـي النّصـبِ معـا

ويقصد هنا جمع المؤنث السالم، فهو يكسر في الجر وفي النصب نحـو (مـررت بمسـلماتٍ)، و(رأيت مسلماتٍ)، وهو في باب (المعرب والمبني).

الواحدي[2]:

وقد انتفع به في:

- جواز أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجـرور، وقال بذلك الجزولي، والكوفيون قاطبةً، وخالفهم البقية، في حين قال ابـن عقيـل: " أن النّحـاة أجمعوا على رفض هذا"، وليس بصحيح كما رأينا، ومن هنا نرى أن الخلاف حاصلٌ في قبول: (رجلٌ عندك) و (امرأةٌ في الدار) [3].

ابن باب شاذّ [4]:

ومما أخذه من آرائه:

---

1) الخضري: ج1، 94.

2) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي، مصنف مفسر، نحوي، توفي 468هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 168-169.

3) ينظر: الخضري: ج1، 226-227.

4) طاهر بن أحمد بن باب شاذ (هكذا في البغية) وفي الحاشية، (بابشاذ) ، وكذلك في معجم المؤلفين لكحالة، توفي 469هـ، ينظر، السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 62-63هـ

- حول ما يختار فيه النّصب إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب في باب (اشتغال العامـل عن المعمول) [1] أيد ابن باب شاذ النصب في الخُصوص مثل: (زيداً اضربه)، والرفـع فـي العموم كآية: (ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ.....)[2].

- في (إعراب الفعل) حول (إِذَن) يقول ابن عقيل: " فإن فُصِلت بالقسم نَصبت، نحو: (إذن واَ ُأكرمك)، واغتفر ابن باب شاذّ الفصل بالنّداء والدعاء، ومنع الخضري ذلك " إذ لم يسمع شـيء منه "[3].

ابن يعيش[4]:

ومما انتفع به من آرائه:

- حول تعريف المصدر وأنّه اسم الحدث، أخرج اسم المصدر كـ (غُسـلاً) مـن اغتسـل لأن مدلوله لفظُ المصدر لا الحدث، وهو عن ابن يعيش [5].

ابن الحاجب [6]:

ذكره كثيرا [7]دون ذكر كتبه، ومما ذكر له:

- تركيب الكلام من اسمين أو من فعل و اسم [8].
- زاد في علامات الفعل: (قد والسين وسوف)[9].

---

1) الخضري: ج1، 398.
2) النور: 2.
3) الخضري: ج2، 257.
4) هو يعيش بن علي بن يعيش، توفي بحلب 643، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة / ج2، 345.
5) ينظر: نفسه: ج1، 422.
6) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، توفي 646هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 159-160.
7) الخضري، ج1، 12،16، 28، 106، 140، 200،، ج2، 122، 235، 395،....
8) نفسه: ج1، 28.
9) نفسه: ج1، 46.

- نقل عنه التزام حذف الفعل بعد (أما)[1]، نحو: (أما زيد فمنطلق).

الرضي الإمام المشهور[2]:

وأورد له في موضع واحد:

- قوله عن المصادر (المفاعيل): " إن لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلّقت به من مجـرور بحرف أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز ذكره كحمـدتُ حمـداً وشكرتُ شكراً وسقاك ا سقيا " [3].

ابن الناظم:

ذكره كثيرا [4]، وذكر له: (المصباح)[5]، و (شرح اللاّمية)[6] لامية الأفعال لأبيه، ولم يصـرح باسم شَرحه، ومما ذكر له:

- جعل سبب بناء (المنادى) تضمنه معنى كاف الخطاب [7]، والحروف كلّها مبنية.

- عرف (المبهم): "ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه"[8]، كمكان لا تعـرف حقيقتـه إلاّ بالمضاف إليه، فمثلا: (باب) مبهم ولكن بإضافته إلى (السلام) يعرف (باب السلام).

1) الخضري: ج2، 298.

2) لم يذكر له إلا هذا الاسم، توفي 646هـ ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 17.

3) الخضري: ج1، 432

4) الخضري: ج1 (29، 52، 121، 300، 447) ، ج2(17، 21، 31، 108، 119)

5) نفسه: ج1، 31.

6) نفسه: ج1، 71.

7) نفسه: ج1، 52.

8) نفسه: ج1، 447.

- وضع ضابطا للوزنين: (فُعولة)، و (فَعالة)، فقال: إذا كان الوصف من (فُعل) المضموم على فَعيل كمليح وظريف وشجيع فقِياسه (فَعالَة) كملاحة وظَرافة وشَجاعة أو على (فَعل) كسـهل وصعب وعذب فقياسه (فُعوله) كسهولة...[1].

ابن النّحاس تلميذ ابن مالك [2]

ومما ذكر من آرائه:

-إذا وقعت الواو والياء متحركتين، بعد فتحه، قُلبتا ألفا، نحو:

(قال وباع)، فأصلهما (قَولَ وبيع)، فقلبتا لتحركهما، وانفتاح ما قبلَهما، ورآه الأولى [3].

المرادي[4]:

وقد ذكره في مواضع متعددة [5]،من ذلك:

- نقل عنه في باب (الكلام وما يتألف منه)، استعمال سيبويه لـ (أل) مكان الألف واللاّم فـي عبارة له، واستخدام الألف واللام في عبارة أخرى [6].

- يرى أن (اخلولق) و (أوشك) كـ (عسى) في عدم وجوب الإضمار، في نحو: (الزيدان أوشك يذهبان) ولا وجوب لنحو: (الزيدان أوشكا يذهبان)[7].

---

1) الخضري: ج2، 71.

2) هو محمد بن ابراهيم بن محمد، ت 698 هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 18 – 19.

3) ينظر: الحضري: ج2، 456.

4) هو الحسن بن قاسم بن عبد ا بن علي المعروف بابن ام قاسم، توفي 749هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، 427-428.

5) ينظر: الخضري: ج1 44، 286، 297، ج2، 168، 363.

6) نفسه: ج1، 44.

7) نفسه: ج1، 286.

- يرى تعدي (أرى) إلى ثلاثةِ مفاعيل، أولها الضمير لأنّه نائب الفاعل، والثاني والثالث ما بعده في نحو: (أُرى زيداً سيداً)[1]، فأنا المضمرة (نائب الفاعل) المفعول الأول وزيداً الثّاني وسـيداً الثّالث.

التاج السبكي [2]**:**

ومما ذكر له من آرائه:

- مخالفته في (لا التي لنفي الجنس) وذلك عند إفراد اسمها، فخصه بحالة البناء دون النّصب إلاّ إذا ثُنّي أو جمع[3]، فقولنا: (لا رجلَ سوءٍ عندنا) يرى أن (رجلَ) مبني وليس منصوباً حتى لـو أضيف، بينما (لا رجلان، ولا مصلّين هنا)، فـ (رجلان ومصلّين) منصوبان لتثنية الأول وجمع الثاني.

السمين[4]**:**

ومما أورده من آرائه:

- ما نقله عن الحجاج بن يوسف الثقفي، حين سـبق لسـانه ففـتح همـزة: (إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرُۢ)[5]، فحذف اللام لئلاّ ينسب إليه لحن [6]، فقرأها (أن... خبير)، في باب (إن وأخواتها).

---

1) الخضري: ج1، 297.

2) هو علي بن عبد الكافي، توفي 755هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، 195-196.

3) الخضري: ج1، 318.

4) هو أحمد بن يوسف الحلبي، توفي 756هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 330.

5) العاديات: 11.

6) الحضري: ج1، 301.

ابن هشام [1]الأنصاري:

ذكر له القِطْر [2]، وشرح اللمحة[3]، وشرح بانت سعاد[4]، والمغني[5]، وشُذور الذهب[6]، وشرح القِطر[7]، وقد ذكره دون ذكر كتبه[8]، وذكره في القسم الأول في أكثر من اثنين وثلاثين موضعا، ومما أورد من آرائه:

- ذكر رأيه في شروط عمل (ما) المشبهه بليس، وموافقته للشرط الثاني، وهو عدم انتقاض النفي بإلاّ ودخولها بين المعمولين في: (مازيد إلاّ قائم)، فلا يجوز نصب (قائم) على أنّها خبر لـ (ما) ولا يعد نقضه عن معمول الخبر نحو: (مازيد قائما إلاّ في الدار)[9].

- حول تخفيف (كأن) إلى (كأن) وحينها ينوى اسمها ويخبر عنها بجملة اسمية، نحو: (كأن زيد قائم) دون الحاجة لفاصل، أما الفعلية فتُفْصل بلَم أو قد [10]، ومثاله: (كأن لم يبقَ أحد).

- يرى أن النّعت إذا قطِع خرج عن كونه نعتا[11]، مثل: (مررتُ بزيدٍ الكريم) في حين يرى الشّاطبي في هذا المثال جملة مستأنفة هي (هو الكريم) لا محلٌ لها من الإعراب.

الصفَدي[12]:

ذكر له كتاب (فض الخِتام عن التّورية والاستخدام)[13]، ومما ذكر له من آراء:

---

1) هو عبد ا بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، توفي 761هـ، ينظر: السيوطي: ج2، 104-105.

2) الحضري: ج1، 29.

3) نفسه: ج1، 35.

4) نفسه: ج1، 103، 194.

5) نفسه: ج1، 208.

6) نفسه: ج1، 264

7) نفسه: ج1، 316.

8) نفسه: ج1، 215، 217، ج2، 34، 45.

9) نفسه: ج1، 264.

10) الخضري: ج1، 316.

11) نفسه: ج2، 128.

12) هو خليل بن أيبك بن عبد ا الصفدي صلاح الدين، توفي 764هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام،ج2، 364.

13) الخضري: ج1، 16.

- أشار إلى وهمه بين كتابي الفوائد وتسهيل الفوائد لابن مالك، وذلك عند مدح وتقريظ سعد الدين بن العربي الصوفي[1]، لكتاب الفوائد، فنبه الصفدي إلى ترك المضاف وهو (تسهيل) وهو العمدة وذكر المضاف إليه فقط، وهو (الفوائد) وهذا وهم منه كما تقدم [2].

- اختار وجوب التنوين وثبوت الألف إذا كان العلَم الأول مضافا مثل: جاء أبـو محمـدٍ ابـن زيدٍ[3].

ابن الصائغ[4]:

ومما أورد من آرائه:

- نقل رأيه حول النون في (لعلّني وليتني): أنّه أكثر من تجريـد (ليـتَ)[5]، أي فـي (لعـلّ) وتجريدها من النون (لَعلّي).

- حول (أي) الموصولية، وأنّها لا تُضاف لنكره أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية، جوز ذلك مخالفا الجمهور ومتفقا مع ابن عصفور[6].

---

1) هو سعد الدين محمد بن محمد بن علي بن العربي، له: (زاد المسافر وأدب الحاضر) ، توفي 656هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 257.
2) الخضري: ج2، 16.
3) نفسه: ج2، 174.
4) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردي ابن الصائغ، توفي 776هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 129-130.
5) الخضري: ج1، 127.
6) نفسه: ج1، 169.

التفْتازاني[1]:

ذكره في (حواشي الكشّاف) [2]، وذكر له:

- عن أسماء الأفعال ويراد بها ألفاظ الأفعال من حيث دلالتها على معانيهـا فسـموها أسـماء الأفعال، ويرى أن (صهٍ) مدلولها (أسكت) باعتبار دلالته على طلب السكوت، بخلاف (اسكت) الذي يعتبر مركبا من الحروف (س ك ت) لا باعتبار معناه، قال: " ولهذا كان اسم الفعل كلاما تاما [3]، وقال الخضري: " كذا حققه التنفتازاني في حواشي الكشاف"[4].

المكودي[5]:

وقد أورد من آرائه:

شرحه لبيت الألفية، في باب (أفعال المقاربة):

الرجز

واسـتعملوا مضـارعا لِأوشـكا وكـاد لا غيـر، وزادوا موشِـكا

فقال في: (لا غير) لا: عاطفة لِغير على أوشك فهو مبني على الضم في محل جر أي لا لغيرهما[6].

- أورد اعتراضه على بيت الألفية [7]:

---

1) هومسعود بن عمر بن عبد ا ، له حاشيه على الكشاف لم تتم، توفي 791هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة،ج2، 288-289.

2) الخضري: ج1، 50.

3) نفسه: ج1، 50.

4) نفسه: ج1، 50.

5) هو عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، توفي 807هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج4، 91، السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 117، وشك في سنة وفاته.

6) الخضري: ج1، 282.

7) نفسه: ج1، 419، ولم أجد هذا البيت في المكودي، في باب التنازع في العمل، 101- 104، ولا في الابتداء، 43-52.

الرجز

بـل حذفـه الـزم إن يكـن غيـر خبـر وأخرنْـه إن يكـن هـو الخبـر

وتفضيل مافي المكّودي:

الرجز

واحذِفْـه لكـن مـع لَـبسٍ أو خبـر أو مبتـدا أخّـره فهـو المعتبـر

- نقل إعرابه لبيت الألفية وتوضيحه للقارئ:

الرجز

فَعلـى إيصـالٍ فـي كقتيـلٍ وزمـن وهالِـكٍ وميـتٍ بـه قَمِـن

"أي (قتيل أو زمن) وما بعده مبتدأ خبره (قمن) لكن يتعين حينئذٍ فتح ميمهِ لأنّه خبر عن جمع، والمفتوح يستوي فيه الواحد وغيره[1]، فهو يرى أن (قَمن) بفتح الميم أدقّ.

الدماميني [2]:

وقد نقل عنه:

- في قوله تعالى: (مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ)[3]، (الذي) تأكيد لـ (ذا) أو خبر لمحذوف والجملة صلة[4].

- الجملة الاسمية التي خبرها فعل تُفيد التّجدد لا الدوام، في باب (الابتداء)[5]، وأرى أنّه مصيب فجملة (الولد يكتب درسه) لابد لهذه الكتابة من نهاية ويتغير فِعلُه.

1) الخضري: ج2، 359.

2) هو محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي، توفي 837هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 59.

3) البقرة: 255.

4) الخضري: ج1، 164.

5) نفسه: ج1، 222

- يقول بتعدد الخبر في مثل: (هذا حلو حامض)[1]، وهذا صحيح فحامض ليسـت صـفة لِحلو بل هي خبر ثانٍ لهذا.

- (كاد) في العمل كالكاف فخبرها لايتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بـأن (كمـا صححه ابن عصفور والدماميني [2]، وقد نقل كثيرا عنه حتى أن ذلك قد وقع في القسـم الأول من الحاشية أكثر من خمس وعشرين مرة.

العَيني[3]:

ومما أورد نقلا عنه:

- تفسيره لـ (الحِدثان) الليل والنهار، وفي القاموس حِدثان الدهر، وفي(السجاعي) بفتحتين (حدثان) تَجدد مصائِبه[4].

- أعرب (شيئا) في قول الراجز [5]:

الرجز

ليـ ـتَ، وهـ ـل ينفـ ـع شـ ـيئاً ليـ ـتُ؟ ليـ ـتَ شـ ـباباً بـ ـوع فاشـ ـتريتُ

مفعولا به، وخالفه في ذلك قائلا: " (شيئاً) مفعولٌ مطلق لينفع..."[6].

ابن الهمَام[7]:

ذكر له كتاب (التحرير)، ومما أورد له:

---

1) نفسه:ج1، 240.

2) نفسه:ج1، 274.

3) هو محمود بن أحمد بن موسى العيني، توفي 855هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 280.

4) الخضري: ج1، 340.

5) لرؤبة في ملحق ديوانه ص 171، نقلا عن المعلق على الحاشية، ج1، 382.

6) الخضري: ج1، 382.

7) هو محمد بن عبد الواحد ويقال له الكمال، توفي 861هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة: ج1، 138.

- "(لا): تفيد النّص كالعامِلة كليس " أي أنّها تُبقي على استغراق النّفي للجنس كله، وذلك في باب (لا التي لنفي الجنس)[1].

الشمني [2]:

ذكر له كتاب (شرح المغني لابن هشام) بقوله:

قال الشمني على المغني[3]، ومما أورد من أرائه:

- نقل عنه قوله في النحت " والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي" [4].
- قال عن شجر السلم (بفتحتين) كما في الشمني (شجر معروف) [5].
- أتى له بألغاز نحوية[6].

الكافَيجي[7]:

ومما نقل عنه:

- في باب (الابتداء) في إعراب (بحسبك درهم) خالف إعراب ابن عقيل (مبتـدأ وخبـر على الترتيب)،فقال الخضري: " واختار الكافِيجي عكسه، لأن القصد الإخبار عن الدرهم بأنّه كافٍ لا عن الكافي بأنّه درهم"[8].

---

1) الخضري " ج1، 318.
2) هو أحمد بن محمد الاسكندري، توفي 872هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 308-312-، الزركلي: الأعلام، ج1، 219.
3) الخضري: ج2، 359.
4) نفسه ج1، 9.
5) نفسه:ج1، 316.
6) نفسه:ج1، 359.
7) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود، توفي: 879هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 99-100.
8) الخضري: ج1، 198.

الأشموني[1]"

وصفه بالشّارح[2]وقد شرح ألفية ابن مالك، ومما نقله عنه، وقد أكثر من ذلك[3]، فقـد ذكر آراءه في خمسة وعشرين موضعا في القسم الأول من حاشيته:

- قوله في جملة (أحمد ربي...)؛ في بيت الألفية الأول: " محلها نصب بالقول والجمـل بعدها معطوفة عليها، أي فكل جملة في محل نصب"[4].

- وفي قول ابن مالك (بلفظٍ موجز) قال: الباء بمعنى مع لا سببية لأن المعهـود سـبباً للتّقريب هو البسط لا الإيجاز[5].

- في قول ابن مالك (والاسم منه معرب ومبني)؛ تقديره: "وبعضه الآخر مبنـي" كمـا قرره الأشموني[6]، فيكون: والاسم منه معرب وبعضه الآخر مبني.

خالد الأزهري[7]:

ذكر شرحه على الألفية بقوله: " كما نقله الشيخ خالد عن المصنف"[8] وذكر له: (الأزهريـة)[9]، ومما ذكر من آرائه:

- حول اشتراط قبول (التاء) في (الصفة) عند الجمع، فقال عن (أكْمر) لايجمـع لعـدم التـاء والتفضيل معا"[10]، فهي لا تقبل التاء وليست للتفضيل.

---

1) هو علي بن محمد بن عيسى، توفي 900 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج5، 10
2) الخضري: ج2، 472.
3) نفسه: ج1، 17، 18، 21، 22، 24، 26، 44، 51، ج2، 180، 182، 208، 223، 226.
4) نفسه: ج1، 18.
5) نفسه: ج1، 22.
6) نفسه: ج1، 51.
7) هو خالد بن عبد ا بن أبي بكر، توفي 905هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج2، 338-339.
8) الخضري: ج1، 156.
9) نفسه:ج1، 86.
10) نفسه:ج1، 86.

- نقل رأيه في (ما) في قوله تعالى: (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي)[1]، قال: " فإنّما استُعمِلت فيه (ما) لأن (الحملَ) في حكم الجماد ما لم ينفصل، لا لإبهـام ذكورتـه وأنوثتـه، لأن ذلـك لايخرجه عن العقلاء[2]، وفيه وافق المصنّف كما أشار الخضري دون ذكر المصدر.

السيوطي[3]:

ذكر ألفيته[4]، وكتابه (الهمع)[5]، وقد نقل من آرائه:

- نقله عن أبي حيان في البحر المحيط أن بناء (لدن) لدلالتها على الملاصقة والقرب زيـادة على الظرفية المفادة بعند[6].

- نقل عن (سيبويه) جواز ذكر كلمة شهر مع كلّ الشهور، لا مع رمضان والربيعين فحسب، كما ذكر (ابن هشام)، وعلّق الخضري بقوله: "وهو قول الأكثر"[7].

- ذِكره أن (التاء) للفرق بين المذكر والمؤنث، ولكن في (صبور، ومِهذار، مِعطير، ومِغشَم) يغني عنها معرفة الموصوف[8]، ذكراً أم أنثى، مثل: امرأة مِعطير، ورجل مِعطير.

بسم[9]:

وقد نقل عنه كثيرا، فقد أحصيت له أربعين موضعا في القسم الأول مـن الحاشـية[10]، ومما ذكر له:

---

1) آل عمران:35.
2) الخضري: ج1، 156.
3) هو عبد الرحمن بن أبي بكر الجلال السيوطي، توفي 911هـ، ينظر: الرزكلي: الأعلام، ج3، 154-155.
4) الخضري: ج1، 23.
5) نفسه: ج1، 105، 143، 160.
6) نفسه:ج1، 55.
7) نفسه: ج2، 321.
8) الخضري: ج2، 333.
9) هو محمد بن قاسم الشافعي الغزي ويعرف بابن قاسم، توفي 918هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام،ج7،228-229.
10) الخضري::ج1، 17، 18، 23، 25، 29، 51، 114، 124، 134، 146.

- نقل عنه قوله على ألفية ابن مالك أنّها أفضل من ألفية ابن معطٍ معنى لأنّها أكثـر إحكامـا منها"[1].

- نقل قولَه عن (الكاف) تَلحق (هنا) مفتوحةً مفردةً دائماً[2]: (هناك).

- قوله عن المضارع مع النّونين " يرفع محلاّ"[3] وما يظهر عليه هو السكون مع نون الإناث (يضربن) والفتحة مع نوني التوكيد (يضربن، يضربن).

زكريا [4]:

وأورد له:

- ذكر تفسيره لقول ابن مالك: (أحمد ربي) في البيت الأول، و(مصلّيا على الرسول المصطفى) في الثّاني: أحمد بلساني وأُصلّي بقلبي "[5].

- نقل قوله في (إن) المخففة النافية، وإعمالها في ضمير الشأن إذا وليها(فعلٌ) [6] في نحو: (إن يذهب) فالتقدير (إن هو يذهب).

- في قوله تعالى: (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ،أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ)[7]: (كل) بمعنى الأمر وأنّها بحسب ما تضاف إليه، فيسوغ مجيء الحال منه فـ (أمراً) حال من (أمرٍ) الأول[8].

1) محمد بن قاسم الشافعي الغزي ويعرف بابن قاسم، توفي 918هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام،ج1، 23.
2) الخضري:ج1، 146.
3) نفسه: ج2، 250.
4) هو زكريا بن محمد بن زكريا الانصاري المصري، توفي 926هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج3، 80-81.
5) الخضري:ج1، 18.
6) الخضري: ج 1، 309.
7) الدخان: 4-5.
8) الخضري: ج1، 488.

الناصر الطبلاوي [1]:

وقد أورد له:

- نقْله عن شرح مسلم للنووي أن (سيبويه) كثيرا ما يريد بـ (الزعمِ) النّسبة إلى القائل لا التعريض[2]، فليست (زعم) دائما مطية الكذب.

- ومما تَثبت فيه ألف (ابن) ما ينسب إلى أمه مثل (عيسى ابن مريم)[3].

الدنوشَري [4]:

ومما ذكر له:

- حول الملحق بجمع المذكر السالم مثل العقود: (عشرون... تسعون) وقول ابن عقيل لا واحد له من لفظه، فسره الدنوشري: أي لا من لفظِهِ ولا معناه [5].

اللّقّاني [6]:

ومما أورد له:

- في قوله تعالى: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ)[7]، قال إن (ما) زائدة لتأكيد الشرط[8].

---

1) هو محمد بن سالم الطبلاوي (ناصر الدين) ، توفي 966هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 4.
2) الخضري: ج1، 281.
3) نفسه: ج2، 174.
4) هو عبد ا بن عبد الرحمن علي، توفي 1025هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج1، 21.
5) الخضري: ج1، 87.
6) هو ابراهيم بن ابراهيم بن حسن اللقاني، توفي1041هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج1، 21.
7) مريم: 26.
8) الخضري: ج1، 259.

يس [1]:

- وقد اشتهر بحواشيه، وقد نقل له الخضري آراء من خلال نقله عن (اللبـاب) [2]، وعـن (الشّاطبي)[3]، وعن (التصريح)[4]، وغيرها دون إرجاعها إلى مصادرها، ومما أورد مـن آرائه:

- نقل عنه تفسيره (الرجاء): أصله الطّمع في الأمر المحبوب، لكن في أفعال المقاربة التـي تدل على الرجاء مثل (عسى) ما يعم الطّمع في الخير محبوبا، والإشفاق أي الخـوف منـه مكروها ففيه تغليب [5].

- أعطى مثالا لشكل آخر من أشكال حذف الفاعل في (ما قام وقعد إلاّ زيد) وقال عنـه مـن الحذف لا التّنازع لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى؛ لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنمـا هو منفي عن غيره مثبتٌ له[6].

- نقل عنه حول (الصفة المشبهة باسم الفاعل) أنّها تنصـب المصـدر والحـال والتمييـز والمستثنى والظرفيه والمفعول له ومعه والمشبه بالمفعول به، وفي موضـع آخـر أنّهـا لا تنصب المصدر [7].

الشهاب الخَفَاجي[8]:

ذكر كتابه (شفاء الغليل)[9] فيما في كلام العرب من الدخيل ومما ذكر له:

---

1) هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي الشهير بالعليمي، توفي 1061هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج9، 155-156.
2) الخضري: ج1، 137.
3) نفسه:ج1، 229.
4) نفسه:ج1، 327
5) نفسه: ج1، 275.
6) نفسه: ج1، 353.
7) الخضري: ج2، 83.
8) هو أحمد بن محمد بن عمر الشهاب الخفاجي، توفي 1069هـ،ينظر: الزركلي: الأعلام،ج1، 227-228.
9) الخضري: ج1، 9.

- حول النحت في (طبلاق) بتقديم (الباء) على (اللام)، قال: (أطـالَ الـُ بقـاءك)، سـبقُ قلـم والقياس (طلبق)[1].

- نقل له مخالفة من قال: "ومن المولَدِ (بسمل) لأنّه لم يسمع من فصـحاء العـرب"، وأيـده الخضري بقوله: "وقد أثبتها كثير من أهل اللّغة كابن السكّيت... ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة [2]:

الطّويل

لقــد بســملتْ ليلــى غَــداةَ لَقِيتُهــا فيــا حبــذا ذاك الحــديثُ المبســملُ

السنْدوبي[3]:

وقد أورد من أقواله:

- نظمه للموصولات الحرفية، في بيتين هما[4]:

الطويل

وهــاك حروفــاً بالمصــادر أولــت وذكـري لهـا خَمسـاً أصـح كمـا رووا

وهــا هــي أن بــالفتح أن مشــددا وزيـد عليهـا كـي فَخُـذها ومـا ولـو

- في (ما لا ينصرف) وتفسيره سبب منع (أدهم) من الصرف مع أن استخدامه كثر مـع القيـد مثلا، فذَكر أن ذلك يمنعه من الصرف كاستخدامه في الأصل كاستخدام العـرب البـر للقمـح والعقار للخمر[5].

---

1) الخضري: ج1، 9.

2) نفسه: ج1، 9-10.

3) هو أحمد بن علي السندوبي المصري، توفي 1097 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام،ج1، 175.

4) الخضري: ج1، 148.

5) الخضري: ج2، 229-230.

نقل عنه قصة (ليلى الأخيلية) مع مجنون ليلى[1] في بيتي الشّعر[2]:

الطويل

ولـ ـو أن ليلـ ـى الأخيليـ ـةَ سـ ـلمتْ علـ ـي ودونـ ـي جنْـ ـدلٌ وصـ ـفائِح

لسـ ـلّمتُ تسـ ـليم البشاشـ ـةِ أو زق إليها صدى مـ ـن جانـ ـبٍ القبـ ـر صـ ـائح

وكيف أن زوجها كذّبه في قوله السالف، فأنكرت ذاك عليه، واستأذنته بالسـ ـلام،فأذن، "فسلّمت، ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة، ودفنت عنده فطلع من قبرهمـ ـا شـ ـجرتان يلتـ ـف بعضهما على بعض، سندوبي"[3].

ابن الميت (البديري)[4]**:**

ومما ذكر له:

- حول تعريف (الكلام) وأنّه اسم لكلّ ما يتكلّم به مفيدا كان أو غير مفيد أيد ذلك ابن الميـ ـت، ومقتضاه أنّه يشمل المهمل، وفي ذلك خلاف[5].

- حول إرجاع ابن عقيل لبيتٍ لابن مالك إلى الكافية، أنكر ذلك ابن الميت، وذكر أنّه في الشّافية فهو سهومن ابن عقيل[6].

1) هو توبة بن الحمير وليس مجنون ليلى الذي يطلق على قيس بن الملوح.

2) الشعر لتوبة بن الحمير، ينظر: الأصفهاني: الأغاني، ج1، 229.

3) الخضري: ج2، 283-284.

4) هو محمد بن محمد (البديري) ويلقب (البرهان الشامي) ، توفي 1401هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 295.

5) ينظر: الخضري: ج1، 30-31.

6) الخضري: ج1، 124.

الإسقاطي[1]:

وذكره باللفظ السابق[2]، وبدون (أل): اسقاطي [3]، ولم يذكر كتبه، وقد أحصيت له خمسة عشر موضعا ذُكر فيها في القسم الأول من الحاشية، ومما استفاد منه:

- بالنّسبة لفعل الأمر المشدد (ذُم) قال: " الراجح الكسر لأنّه الواجب لو فُك الإدغـام " ويكـون الكسر على أصل التخاص من السكون، والضم إتباعا للذال، كما كان الفتح للخفّة [4].

- في (عبدلَ) وأنّها مأخوذة من (عبد ا)، قال: "ومِثلُ هذا يسمى نحتاً لا اشتقاقا لأنّه لايكـون من كلمتين في قياس التصريف"[5]، والاشتقاق من كلمة واحدة تشترك مع الأصل في حروفهـا الأصلية، أما النحت فمن كلمتين فأكثر، و(عبدل) من عبد ا .

- قال في (أدعي): "أصلُه، و(أدعوي) بضم الهمزة والعين، وحذفت كسرة الواو للثقل، ثم الواو للساكنين، فكسرت العين لمناسبة الياء، وأما الهمزة فيجوز ضمها نظرا للأصل وكسرها نظـرا للآن"[6].

الداودي[7]:

وأورد له:

- في معنى النّحو قوله[8]:

1) هو أحمد بن عمر الإسقاطي المصري، توفي 1159هـ، ينظر: كحالة: معجم المؤلفين، ج2، 29.
2) الخضري: ج1، 34.
3) نفسه: ج1، 135
4) نفسه: ج2، 143.
5) نفسه: ج2، 190.
6) نفسه: ج2، 266.
7) هو محمد بن عبد الحي بن رجب الداووي، توفي 1168 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 59.
8) الخضري: ج1، 21.

البسيط

للنّحــو ســبع معــانٍ قــد أتــت لغــةً	جمعتُهــا ضــمن بيــتٍ مفــردٍ كمــلا
قصــــد ومِثــــلٌ ومقــــدار وناحيــــةٌ	نــوع وبعــض وحــرفٌ فــاحفظِ المــثَلا

البَليدي[(1)]:

ومما ذكر له:

- نقل عنه تعداده لأمثلة اقتران الخبر بالفاء ومن ذلك النكرة الموصوفة مثل: (رجل يأتيني- أو هنا في الدار- فله درهم) أو مضافا إلى الموصول أو الموصوف بشرط كونه لفْـظ كـلّ فـي الموصوف مثل: غلام الذي يأتيني أو كل رجل يأتيني فله درهم[(2)].

- حول نون الإناث مع الفعل المجزوم قال انّه مبني معها في محل جزم لا معـرب عكـس وقوعه مع نون التّوكيد فأعربه تقديراً، [(3)]وفيه خلاف.

الحِفْني [(4)]:

ومما ذكر من أرائه.

إعراب بيت الألفية:

الرجز

والأمــــر إن لــــم يــــك للنّــــون محــــلّ	فيــه هــو اســم نحــو صــه وحيهــلْ

1) هو محمد بن محمد بن محمد، السيد البليدي، توفي 1176 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 296.

2) الخضري: ج1، 225.

3) نفسه: ج2، 222.

4) أخوان: يوسف بن سالم ومحمد بن سالم بن أحمد الحفني، توفيا 1176 هـ، 1181 هـ، ولكل منهما حاشية على الأشموني، وزاد الأول بحاشية على مختصر السعد، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج9، 38، و ج7، 4.

و(الأمر) مبتدأ وجملة (هو اسم) خبره وجوز حذف فعل الشّرط أو جوابه في هذا البيت[1].

السجاعي[2]:

أشار الى حاشيته على شرح ابن عقيل بقوله وفي السجاعي، ومما ذكر له:

- قوله في (رب) أن لها ثمانية عشر وضعا او شكلا[3] وقال غيره: فيها سبع عشرة لغة،

وزاد بعضهم ثمانية فالجملة خمسة وعشرون ومنها ضم الراء وفتحها مع شد الياء وخفّتها... - أورد توضيحه لبيت الألفية:

الرجز
وينْــدب الموصــولُ بالــذي اشــتهر　　　كنْئــر زمــزمٍ يلــي وا مــن حفــر

وقال: قوله (اشتهر) أي به فحذف العائد لجره بما جر الموصـول وقـد نقلـه عـن الشّاطبي الذي نقله عن ابن مالك[4].

الصبان[5]:

لم يذكر كتبه وإن ذكره كثيرا [6]ومما أورد له:

- عن كلمة (النّبي) جوز كونَه مخّفف المهموز (النّبيء)فيكون معناه من النّبأ، وأما إن كان مـن النّبوة فأصله(نَبيو) اجتمعت الواو والياء فيه [7].

---

1) الخضري: ج1، 47.
2) هو أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي، توفي 1197 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، 1، 89.
3) الخضري: ج1، 519.
4) ينظر: نفسه: ج2، 190-191.
5) هو محمد بن علي الصبان، توفي 1206هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 189-190.
6) ينظر: الخضري: ج1، 19،18، 34، 37، 49، 70، 84، ج2، 11، 17، 20، 42، 47، 49، 62.
7) ينظر: الخضري: ج1، 19.

- استفاد منه في باب (النّكرة والمعرفة) حول استخدام (أنّي وأنّني) فقال: "ثبوتُها لشـبه الفعـل وحذفها لتوالي الأمثال لأن الثقل حصل بها" وذكر خلافا في هذه [1].

وفي باب الابتداء حول (ذُرا المجد) قال جمع ذروة بتثليث المعجمة (الذّال) وهي أعلى الّشـيء وتكتب (ذُرا) بالألف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم أوله[2].

- نقل قوله في (لبيك): "ذكر جماعة أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة وعليه فهو منصوب بفعـل من معناه أي أجيب،لأن لُب وألب ليس بمعنى أجيب" [3].

وعموما لم يترك الخضري بابا أو حتى مسألة تمر دون الإشارة إليه وكأن الرجل جعل من تلك الحاشية نبراسا لحاشيته فهو يذكر الأشموني ولكن يأخذ من حاشية الصبان عليـه أكثـر وقـد أحصيت له أكثر من خمسة وأربعين موضعاً في القسم الأول من حاشيته يذكر فيها الصبان.

الأمير[4]:

وذكره في حواشٍ للشّذور[5] وحواشي الشّذور[6]، ومما ذكرله:

- ما جاء حول(المعرب) في باب المعرب والمبني" أن العرب لم تكن تعرف تلك القواعـد ولا تطبق الكلام عليها[7] فقول العرب سجية وذلك لأن قواعد النّحو والصرف لم توضـع إلاّ بعـد الإسلام.

- تخصيص (هؤلاء) بالكسر فهي مبنية على الكسر من تأثير البناء[8].

---

1) نفسه: ج1، 127.
2) الخضري: ج1، 206.
3) نفسه: ج2، 17.
4) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر، توفي 1232 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 298-299.
5) الخضري: ج1، 15.
6) نفسه: ج2، 36.
7) الخضري:ج1، 50.
8) نفسه:ج1، 65.

- حول الاختلاف في جمع بعض الأسماء كزينب ولاحق وطلحة وسيبويه وتجويز نحاة ومنـع الآخرين وقال: "إطلاق المذهبين لا يحسن بل إن انفرد المضاف إليه جمع الصـدر فقـط قـولا واحدا كعبيد زيد وإن تعدد كلّ منهما كعبد زيدٍ المكّي وعبدِ زيد المصري مثلاً فالوجـه جمعهـا كعبيد الزيود[1].

الشنَواني[2]**:**

ذكر له كتابه على القطر لابن هشام [3]وذكر له:

- حول (اسم) في البسملة "والإستغراق هنا أولى"[4] يريد أن كلّ اسم من أسمائه تعالى.

- أخذ بتعريفه للّفظ "المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما يـتلفظ بـه لتـدخل كلمـات ا والملائكة والجن "[5].

- تفسير قول ابن عقيل "أن الكلمة يقصد بها الكلام " قال هو" من إطلاق الجزء علـى الكـلّ" وعلّق الخضري قائلا: وهذا مجاز مهمل في عرفِ النحاةِ البتّة [6].

نحاة المشرق:

من غير مصر و الشّام، أي من خوارزم وتبريز وسمرقند وخراسان والأناضول، ومنهم:

المطرزي[7]**:**

ومما ذكر له:

---

1) الخضري: ج1، 85.
2) هو محمد بن علي الشنواني، توفي 1233هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 130.
3) الخضري: ج1، 33.
4) نفسه:ج1، 13.
5) الخضري:ج27،1.
6) نفسه:ج1، 33.
7) هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، توفي 610هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 310.

- إثبات وجود (بسملَ) "عند فصحاء العرب"[1].

السكّاكي[2]:

ومما أورد له:

- حول أول بيت في الألفية، الذي يبدأ بـ: (قال محمد...) عن نفسه، حيث يرى الجمهور في ذلك التفاتا من التكلم الى الغيبة إن روعي متعلق البسملة المقدر بنحو: (أُؤلّف)، قال الخضري: "و إلاّ فعند السكّاكي فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير"[3].

ابن الصلاح [4]:

وذكر له قوله:

- "غلبة الظن كافية في الأحكام الشرعية فضلا عن النّحوية على أن الأحاديـث دونـت فـي الصدر الأوّل قبل فساد اللغة...وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا خلاف"[5]، أي من الجـائز ان يكون قد تبدل لفظ يحتج به مكان آخر يعادله في الاحتجاج زمن الاحتجاج، لكـن بعـد التّدوين لا يصح التّبديل.

البيضاوي[6]:

ذكر نقل الشهاب عليه (الشهاب على البيضاوي)[7]، و(البيضاوي وحواشـيه)[8]، وذكـره دون ذكر الكتاب"[9]، وذكر له:

---

1) الخضري: ج1، 9.

2) هو يوسف بن أبي بكر، توفي 626هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج9، 294.

3) الخضري: ج1، 9.

4) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي، توفي 643هـ، ينظر الزركلي: الاعلام، ج4، 369.

5) الخضري: ج1، 233.

6) هو عبد ا بن عمر بن محمد بن علي، توفي 685هـ، بتبريز، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 89-90.

7) الخضري: ج1، 11، 12، 200.

8) نفسه:ج1، 51.

9) نفسه: ج1، 305، 386.

-شرحه لقوله تعالى: (غَيۡرُ مَمۡنُونٍ)[1] فقال " أي غير مقطوع، أو غير ممنون به عليك من النّـاس فإنّه تعالى يعطيك بلا توسط "[2].

نقل عنه تفسيره لقوله تعالى:(فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٌ)[3] قال: " (شيء) أي نوع من أنـواع العفو، سواء صدر من كلّ الورثه أو بعضِهم"[4].

السيد (الأستَراباذي)[5]

وذكر اسمه على (حواشي الكشّاف)[6] وذكر له شرح (اللباب)[7]، وذكر له:

- رأيه في البسملةِ والابتداء بالباء مع اسم ا [8].
- توضيح الإسناد وأنّه: "نسبةٌ فلا يقوم إلاّ بشيئين: مسند، ومسند إليه، وهما إماّ كلمتان، أو ما يجري مجراها"[9].
- وجوب "تضعيف الثنائي المراد لفظُه إذا أعرب صحيحا كان أومعتلا..."[10].

الجاربردي[11]:

ومما ذكر له:

1) القلم: 3.
2) الخضري: ج1، 305.
3) البقرة: 178.
4) الخضري: ج1، 386.
5) هو الحسن بن محمد بن شرفشاة الاستراباذي السيد ركن الدين، توفي 715هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، 431-432.
6) الخضري: ج1، 11.
7) نفسه: ج2، 326.
8) نفسه:ج1، 11.
9) نفسه:ج1، 28.
10) الخضري:ج2، 326.
11) هو أحمد بن الحسن أبو المكارم، توفي 746هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج 1، 250، وينظر: كحالة: معجم المؤلفين، ج1، 198.

- نقل قوله عن المقصور والممدود: " هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني، ولا الفعل، والحرف أي كما يفيده الشارح[1]، وقولهم في هؤلاء ممدود أو على مقتضى اللغة كقول القُراء في: جاء وشاء ممدودان "[2].

السعد التّفْتازاني[3]:

ومما ذكر له:

- نقل توهمه وجود فرق بين التضمين البياني والنحوي[4].

- نقل آراءه في تقسيم (اللاّمات) وأن لام الاستغراق هي لام الحقيقة[5]، في نحو: الرجل.

- نقل عنه قوله في (إعمال المصدر)تقديم معموله الظّرفي[6] في قوله تعالى:(فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ)[7] وقوله(وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ) [8]وقوله تعالى:(لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً) [9] (معه، وبهما،وعنها) ظروف تقدمت على المصادر (السعي،رأفة،حِولا).

ابن كمال باشا [10]:

استشهد به في تعريف التّضمين البياني قائلا:

- "قال ابن كمال باشا التّضمين البياني هو عين النّحوي"[11].

---

1) هو ابن الحاجب شارح المفصل للزمخشري..
2) الخضري: ج2، 340.
3) هو مسعود بن عمر، توفي 793هـ: ينظر الزركلي: الأعلام، ج8، 113-114.
4) الخضري: ج1، 20.
5) نفسه: ج1، 183.
6) نفسه: ج2، 50.
7) الصافات: 102.
8) النور: 2.
9) الكهف: 108.
10) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، توفي 940 هـ، ينظر: ابن العماد: شذرات الذهب، ج8، 238.
11) الخضري: ج1، 20.

العصام الإسفراييني[1]:

وذكر له نقله على الجامي[2]:

- نقل عنه: أنّه لايوجد في الصفة (فَعلان) بالكسر مطلقا، ولا بالضم إلاّ ومؤنّثه (فَعلانة) بالهاء كخَمصان وخَمصانة، وليس الكلام فيه لأنّه مصروف، أما الاسم فعلى الأوزان الثلاثة "[3].

الفارضي[4]:

وقد ذكر له:

- موافقة (زكريا) حول تسويغ مجيء الحال في (كلّ أمرٍ حكيم أمرا من عندنا)[5] من (أمر)، وهي (أمرا)[6].

- جوز جر الضمير بعد (نِعم) بالباء في قوله: (نعم بهم قوما)، ووصفه الخضري بالشذوذ[7].

- رده لمنع بعضهم في قوله تعالى: (دَكًّا دَكًّا)[8] توكيد الثّانية للأولى، وقال إن (الدك) في القيامة مرة واحدة، بدليل قوله تعالى: (فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً)[9].

---

1) هو ابراهيم بن محمد بن عرب شاة،عصام الدين، توفي 945هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج1، 63-64.

2) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، توفي 898هـ، له (شرح الكافية) لابن الحاجب، ينظر، الزركلي: الأعلام، ج4، 67.

3) الخضري: ج2، 226-227

4) هو شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، توفي 981هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 217.

5) الدخان: 504.

6) الخضري: ج1، 488.

7) نفسه: ج2، 99.

8) الفجر: 21.

9) الحاقة:14.

نحاة اليمن:

أخذ عن واحدٍ منهم وهو:

ابن فلاح [1]:

وذكر له كتابه المغني[2]، ومما ذكر له:

- ذكر ابن فلاح في مغنيه مما يدخل على الفعل زيادة على ما ذكره غيـره: "النواصـب،ولو،و أحرف المضارعه"[3].

- وذكر نقلا عن أبي علي الفارسي،"أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى أل" [4] فـأل مبنيـة على السكون وعندما نقول:هذا ولد،فكأنّنا نعني: الولد.

نحاة المغرب العربي:

أخذ عن اثنين،هما: ابن غازي،والروداني:

ابن غازي [5]:

ومما أورد له:

- حول بناء المضمرات لشبهها بالحروف في الجمود، وذكر النّحاة أوجه الشّبه غير الجمـود، فذكروا: الوضعي والافتقاري والاستغناء عن الإعراب وذكر ابن غازي "للشّبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة،وهي من معاني الحروف الجزئية كأحرف المضارعة واللواحـق في إياي وإياك وإياه"[6].

---

1) هو منصور بن فلاح بن محمد اليمني، توفي 680هـ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، 301.

2) الخضري: ج1، 46.

3) نفسه:ج1، 46.

4) الخضري:ج1 ،55.

5) هو محمد بن أحمد المكناسي، توفي 919 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج6، 232.

6) الخضري: ج1، 112.

- اعتراضه على بيت الألفية في باب (الابتداء) وأنّه معقّد وضمائره مشتّتة:

الرجز

كـــذا إذا عـــاد عليـــهِ مضـــمر ممـــا بـــهِ عنـــه مبينـــاً يخْبـــر

في وجوب تقديم الخبر ورأى أنّه يغني عنه[1]:

الرجز

كـــذا إذا عـــاد عليـــه مضـــمر مِـــن مبتـــدأ ومـــا لـــه التّصـــدر

وقد وجدت له في شرحه للألفية قوله[2]:

"وقد أصلحه بعض أصحابنا فأزال التعقيد فقال:

الرجز

كـــذا إذا عـــاد عليـــه مضـــمر مِـــن مبتـــدأ وكـــان مـــا يصـــدر"

حيث جاء بـ (وكان ما) بدل (وما له).

- ذكر له اعتراضه كذلك على بيتي الألفية ووجوب اختصارها وتوضيحِهما[3]:

الرجز

ومفـــرداً نعتـــا لمبنـــي يلـــي فـــافتح أو انصِـــبن، أو ارفـــع، تَعـــدِل

وغيـــر مـــا يلـــي، وغيـــر المفـــردِ لا تَـــبن، وانصـــبه، أو الرفـــع اقصِـــدِ

وذلك في باب (لا التي لنفي الجنس) ببيت بدلُهما:

1) نفسه: ج1، 226.

2) ابن عازي: شرح ألفية ابن مالك، ج1، 300.

3) الخضري: ج1، 328.

الرجز

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا والفتح زد إن أفردا واتّصلا

وقد وجدت له رأيا في تغيير (عجز البيت الأول) بقوله: " ولكن لو قال: (فارفع أو انصبن أو افتح تعدل)، لكان أحسن[1]، قصده الترتيب من الرفع أولا.

ثم قال: ولو قال:

الرجز

والنّعتُ مفرد يلي ما قد بني فافتح وبالنّصبِ أو الرفع اعتن

وغير واليه وغير المفردِ إلى آخره.

وهذا ترتيب جديد للبيتين من الألفية.

وأما البيت الذي ذكره الخضري بدلهما لابن غازي، فليس له،بل قال: وقد أجاد بعض من لقيناه، حيث اختصر البيتين في بيت شامل[2].

الروداني[3]:

وقد ذكره كثيرا[4]، ومن ذلك:

- يرى أن إطلاق اللفظ على الضمائر المستترة، "حقيقي لا مجازي لأنّهم أجروا عليها أحكام الألفاظ المحققة، من الإسناد إليها، وتوكيدها والعطف عليها"[5].

---

1) ابن غازي: شرح ألفية ابن مالك، ج1، 363.

2) الخضري: ج1،364.

3 هو محمد بن محمد بن سليمان المغربي، توفي 1094 هـ، ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7، 294.

4) الخضري: ج1، 28، 88، 224، 331.

5) نفسه: ج1، 28.

- (أهلون) ومفردها (أهل) عنده ملحق بجمع المذكر السالم " لعدم وجود الشّـروط (الخاصـة) بجمع المذكر السالم لأنّه اسم جنس جامد كرجل"[1].

- يرى في قول الشاعر[2]:

الطويل

ألا عمـــر ولّـــى مســـتطاع رجوعـــه فيَـــرأب مـــا أثـــأتْ يـــد الغَفَـــلاتِ

أن (مستطاع) هو خبر (لا) التي لنفي الجنس، مخالفا بذلك سيبويه، مؤيدا المازني فـي أحد قوليه[3].

ابن مالك من مصادر الخضري:

كما استفاد الخضري من الألفية من خلال شرح أبياتها وبناء القواعد عليهـا مـن خـلال إشارته إلى ذلك بألفاظ منها:

(ووافقه الناظم)[4]، و(التي ذكرها المصنف) [5]، كذلك استفاد من كتب الناظم الأخرى مشـيرا إليها، فهو يأخذ من كتابه: (التسهيل)[6]، يعني تسهيل الفوائد، و (شرح الكافيـة)[7]، و (شـرح التسهيل)[8]، و (الشافية)[9]، و(الكافية)[10] و (سبك المنظوم) [11] ويعني سبك المنظـوم وفـك

1) الخضري: ج1 88

2) بلا نسبة في أوضح المسالك، ج2، 26، وتخليص الشواهد، 415.

3) الخضري: ج1، 331.

4) نفسه: ج2، 20.

5) نفسه: ج2، 70.

6) نفسه: ج1، 29.

7) نفسه: ج1، 49.

8) نفسه: ج1، 57.

9) نفسه: ج1، 124.

10) نفسه: ج1، 124.

11) نفسه: ج1، 264.

المختوم، و(شرح العدة)[1] و(النّكت) لابن مالك فمن هنا نجده يوظّف كتب ابن مالـك الأخـرى لخدمة ما يقوم به حتى يكون تحليله كافيا شافيا.

ابن عقيل كمصدر للخضري:

لم يكتفِ بشرحه الصريح للألفية، بل أورد كذلك آراءه من خلال (شرح التّسهيل) لابـن عقيل[2].

وخلاصة القول أن هناك فرقا واضحا بين مصادر ابن عقيل ومصادر الخضري، فـابن عقيل المتوفى في 769 من الهجرة استطاع أن يجمع أقوال ثلاثة وخمسين نحويا خلال شرحه، فقد بدأ بالخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى 175هـ، مما يجعل ما بينهما وهو 600 عام يليها ما بينه وبين الناظم المتوفى 672هـ وبينهما ما يقارب مائه عام التي كان فيها شرح ابن الناظم بين يديه لا غير، فلمنجد أنّه أخذ من أستاذه في شرحه على الألفية أو من معاصره في أوضح المسالك، بينما كان المجال واسعا أمام الخضري المتوفى 1287هـ ليأخذ من الأولين الذين أخذ منهم ابن عقيل ومن شراح الألفية الآخرين خلال خمسمائة عام بينهما، لذاك زادت مصادره من شراح للألفية او محشين عليها ومن غيرهم من النحويين، فعامل الزمن كان له دور كبيـر فـي هذه الكثرة الكاثرة من النحويين، وكذلك اهتمامه بكتب أهل اللغة ومعاجمهم زيادة على لغـات بعض القبائل التـي وردت عنـد الاثنـين، فهـو يـذكر الصـحاح للجـوهري، وتهـذيب الأزهري،والقاموس للفيروز أبادي ت 817هـ ومن أهل اللغة يذكر أبا عمرو بن العلاء وابـن السكيت والمطرزي، ومن ينظر في تناوله للمقدمة التي لم يشر إليها ابن عقيل إطلاقا - فقد بدأ بالنّحو مباشرة - يجد أن الرجل قد زج بعدد كبير جدا من النحويين خلال خمس عشرة صـفحة كالشّهاب الخَفاجي و الشمني والرضي والزمخشري والدماميني والشنواني والأعلام والأميـر وابن يعيش والشلوبين وابن الحاجب والصبان والأشموني وابن هشام والسندوبي، وزكريا وابن كمال باشا والسعد والداودي والدؤلي والامام علي والسيوطي وابن معـط والعصـام، ومـن

---

1) الخضري: ج2، 94، واسم الكتاب (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) وهو متداول.

2) نفسه: ج1، 189، 212، 213، 266، 413.

المفسرين كذاك الزمخشري والبيضاوي وذكر من الصوفيين البوني[1] وابن العربي وبقى هـذا ديدنه حتى نهاية الحاشية، وكان يرجع إلى أكثر من كتاب لبعض النحويين كابن مالـك وابـن عقيل، وذكر للسيوطي المزهر والهمع والنكت، ومعظم كتب ابن هشام كل ذاك أعطى زخمـا واضحا للحاشية.

و لا أراني أحيد عن الصواب، إذا قلت إن الخُضري وظّف معظم من اهتم باللّغة والنحو منـذ بداية الأمر إلى عهده، فكأنّه حوى خلاصة أراء النحويين داخل كتابه هذا، ولم يبق شيئا ذا بالٍ إلاّ وزينه به، فمن اطلع عليه أحاط بالنحو العربي والتصريف دون حاجة للرجوع إلى غيـره، مما وسع على أهل النّحو وطلبته من بعده للإلمام بمرادهم بأقصر طريق وأيسره.

1) هو أحمد بن علي بن يوسف، أبو العباس البوني، توفي 622هـ، صاحب المصنفات في علم الحروف، متصوف وله (شمس المعارف الكبرى) ، ينظر، الزركلي: الأعلام، ج1، 169.

الخاتمة ونتائج البحث

بعد انتهائي من كتابة بحثي هذا، وجدت أنّه يوصل إلى بعض الحقائق، وهذا ذكرها:

أولاً: الأثر الواضح لألفية ابن مالك في مسيرة الدرس النحوي العربـي، وجهـوده الواضـحة لتقديمه للطالبين، مما أدى إلى تقدمه خطواتٍ واسعةً جلية.

ثانياً: تعطّش الدارسين في كلّ زمانٍ ومكان إلى منهل عذبٍ يردونـه ليصـدروا عنـه راويـن قانعين، وقد قام من اعتنى بذلك من خلال ما تقدم في هذا البحث.

ثالثاً: الألفية نبع نضاخ يحتاج إلى مسالك ليصبح جارياً رقراقا، وقد قام ابن عقيل يفتق مسالكه، ويرنو إلى أوانٍ تغرف من صافيه فكان الخضري صاحبها.

رابعاً: الموضوعية والدقة والأمانة قائد أمين يأخذ بأيدي السالكين، ويدلّ الحائرين، ويشفي غليل السائلين، ويجب أن تكون وسيلةً وهدفا لأهل العلم، بينما التعصب لأحد الأطـراف أو المـذاهب يضيق الخناق عليهم، ويصيبهم ويصيب اللغة والنّحو بالجمود والعزلة.

خامساً: تناول شرح ابن عقيل نظم الألفية بالتحليل والتّوضيح والتّبسيط دون اختصار مخـلّ أو إطالةٍ مملةٍ، وظهر فيه مذهبه الواضح ومنهجه الجلي ومصادره المتنوعة.

سادساً: تناولت الحاشية نظم الألفية بالتّحليل، وعمدت إلى الشّرح عليها فوسعته وأوردت كثيـراً مما قيل حوله، ومن هنا ظهر الفرق بين الشرح والحاشية.

سابعاً: ظهور أثر الزمن واضحاً في اتباع مذهبٍ من المذاهب أو انتهاج طريقةٍ معينةٍ في الشّرح تناسب المعاصرين أولاً وإن تعدت إلى غيرهم، وفي تحديد المصادر وتنوعها والتّوسع فيها.

ثامناً: عدم وجود دراسات موسعة تبحث في مذهب الشّارح أو منهجه أو مصادره، وانعدامها في بحث المذهب النّحوي للخضري ومنهجه ومصادره.

تاسعاً: نظراً لما تضمنته الحاشية من علومٍ ومعارف ومصادر كثيرة؛ كان من الإنصـاف قيـام دراسات أخرى حولها وخاصةً تحقيق الشّواهد بأنواعها أو تحقيق الحاشية تحقيقـاً كـاملاً دون الاكتفاء بالتّعليق المقتضب عليها.

عاشراً: أن هذه اللغة الكريمة المقدسة تستحق الاهتمام بها، ورفع رايتها خفاقة على الدوام، فكما حملها الأولون لا يجوز أن يتنكر لها الآخرون.

وا َ أسألُ أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وأن يجزي من أشرف عليـه خيـر الجزاء، والحمد في الأولى والآخرة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين ومعلّمـاً للراغبين محمدٍ صلّى ا عليه وسلّم.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأبرص، عبيد: **ديوان عبيد بن الأبرص**، تحقيق وشرح حسين نصار، ط1، مكتبة البابي الحلبي بمصر، 1957م.

ابن الأثير: **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق محمود محمد الطّناجي وطاهر أحمد الزاوي، عيسى الحلبي، مصر، 1963م.

ابن الأحنف، العباس: **ديوان العباس بن الأحنف**، شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، 1954م.

الأحوص: **ديوان الأحوص**، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية للتأليف والنّشر، 1970م.

الأزهري، خالد بن عبدا :**شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

الأسنوي، جمال الدين: **طبقات الشافعية**، ط1، مطبعة الإرشاد، 1970م.

الأشموني: **منهج السالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت،1955م.

الأصفهاني، أبو الفرج: **الأغاني**، تحقيق عبد الستار فراج، دار الثقافة بيروت، 1960م.

الأنباري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، بإشراف إميل بديع يعقوب،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

بروكلمان: **تاريخ الأدب العربي**، نقل رمضان عبد التواب والسيد يعقوب بكر، ط3، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

البستاني، بطرس: **دائرة المعارف**، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، بولاق، القـاهرة، 1299هـ.

الجاحظ: **البيان والتّبيين**، تحقيق حسن السندوبي، ط2، المطبعة الرحمانية، مصر، 1932م.

الجرجاني: **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

ابن الجزري: **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النّجار، دار الكتاب العربي، 1952م.

المحتسب، تحقيق علي النجدي وعبد الحميد النجار وعبد الفتاح شـلبي، لجنـة احيـاء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ.

المنصف في شرح التصريف، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبـدا أمـين، ط1، مطبعـة مصطفى البابي بمصر، 1954م.

الجواليقي:**المعرب**، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية، 1969م.

ابن حجر العسقلاني: **الإصابة في تمييز الصحابة**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جـاد الحـق، ط2، مطبعـة المدني، 1966م.

فتح الباري، تحقيق عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، د.ت.

الحديثي، خديجة: **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981م.

الحطيئة: **ديوان الحطيئة**، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، 1981م.

الحموي، ياقوت: **معجم الأدباء**، باعتناء مرجيليون، الطبعة الهندية، 1982 م.

ابن حنبل، أحمد: **مسند أحمد**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1978م.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: **تقريب المقرب**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، 1982م.

النكت الحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

الخضري، محمد مصطفى: **حاشية الخضري**، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسـف الشـيخ محمـد البقاعي، دار الفكر، 1995م.

حاشية الخضري، شرح وتعليق تركي فرحـان المصـطفى،ط1،دار الكتـب العلميـة، بيروت،1998م.

ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

خليفة، حاجي: **كشف الظنون**، دار الفكر، 1990م.

الداني، أبو عمرو: **التيسير في القراءات السبع**، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م.

الدؤلي، أبو الأسود: **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط1، دار الكتـاب الجديد، بيروت، 1974م.

ذو الرمة: **ديوان ذي الرمة**، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، ط1، مؤسسة الإيمـان، بيـروت، 1982م.

الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، ط1، دار إحياء الكتـب العربية بمصر، 1975م.

الزركلي، خير الدين الزركلي**: الأعلام**، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت.

الأعلام، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.

الزمخشري: **المستقصى في أمثال العرب**، باعتناء محمد عبد الرحمن خان، ط1، حيـدر أبـاد، الهند، 1962م.

المفصل في صنعة الإعراب، تقديم وتبويب علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيـروت، 2003م.

سركيس، إليان: **معجم المطبوعات**، مطبعة سركيس، مصر، 1928م.

سعيد، محمد علي حمزة: **ابن النّاظم النحوي**، مطبعة أسعد، بغداد، 1975م.

سيبويه: **كتاب سيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

السيرافي: **أخبار النحويين البصريين**، باعتناء فريتس كرتكو، المطبعـة الكاثوليكيـة، بيـروت، 1936م.

شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1976م.

السيوطي: **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، 1985م.

الاقتراح، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976م.

الاقتراح، تحقيق حمدي خليل، ط1، د.م، 1999م.

بغية الوعاة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطـا، ط1، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، 2004م.

شرح شواهد المغني، تصحيح الشنقيطي، لجنة التراث العربي، د.ت.

المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجـاوي ومحمـد أبـي الفضـل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ت.

الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

الطائي، أبو زيد: **ديوان أبي زيد الطائي**، تحقيق نوري حمودي القيسـي، المعـارف، بغـداد، 1967م.

ابو الطيب اللغوي: **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة نهضـة مصـر، القاهرة، د.ت.

عتيق، عبد العزيز: **علم العروض والقافية**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م.

ابن العجاج، رؤبة: **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليام بن آلورد، بـرلين، 1903م.

العسكري: **جمهرة الأمثال**، تحقيق محمد أبي الفضل إبـراهيم وعبـد المجيـد قطـامش، ط1، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة، 1964م.

ابن عصفور: **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدا الجبوري، مطبعـة العـاني، بغداد، د.ت.

ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد كامـل بركـات، دار الفكـر، دمشـق، 1980م.

شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1985م.

شرح ابن عقيل، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، 1991م.

ابن العماد، عبد الحي: **شذرات الذهب**، دار الفكر، د.ت.

ابن غازي، محمد بن أحمد: **شرح ألفية ابن مالك**، دراسة وتحقيق حسين عبد المـنعم بركـات، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض، 1999م.

ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، تحقيق محمد الدالي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982م.

الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1966م.

القفطي:**إنباه الرواة على أنباه النحاة،** تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م.

الكتاني: **فهرس الفهارس والأثبات،** تحقيق إحسان عباس، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1983م.

كحالة، عمر رضا: **معجم المؤلفين،** دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

ابن كثير: **البداية والنهاية،** دار الفكر العربي، د.ت.

ابن كمال باشا: **أسرار النحو،** تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ت.

ابن مالك: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967م.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1977م.

شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم الهريدي، ط1، دار المأمون للتراث، 1982م.

ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المطبعة النموذجية، 1984م.

المبرد: **المقتضب،** تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

الكامل في اللغة، تحقيق زكي مبارك، ط1، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1937م.

المرادي، الحسن ابن أم قاسم: **الجنى الداني،** تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.

المقري، أحمد بن محمد: **نفح الطيب،** تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1949م.

مكرم، عبد العال سالم: **المدرسة النحوية في مصر والشام،** ط1، دار الشروق، بيروت، 1980م.

المكودي، عبد الرحمن بن علي:**شرح المكودي على الألفية**، ضبط ابراهيم شمس الـدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

ابن منظور: **لسان العرب،** دار صادر، بيروت، د.ت.

الميداني: **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، القاهرة، 1959م.

ابن الناظم:**شرح ألفية ابن مالك**، منشورات ناصر خسرو، بيروت،د.ت.

النايلة، عبد الجبار علوان: **الشواهد والاستشهاد في النحـو**، ط1، مطبعـة الزهـراء، بغـداد، 1976م.

النعيمي، حسام سعيد: **ابن جني عالم العربية**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

النووي، أبو زكريا: **تحرير التنبيه**، تحقيق محمد الداية وفايز الداية، دار الفكر، بيروت، د.ت.

رياض الصالحين، تحقيق عبد ا أحمد أبي زينة، دار القلم، بيروت، د.ت.

الهذليون: **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.

ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6، دار الفكـر، 1974م.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصـطفى الصـالح، ط1، المكتبـة العربية، بيروت، 1986م.

شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبـد الحميـد، ط8، مطبعـة السـعادة، 1960م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة العـاني، بغداد، د.ت.

ولد أباه، محمد المختار: **تاريخ النحو العربي في المشـرق والمغـرب**، منشـورات المنظمـة الإسلامية – إيسيسكو، 1996م.

ابن يعيش: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Al-Fieyet Ibn Malik Between Ibn A'qeel and Al-Khudari

Prepared by
Ziad Tawfiq Mohammad Abu Kishk

Supervised by
Professor Ahmad Hasan Hamed

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arabic Language, Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2005

Al-Fieyet Ibn Malik Between
Ibn A'qeel and Al-Khudari
Prepared by
Ziad Tawfiq Mohammad Abu Kishk
Supervised by
Professor Ahmad Hasan Hamed

Abstract

Thank God who swore with pen and pray and peace by upon who received the Holy Koran, Mohammad peace be up him and upon his dynasty, and his right way until the Doomsday, and then:

God honoured his nation with the Islam and strengthened her with the Koran and eased her this eloquent Arabic togue to serve this religion.

Ibn Malak classified "Al-Kafyeh Al-Shafyeh" in syntax and etymology into three thousand very, and of them he brought "the summary" which is known with "Al-Fieyyet Obn Malek in about one thousand verses. Scientists took care of it well and explained it and construed its verses for its great importance in the syntactical lesson.

Its explanations grew and most connected one was Ibn A'qeel's explanation the used at our universities, in statutes schools, libraries and even our houses as its reputation excelled the others, and it met unique acceptance that gave it unequalled merit.

This explanation abundantly inspired the etymologists as they widely used it and took care of it. Of them was Al-Khudari in a margin named in his name, and that was known by those who penetrated in the etymology lesson. Many couldn't get it because of its non-abundance in the libraries and you can not get it but in the university and public libraries. The Researches and studies office superintended its printing and Dar El-Fiqr carried out the correctness of Yousef El-Shiekh Mohammad El-Biqai with

its vowel printing and correction in 1995. then Turki Farhan El-Mustafa briefly commented on it in 1998.

For the distinction of Ibn Aqeel's explanation from others and Al-Khudari's handling with the Al- Pieyyeh in a margin completely poilowed up, as he beautified and illustrated what he could, I made this research on comparing the explanation with the margin concentrating on the necessity of the Al-Fieyyeh first and showing the explainer's creed in two consecutive chapters then each one's methodology in another chapter, then each one's resources showing their styles through arousing the studiers and etymologists interest with ascertaining to the margins which stood on the explanations.

In my research, I followed the method of description analyzing and comparison using the historic chronology for the knights of this field for the sake of arriving to comparison among associates in a parallel comparison study.

I divided the research into five chapters:

Chapter on: in it I spoke about the importance of the Al-Fieyyeh in the etymologic lesson.

Chapter two: in it I handle the etymologist Ibn Aqeel's which he tracked on the his explanation of the Al-Fieyyeh verses.

Chapter three: in it I handled Al-Khudari's creed in his margin on the Al-Feyyeh and explanation.

Chapter four: I specialized the speech on each one's method and style which he followed in dealing what in his hands.

But the last chapter, I rendered it to each other's resources they depended on in serving what they both did linguistically etymologically and symatically and in offering them to the wishers.

Of my resources to my research are the Al-Fieyyeh book for the arudite Ibn Malek, Ibn Aqeel's explanation Youse'f El-Shiekh Mohammad El-Buqar's verification and I relied on Al-Khudari's margin through controlling, vowels pointing and correcting, and another more modern edition with Turki Farhan El-Mustafa comment.

I stooped on many of the etymology books like El-Nazem and Awdah El-Masalel to Ibn Hisham, and Assalek's method to Al-Ashmuni, and Al-Sattan's margin, and Al-Makudi's explanation, and others.

To get information about their resources mentioned in the explanation and margin, were the Holy Koran, the Honourable Hadith and book of interpretation like Bughyet Al-Wi'ah to Al-Seyati and Ghayet El-Nehaya to Ibn El –Jazari, and Al-Alam to Zarkali and Mu'jam Al-Mualifin to Kahala.

And what faced me in writing this research was lackness of studies standing on searching in Ibn Aqeel's style widely picted but of what was found of lines in the etymological school books to Salem Makram Shawqi Dief, and Bdu El-Rajhi. The same was with its methodology and resources and non-bundance of study around Al-Khudari's margin which made me to great effort in anaysing penetrating deeply into this line by line and paper by paper to help myself in doing something good in this behalf.

At last I ask God for my research to be useful for my compassionate mother (the Arabic) appreciating my love to her and dignity to her status.